



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف

دراسة مسحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

إعداد الطالبة: راما محمد زياد عرابي

إشراف الدكتور: مهند نبيل أرناؤط

أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق

م 2024

شكر وتقدير

أختم هذا الدراسة بكل امتنان وشكر لكل من كان له فضل بنجاحاتي شتّى وبحثي هذا تحديداً...

وأخص بالشكر:

صاحب السيرة العطرة والفكر المستتير، من كان له الفضل الأول في بلوغي هذا النجاح واتمام الدراسة

على أتم صورة، إلى الأستاذ المساعد الدكتور مهند أرناؤوط

لأعضاء لجنة المناقشة الأكارم المكونة من الأستاذ الدكتور غذوان علي والأستاذ المساعد الدكتور

منال صقر لتفضلهما بقبول مناقشة الدراسة وإغنائه بملاحظاتهم القيمة على هذا العمل.

إلى جميع الأساتذة الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد، من لم يبخلوا عليّ بعلم ومنفعة.

الإهداء

إلى عماد بيتنا، وخير مثالٍ لرب الأسرة، الذي لم يبخل عليّ أو يتهاون يوماً في توفير سبيل النجاح والسعادة لي. أبي العزيز

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها، من وضعتني على طريق الحياة وفضلتني على نفسها. أمي الحبيبة وملاكي الطاهر

إلى مصدر إلهامي وقوتي، من كان سنداً وداعماً لي بكل خطواتي، فحظني الله بوجوده بين تفاصيل أيامي ليكون توأماً لروحي. أخي الدكتور والفنان محمد ...

إلى صاحب القلب الأبيض، وإلهامي بكل ما أقدمت عليه من نجاحات وتطورات لذاتي، مصدر قواي وإيماني. أخي حبيبي طارق

إلى جميع أصدقائي وأقاربي الذين وقفوا بجاني وساندوني، وعلى وجه الخصوص خالتي باسمه وصديقتي أية السامية.

... أهدىكم هذا الدراسة والنجاح عسى أن يكون فخر لكم ...

الملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف المقاسة بـ معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة السعر إلى القيمة الدفترية، العائد على توزيع الأرباح وربحية السهم الواحد في ظل وجود حجم المصرف، والرافعة المالية، كمتغيرات ضابطة.

شملت عينة الدراسة المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 11 مصرف وللفترة الزمنية الممتدة من عام 2013 وحتى عام 2021، تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على برنامج 10 و 13 Eviews، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

وقد أشارت نتيجة الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي في الأجل الطويل لإدارة رأس المال العامل على الربحية المقاسة بكل من (معدل العائد على حقوق الملكية p_2 ، ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية p_3 ، والعائد على توزيع الأرباح p_4 ، وربحية السهم الواحد p_5)، أما في الأجل القصير توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لإدارة رأس المال العامل WCM على الربحية المقاسة بكل من معدل العائد على الأصول P_1 ، ومعدل العائد على حقوق الملكية p_2 .

وأوصت الدراسة المصارف بإعطاء اهتمام لإدارة رأس المال العامل؛ والذي يعد المعبر الأساسي لتعزيز ثروة الملاك وزيادة كفاءة المصارف وقدرتها على توليد الأرباح، كما أوصت بضرورة تحديد المستوى الأمثل لرأس المال العامل في المصارف، بالإضافة لتحسين وتطوير جودة الخدمات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: إدارة رأس المال العامل، الربحية، السيولة.

Abstract

The study aimed to test the impact of working capital management on bank's profitability measured by return on assets, return on equity, price-to-book value ratio, dividend yield, and earnings per share in the presence of bank size and financial leverage as control variables.

The study sample included 11 traditional banks listed in the Damascus Securities Exchange for the period from 2013 to 2021, the hypotheses were tested using the Eviews 13 and 10, by applying the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

The study results indicated that there is a significant positive impact in the long term of working capital management on profitability measured by each of the return on equity ratio p2, the price-to-book ratio p3, the dividend yield p4, and earnings per share p5. In short term, the study concluded that there is a significant positive impact of working capital management on profitability measured by each of the return on assets ratio p1, and the return on equity ratio p2.

The study recommended that banks should pay attention to working capital management, which is the primary means of maximizing owners' wealth and increasing banks' efficiency and ability to generate profits. It also recommended the need to determine the optimal level of working capital in banks, in addition to improving and developing the quality of banking services.

Keywords: working capital management, profitability, liquidity.

فهرس المحتويات Table of contents

رقم الصفحة	الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة
12	1. المقدمة
12	2. الدراسات السابقة
23	3. التعقيب على الدراسات السابقة
24	4. مشكلة الدراسة
26	5. أهداف الدراسة
27	6. أهمية الدراسة
28	7. فلسفة ومنهجية الدراسة:
28	- فلسفة الدراسة
29	- أسلوب الدراسة
29	- استراتيجية الدراسة
29	- مجتمع وعينة الدراسة
30	8. نموذج الدراسة
33	9. فرضيات الدراسة
34	10. حدود الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
35	المبحث الأول: إدارة رأس المال العامل
36	1. تمهيد
36	2. مفهوم رأس المال العامل
37	3. أنواع رأس المال العامل
38	4. أهمية رأس المال العامل
39	5. مكونات رأس المال العامل
41	6. سياسات إدارة رأس المال العامل
46	7. إدارة الأصول المتداولة:

46	- إدارة النقد
49	- إدارة الاستثمارات قصيرة الأجل
54	- إدارة الذمم المدينة
62	8. إدارة الالتزامات المتداولة:
63	- مصادر تمويل قصيرة الأجل
65	9. خلاصة الفصل
67	المبحث الثاني: الربحية
68	1. تمهيد
68	2. مفهوم الربحية
70	3. أهمية الربحية في المصارف
70	4. وسائل تعظيم الربحية
72	5. العوامل المؤثرة على الربحية
77	6. مؤشرات الربحية
83	المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية ودور كل من الحجم والرافعة المالية في التأثير على الربحية
84	1. مفهوم السيولة
84	2. نظريات السيولة
86	3. العلاقة بين السيولة والربحية
88	4. دور إدارة رأس المال العامل في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية
91	5. العلاقة بين الرافعة المالية والربحية
92	6. العلاقة بين حجم المصرف والربحية
93	7. خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة	
94	المبحث الأول: بيانات عن سوق دمشق للأوراق المالية والمصارف التقليدية
95	1. لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية
96	2. لمحة عن المصارف الخاصة التقليدية عينة الدراسة

111	المبحث الثاني: التحليل الوصفي
113	1. التوصيف الإحصائي لإدارة رأس المال العامل والمتغيرات الضابطة
118	2. التوصيف الإحصائي للربحية
127	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات
128	1. مصفوفة الارتباط بين المتغيرات
130	2. اختبار الفرضيات وفق طريقة المربعات الصغرى OLS
138	3. اختبار جذر الوحدة لدراسة استقرار السلاسل الزمنية المقطعية
140	4. اختبار التكامل المشترك
142	5. اختبار الفرضيات وفق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL
153	المبحث الرابع: النتائج والتوصيات
154	1. نتائج الدراسة
155	2. التوصيات
155	3. الدراسات المستقبلية

فهرس الأشكال Index of shapes

الصفحة	الشكل:
30	1. الشكل (1-1): نموذج الدراسة
42	2. الشكل (2-1): سياسة التمويل المتحفظة
43	3. الشكل (2-2): سياسة التمويل الهجومية
44	4. الشكل (2-3): سياسة التمويل المعتدلة
52	5. الشكل (2-4): نموذج BAUMOL المحدد لإدارة النقد
53	6. الشكل (2-5): نموذج MILLER-ORR المحدد لحدود النقد
53	7. الشكل (2-6): نموذج MILLER-ORR المحدد لحدود النقد
99	8. الشكل (3-1): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك الائتمان
100	9. الشكل (3-2): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية للبنك العربي
101	10. الشكل (3-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك بيمو
102	11. الشكل (3-4): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك سورية والمهجر

103	12. الشكل (5-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل
104	13. الشكل (6-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك قطر
105	14. الشكل (7-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك بيبيلوس
106	15. الشكل (8-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك الأردن
107	16. الشكل (9-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك سورية والخليج
108	17. الشكل (10-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك الشرق
109	18. الشكل (11-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك فرنسبنك
114	19. الشكل (12-3): منحني التوزيع لإدارة رأس المال العامل
115	20. الشكل (13-3): الرسم البياني لإدارة رأس المال العامل للمصارف التقليدية
116	21. الشكل (14-3): منحني التوزيع لحجم المصرف
116	22. الشكل (15-3): الرسم البياني لحجم المصارف التقليدية
117	23. الشكل (16-3): منحني التوزيع للرافعة المالية
118	24. الشكل (17-3): الرسم البياني للرافعة المالية في المصارف التقليدية
119	25. الشكل (18-3): منحني التوزيع لمعدل العائد على الأصول
120	26. الشكل (19-3): الرسم البياني لمعدل العائد على الأصول في المصارف التقليدية
121	27. الشكل (20-3): منحني التوزيع لمعدل العائد على حقوق الملكية
121	28. الشكل (21-3): الرسم البياني لمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية
122	29. الشكل (22-3): منحني التوزيع لنسبة السعر إلى القيمة الدفترية
123	30. الشكل (23-3): الرسم البياني لنسبة السعر إلى القيمة الدفترية في المصارف التقليدية
124	31. الشكل (24-3): منحني التوزيع للعائد على توزيع الأرباح
124	32. الشكل (25-3): الرسم البياني للعائد على توزيع الأرباح في المصارف التقليدية
125	33. الشكل (26-3): منحني التوزيع لربحية السهم الواحد
126	34. الشكل (27-3): الرسم البياني لربحية السهم الواحد في المصارف التقليدية

فهرس الجداول Table index

الجدول:	الصفحة
1. الجدول (1-1): الدراسات السابقة	12
2. الجدول (2-1): مقارنة بين سياسات رأس المال العامل	45
3. الجدول (3-1): المصارف الخاصة التقليدية عينة الدراسة	96
4. الجدول (3-2): التوصيف الإحصائي لإدارة رأس المال العامل والمتغيرات الضابطة	113
5. الجدول (3-3): التوصيف الإحصائي لمقاييس الربحية	118
6. الجدول (3-4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	128
7. الجدول (3-5): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الأول	131
8. الجدول (3-6): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الثاني	132
9. الجدول (3-7): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الثالث	134
10. الجدول (3-8): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الرابع	135
11. الجدول (3-9): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الخامس	137
12. الجدول (3-10): نتائج اختبار جذر الوحدة LIVIN, LIN & CHU T	140
13. الجدول (3-11): اختبار KAO للنماذج الخمسة	142
14. الجدول (3-12): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الأول	145
15. الجدول (3-13): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الثاني	147
16. الجدول (3-14): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الثالث	148
17. الجدول (3-15): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الرابع	150
18. الجدول (3-16): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الخامس	151

الفصل الأول

(الإطار المنهجي للدراسة)

- 1- مقدمة
- 2- مصطلحات الدراسة.
- 3- الدراسات السابقة.
- 4- التعقيب على الدراسات السابقة.
- 5- مشكلة الدراسة.
- 6- أهداف الدراسة.
- 7- أهمية الدراسة.
- 8- منهجية الدراسة.
- 9- نموذج الدراسة.
- 10- فرضيات الدراسة.
- 11- حدود الدراسة.

1- مقدمة Introduction:

تعمل الإدارة الكفء لرأس المال العامل على تحسين السيولة وتقليل المخاطر وزيادة الربحية، فمن الصعب استهداف السيولة والربحية معاً، وذلك لأن الجهود المبذولة لزيادة الربحية تقلل السيولة وتزيد المخاطر، وبالمقابل فإن الجهود المبذولة للحفاظ على مستوى معين من السيولة أو زيادتها تؤثر سلباً في الربحية والمخاطر، وعلى الرغم من هذه المشكلة ثلاثية الأبعاد يتعين على المصارف البحث عن المستوى الأمثل لرأس المال العامل بطريقة تقلل من مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المتداولة من ناحية، وتجنب الاستثمار المفرط بالأصول المتداولة من ناحية أخرى. (علي، 2024)

تأتي هذه الدراسة لمعرفة تأثير إدارة رأس المال العامل في ربحية المصارف، حيث تم جمع مقاييس إدارة رأس المال العامل (نسبة النقدية، ونسبة التداول، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة تغطية الفوائد) في متغير مركب واحد لمعرفة الأثر المشترك لها على الربحية المقاسة بـ (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة السعر إلى القيمة الدفترية، العائد على توزيع الأرباح وربحية السهم الواحد).

2- الدراسات السابقة:

فيما يلي مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية السابقة التي تناولت أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية، كما هي موضحة بالجدول الآتي:

الجدول (1-1): الدراسات السابقة

العنوان	إعداد، وتاريخ الدراسة	مكان الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
أثر إدارة رأس المال العامل في ربحية الشركات دراسة تطبيقية على شركات الصناعات	دراسة (علي، 2024)	استخدم أسلوب الحصر الشامل لدراسة جميع شركات الصناعات	اختبار طبيعة العلاقة غير الخطية بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات.	- دورة التحول النقدي لها تأثير سلبي ومعنوي في الربحية. - متوسط فترة التحصيل لها تأثير سلبي ولكن غير معنوي في الربحية.

- متوسط فترة المخزون ومتوسط فترة الدفع لها تأثير إيجابي لكن غير معنوي في الربحية.		الغذائية والمشروبات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية		الغذائية والمشروبات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية
- توجد علاقة عكسية بين أبعاد إدارة رأس المال العامل (متوسط فترة البيع، فترة تحصيل المدينين، فترة سداد الدائنين، دورة التحول النقدي) والربحية مقاسة بكل من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية). - وجود تفاوت في شكل هذه العلاقة وقوتها خلال المراحل المختلفة لدورة حياة المنشأة.	- اختبار العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية وتأثير مراحل حياة المنشأة على تلك العلاقة.	تشمل العينة 113 شركة موزعة على خمسة عشر قطاعاً، تم استخدام نماذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين المتغيرات.	دراسة (عفيفي وآخرون، 2024)	أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية خلال مراحل دورة حياة المنشأة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية.
- وجود علاقة عكسية قوية بين بعض المتغيرات المستقلة (فترة تحصيل المدينين، معدل دوران المخزون، فترة سداد الدائنين) والربحية. - وجود علاقة طردية قوية بين دورة التحول النقدي والربحية. - وجود علاقة عكسية بين المتغيرات الضابطة (السيولة - الرافعة المالية - الأصول المالية إلى إجمالي الأصول) والربحية. - يوجد علاقة غير خطية بين المتغيرات المستقلة والربحية والذي يعني وجود مستويات مثلى لرأس المال العامل توازن	الهدف من الدراسة هو الدراسة في العلاقة بين متغيرات رأس المال العامل والمتمثلة في (فترة تحصيل المدينين، معدل دوران المخزون، فترة سداد الدائنين، دورة التحول النقدي)، والربحية مقاسة بمعدل العائد التشغيلي، والتحقق من مدى قدرة تلك المتغيرات في دفع الأداء المالي للشركات إلى الأفضل.	شملت عينة الدراسة 76 شركة في بورصة الأوراق المالية المصرية، كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار الفرضيات.	دراسة (أحمد، 2023)	العلاقة بين كفاءة رأس المال العامل وربحية الشركات المساهمة المصرية (دراسة اختبارية)

بين المنفعة والتكلفة وتعظيم ربحية الشركات.				
إدارة رأس المال العامل الكفاء وتأثيرها على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري دراسة (محمد، 2023) شملت عينة الدراسة 143 شركة، واعتمدت الدراسة على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data. تختبر الدراسة إلى أي مدى تؤثر إدارة رأس المال العامل الكفاء على الأداء المالي للشركات المسجلة بالسوق المصري لتداول الأوراق المالية.	- وجود تأثير سلبي لأبعاد إدارة رأس المال العامل (دورة التحول النقدي - فترة تحصيل المدينين - متوسط فترة التخزين - فترة سداد الدائنين) على معدل العائد على الأصول. - وجود تأثير سلبي لأبعاد إدارة رأس المال العامل (دورة التحول النقدي - فترة تحصيل المدينين - متوسط فترة التخزين - فترة سداد الدائنين) بالنسبة للقيمة الاقتصادية المضافة.			
أثر رأس المال العامل على ربحية الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين. دراسة (عساف، 2022) تشمل العينة 24 شركة غير مالية مدرجة في بورصة فلسطين، كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار الفرضيات. تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال العامل على ربحية الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين.	- وجود تأثير سلبي لفترة تحصيل المدينين على ربحية الشركات. - وجود تأثير إيجابي لدورة التحول النقدي على ربحية الشركات. - لا يوجد أي أثر لفترة سداد الدائنين ومتوسط فترة التخزين على ربحية الشركات.			
مدى تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف المحلية في العراق دراسة (Jalal and other - 2022) شملت العينة خمس مصارف ولمدة خمس سنوات (2015-2019) الهدف من الدراسة تحديد تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف.	- وجود تأثير إيجابي لإدارة رأس المال العامل على الربحية.			

		تم استخدام مصفوفة الارتباط لتحديد العلاقة بين المتغيرين باستخدام SPSS		Extent of impacts of working capital management on profitability of local banks in Iraq
- وجود علاقة طردية بين فترة سداد الدائنين ومعدل العائد على الأصول. - وجود علاقة عكسية بين متوسط فترة التخزين ومعدل العائد على الأصول. - لا يوجد علاقة بين فترة تحصيل المدينين ومعدل العائد على الأصول. - إدارة النقد لها تأثير إيجابي على الأداء المالي. - خلصت الدراسة أنه يمكن زيادة معدل العائد على الأصول من خلال تقصير معدل دوران المخزون وزيادة فترة سداد الدائنين.	إن الهدف الأساسي هو دراسة تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكان الدافع وراء الدراسة هو تقييم تأثير كل من إدارة المخزون، وإدارة النقد، وإدارة الذمم المدينة، وإدارة الذمم الدائنة على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.	شملت عينة الدراسة 149 شركة صغيرة ومتوسطة في غاريسا، كينيا، تم استخدام مصفوفة الارتباط لتحديد العلاقة بين المتغيرات باستخدام SPSS	دراسة (Ahmad and Mwangi 2022)	إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في غاريسا، كينيا Working capital management and financial performance of small and medium enterprises in Garissa country
- وجود علاقة طردية بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي. - وجود علاقة طردية بين سياسة إدارة الائتمان والأداء المالي. - وجود علاقة طردية بين فترة تحصيل المدينين والأداء المالي.	التحقق في تأثير إدارة رأس المال العامل WCM وسياسة إدارة الائتمان CMP على الأداء المالي	شملت عينة الدراسة 16 مصرفاً أردنياً مدرج في بورصة عمان، واعتمدت الدراسة على منهجية بيانات	دراسة (Alzararee and other 2022)	تأثير إدارة رأس المال العامل وسياسة إدارة الائتمان على الأداء المالي للمصارف الأردنية

- وجود علاقة عكسية بين فترة سداد الدائنين والأداء المالي. - وجود علاقة عكسية بين معدل دوران المخزون والأداء المالي.		السلاسل الزمنية المقطعية panel .data		The effect working capital management and credit management policy on Jordanian banks financial performance
- وجود تأثير سلبي لفترة سداد الدائنين ونسبة الديون على خسارة القطاع مقاساً بمعدل العائد على الأصول. - عدم وجود تأثير لمتوسط فترة التخزين وفترة تحصيل المدينين وفترة سداد الدائنين على خسارة القطاع مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية. - وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة وعمرها على خسارة القطاع مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. - وجود أثر سلبي لنسبة الديون على خسارة القطاع مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.	هدفت الدراسة إلى معرفة أثر إدارة رأس المال العامل (متوسط فترة التخزين، فترة تحصيل المدينين، فترة سداد الدائنين) بالإضافة إلى أثر المتغيرات الضابطة (نسبة الديون وحجم الشركة وعمرها) على ربحية شركات صناعة الأغذية السعودية المدرجة في سوق المال السعودي.	تشمل عينة الدراسة 12 شركة، ولاختبار الفرضيات وتحليل البيانات، تم استخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.	دراسة (حمودة وآخرون، 2021)	أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات صناعة الأغذية المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية (2015-2019)

- وجود علاقة غير خطية (تربيعية) سلبية لكل من (فترة تحصيل المدينين، فترة سداد الدائنين، دورة التحول النقدي) مع ربحية الشركات. - عدم وجود علاقة غير خطية بين متوسط فترة التخزين و ربحية الشركات.	هدفت الدراسة إلى قياس إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات.	شملت عينة الدراسة 166 شركة مساهمة مصرية بما يعادل 76% من إجمالي مجتمع الدراسة، اعتمدت الدراسة طريقة العزوم المعممة GMM في اختبار الفرضيات.	دراسة (محمد شعبان، 2021)	أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري
- وجود تأثير إيجابي لإدارة رأس المال العامل مقاساً بالعائد على الودائع، ومضاعف حقوق الملكية، ونسبة السيولة، ونسبة الرفع المالي، ومضاعف الأسهم على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية.	تحليل العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية.	شملت الدراسة المصرف العربي الإسلامي الدولي والمصرف الإسلامي الأردني، واعتمدت الدراسة على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data.	(Alsharif, 2021)	إدارة رأس المال العامل والربحية في المصارف الإسلامية Working capital management and profitability in Islamic banks
- تشير النتائج إلى أن إدارة رأس المال العامل لها تأثير إيجابي على ربحية الشركات. - وجود تأثير إيجابي لـ (فترة سداد الدائنين، فترة تحصيل المدينين، متوسط فترة	تبحث الدراسة في تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات.	شملت عينة الدراسة 20 شركة صلب مدرجة في بورصة فيتنام، كما تم الاعتماد على	Pham and (other, 2020)	تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الصلب في بورصات فيتنام

التخزين، نسبة التداول، حجم المصرف، وسرعة النمو) على الربحية. - وجود تأثير سلبي لـ (دورة التحول النقدي، والرافعة المالية) على الربحية.		طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار الفرضيات.		Effect of working capital management on the profitability of steel companies on vitnam stock exchanges
- وجود علاقة طردية بين معدل دوران المخزون وربحية الشركات. - وجود علاقة عكسية بين فترة تحصيل المدينين والربحية. - وجود علاقة طردية بين فترة سداد الدائنين والربحية.	هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي للشركات.	استخدمت عينة من 12 شركة أطعمة ومشروبات مدرجة في جنوب إفريقيا، كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار الفرضيات.	دراسة (Mabandla - and Makoni (2019)	إدارة رأس المال العامل والأداء المالي: أدلة من شركات الأغذية والمشروبات في جنوب أفريقيا. WORKING CAPITAL MANAGEMENT AND FINANCIAL PERFORMANCE: EVIDENCE FROM LISTED FOOD AND BEVERAGE COMPANIES IN SOUTH AFRICA

- وجود علاقة عكسية بين دورة التحول النقدي CCC والعائد على رأس المال المستخدم ROCE. - وجود علاقة عكسية بين نسبة التداول السريعة AR والعائد على رأس المال المستخدم ROCE. - وجود علاقة طردية بين نسبة القرض إلى الودائع LDR والعائد على رأس المال المستخدم ROCE.	سعت إلى إبراز تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف في غانا.	تم اختيار 6 مصارف لهذه الدراسة، والمصارف المختارة هي: FBN, Zenith bank, Guaranty Trust bank, Fidelity bank, Cal Bank, GCB bank	Owusu,) (2019	تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف في غانا The impact of working capital management on the profitability of banks in Ghana
- وجود تأثير إيجابي لـ (دورة تحول نقدي، فترة سداد الدائنين) على الأرباح قبل الفوائد والضرائب. - وجود تأثير سلبي لـ (فترة تحصيل المدينين، نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الديون) على الأرباح قبل الفوائد والضرائب.	تبحث هذه الدراسة في فعالية إدارة رأس المال العامل من قبل المصارف في نيجيريا	دراسة حالة لأقدم وأكبر المصارف في نيجيريا.	Oluwatoyin,) (2017	تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية مصارف الودائع المالية في نيجيريا The effect of working capital management on profitability of deposit money banks in Nigeria: A case study of first bank PLC

- وجود تأثير سلبي لكل من فترة سداد الدائنين (APP) ومعدل دوران المخزون (ITO) على كل من معدل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). - وجود تأثير إيجابي لفترة تحصيل المدينين (ACP) على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وربحية السهم (EPS). - وجود تأثير سلبي لمعدل دوران المخزون (ITO) على ربحية السهم (EPS).	الغرض من هذه الدراسة هو استكشاف تأثير إدارة رأس المال العامل WCM على أداء شركات التصنيع المدرجة في بورصة كراتشي KSE.	شملت عينة الدراسة 50 شركة غير مالية مدرجة في سوق الأوراق المالية الباكستاني، كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار الفرضيات.	دراسة (Bagh and Other - 2016)	تأثير إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات: أدلة من باكستان The Impact of Working Capital Management On Firms Financial Performance: Evidence From Pakistan
- وجود علاقة عكسية بين سياسة الاستثمار العدوانية وسياسة التمويل العدوانية ودورة التحول النقدي مع العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. - وجود علاقة طردية بين سياسة الاستثمار العدوانية مع نسبة النقد إلى إجمالي الأصول.	تبحث في تأثير إدارة رأس المال العامل وسياساتها على أداء المصارف التجارية المدرجة في بورصة باكستان.	شملت الدراسة 30 مصرف تجاري مدرج في بورصة باكستان، واعتمدت الدراسة على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data.	Sohail and (other, 2016)	تأثير سياسة إدارة رأس المال العامل العدوانية والمحافظة على أداء المصارف التجارية في باكستان Effect of Aggressive & Conservative Working capital management policy on performance of Scheduled

				Commercial banks of Pakistan
- وجود تأثير إيجابي لكل من (فترة تحصيل المدينين وفترة سداد الدائنين والرافعة المالية) على ربحية المصرف. - وجود تأثير سلبي لـ (دورة التحول النقدي وحجم المصرف والمخاطر والنمو) على ربحية المصرف.	تبحث هذه الدراسة في تأثير إدارة رأس المال العامل على الربحية.	شملت عينة الدراسة 9 مصارف في غانا، واعتمدت الدراسة على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data.	(Yaboah, B. and Yaboah, M. 2014)	تأثير إدارة رأس المال العامل لمصارف غانا على الربحية The effect of working capital management of Ghana banks on profitability: panel Approach
- وجود علاقة طردية بين دورة التحول النقدي وربحية الشركة. - وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية. - وجود علاقة عكسية بين فترة تحصيل المدينين والربحية. - وجود علاقة طردية بين فترة سداد الدائنين والربحية. - وجود علاقة عكسية بين معدل دوران المخزون والربحية.	الغرض من هذه الدراسة هو معرفة تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركة.	تم استخدام عينة من ثلاث شركات تصنيع مدرجة في بورصة دار السلام، كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار الفرضيات.	دراسة (Ponsian and other- (2014)	تأثير إدارة رأس المال العامل على الربحية The effect of working capital management on profitability.
- وجود علاقة طردية قوية بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي. - وجود علاقة طردية لنسبة التداول مع العائد على حقوق الملكية.	الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي لشركات	شملت عينة الدراسة جميع شركات التصنيع في سوق نيروبي ولمدة خمس	دراسة (maina - 2013)	العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والأداء المالي لشركات التصنيع

المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية The relationship between working capital management and financial performance of manufacturing firms listed at the Nairobi securities exchange		سنوات، واعتمدت الدراسة على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data	التصنيع المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية.	- وجود علاقة عكسية لكل من (دورة التحول النقدي، معدل دوران المخزون، فترة سداد الدائنين، فترة تحصيل المدينين) مع العائد على حقوق الملكية.
تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات the impact of working capital management on firms' profitability	دراسة (Mekonnen- 2011)	شملت عينة الدراسة 13 شركة لمدة خمس سنوات (2005-2009)، تم الاعتماد على نموذج المربعات الصغرى العادية OLS لاختبار الفرضيات.	الهدف من الدراسة هو معرفة تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات.	- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إدارة رأس المال العامل والربحية. - وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية. - وجود علاقة طردية بين الحجم وربحية الشركة. - عدم وجود علاقة بين الديون المستخدمة وربحية الشركات.

المصدر: من إعداد الباحثة

❖ التعقيب على الدراسات السابقة:

توجد أوجه شبه واختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، سيتم توضيحها بالشكل الآتي:

- وجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في مشكلة الدراسة والهدف المتمثل في التعرف على تأثير إدارة رأس المال العامل على الربحية.

- الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

إن الفرق بين البحث الحالي والأبحاث السابقة تتمثل في عدة نقاط، أولاً -بيئة الدراسة، فالأبحاث السابقة تنوعت في بيئتها بين شركات تأمين - شركات أغذية ومشروبات - شركات صلب - شركات تصنيع - شركات غير مالية - مصارف، بينما البحث الحالي ركز على قطاع المصارف السورية.

ثانياً -المقاييس المعتمدة في الدراسة، فمقاييس البحث الحالي كانت مختلفة ومتنوعة، كما أن المصارف بطبيعتها تحتاج إلى مقاييس مختلفة عن باقي الشركات، حيث تم قياس إدارة رأس المال العامل في الدراسة الحالية بـ (نسبة القرض إلى الودائع - نسبة النقدية - نسبة التداول - نسبة تغطية الفوائد)، والربحية تم قياسها بـ (معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية - نسبة السعر إلى القيمة الدفترية - العائد على توزيع الأرباح - ربحية السهم العادي الواحد).

ثالثاً-النموذج المتبع، فأغلب الأبحاث السابقة استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، في حين أن البحث الحالي استخدم في تحليل البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

- ماذا استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة مصدر أساسي يتم الاعتماد عليه في إعداد الدراسة الحالية، وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في عدة أمور أهمها:

- بناء مشكلة الدراسة وصياغة الأسئلة الدراسية والفرضيات.
- المساعدة في تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.
- كما تم الاعتماد على الدراسات السابقة في بناء إطار نظري للدراسة الحالية.

- ماذا أضافت الدراسة الحالية إلى الدراسات السابقة

أضافت الدراسة الحالية طريقة مختلفة في قياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، حيث نجد أن الدراسات السابقة قامت باختبار أثر كل مقياس من مقاييس إدارة رأس المال العامل بشكل منفصل على الربحية، في حين أن الدراسة الحالية اعتمدت على إنشاء متغير مركب لإدارة رأس المال العامل وذلك بجمع المقاييس الأربعة (نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد، نسبة القروض إلى الودائع) في متغير مركب واحد لمعرفة الأثر المشترك لها على الربحية.

كما تكمن الإضافة أيضاً في النتيجة التي تم التوصل إليها، حيث أن الدراسة الحالية شكلت دعم لوجهة النظر التي تقول بأن إدارة رأس المال العامل له تأثير إيجابي على الربحية.

3- مشكلة الدراسة Problem Research

تعتبر السيولة المصرفية حاجة ملحة، فالمصارف يجب أن تكون على استعداد تام لمقابلة سحبيات الودائع في أي وقت ودون تأخير، بالإضافة إلى تلبية طلبات العملاء من القروض، مما سيعزز ثقة عملاء المصرف من مودعين ومقترضين بقدرة إدارة المصرف على تلبية طلباتهم، بالإضافة لتعزيز قوة المصرف من خلال زيادة قدرته على مواجهة الالتزامات المترتبة عليه، بالمقابل فإن وجود كثير من السيولة يؤدي إلى انخفاض الربحية، وذلك نتيجة الاحتفاظ بالنقد وعدم استغلاله باستثمارات ذات عوائد عالية، وهذا ما كشفته دراسة كل من

((Ponsian and other, 2014 Mekonnen, 2011) & (Owusu, 2019) & بوجود علاقة عكسية

بين السيولة والربحية.

وبشكل عام يمكن القول إن سلامة المصرف تعتمد على هدفين أساسيين ومتعارضين "السيولة والربحية"، حيث يجب العمل على تحقيق التوازن بينهما وذلك من خلال الإدارة الفعالة لرأس المال العامل، والتخطيط والتحكم في الأصول المتداولة بطريقة تقلل من مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المتداولة المستحقة من ناحية، وتجنب الاستثمار المفرط في هذه الأصول من ناحية أخرى.

توجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية، وقد كانت النتائج متنوعة ومختلفة، فمن ناحية كشف كل من (عفيفي وآخرون، 2024) & (محمد، 2023) & (Mekonnen, 2011) عن وجود تأثير سلبي لإدارة رأس المال العامل على الربحية، ومن ناحية أخرى نجد أن كل من (Jalal and other, 2022) & (Alzararee and other, 2022) & (Alsharif, 2021) & (pham and other, 2020) & (Maina, 2013) توصلوا إلى أن إدارة رأس المال العامل لها تأثير إيجابي على الربحية. وعليه نلاحظ أن النتائج كانت متباينة ومن هنا تأتي أهمية هذا الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة في دراسة أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية وفي بيئة جديدة وهي المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تتناول مشكلة الدراسة السؤال الرئيسي الآتي:

هل تؤثر إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق

المالية؟ ومنه نشق الأسئلة الفرعية الآتية:

✓ هل تؤثر إدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة

تغطية الفوائد) على معدل العائد على الأصول للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق

للأوراق المالية؟

✓ هل تؤثر إدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

✓ هل تؤثر إدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على نسبة السعر إلى القيمة الدفترية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

✓ هل تؤثر إدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على العائد على توزيع الأرباح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

✓ هل تؤثر إدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على ربحية السهم العادي الواحد للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

4-أهداف الدراسة (Research Objectives)

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات ذات الهدف الوصفي والسببي، فهي وصفية لأن البحث يصف واقع إدارة رأس المال العامل، ومستوى الربحية في المصارف، وهي سببية لأنها تهدف إلى معرفة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية، وبالتالي تهدف الدراسة إلى إعادة اختبار تأثير إدارة رأس المال العامل على ربحية المصارف وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

✓ اختبار تأثير إدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على معدل العائد على الأصول في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

✓ اختبار تأثير إدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

✓ اختبار تأثير إدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على نسبة السعر على القيمة الدفترية في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

✓ اختبار تأثير إدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على العائد على توزيع الأرباح في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

✓ اختبار تأثير إدارة رأس المال (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على ربحية السهم الواحد في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5-أهمية الدراسة (Research Importance):

- الأهمية العلمية:

استندت الدراسة على نظريات رأس المال العامل (المتحفظة - المعتدلة - العدوانية)، وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة بردم الفجوة المتعلقة بتحقيق التوازن بين السيولة والربحية وذلك من خلال إعادة اختبار نظريات رأس المال العامل في البيئة السورية ومعرفة أي سياسة هي الأفضل للتطبيق، والتعرف فيما إذا كان هناك أثر إيجابي لإدارة رأس المال العامل على الربحية.

الأهمية العملية:

إن النتائج المستخلصة يمكن أن تعود بفائدة عملية على كل من:

- ✓ مساعدة مديري المصارف في التعرف فيما إذا كان لإدارة رأس المال العامل تأثير على الربحية، وهذا سيسهم في تحسين اتخاذ القرارات المتعلقة في الاستثمار والتمويل، وذلك من خلال تحديد مستوى الاستثمار في الأصول المتداولة مقارنة بالأصول الثابتة، وتحديد مستوى التمويل من المصادر قصيرة الأجل مقارنة بالمصادر طويلة الأجل.
- ✓ التعرف على كيفية إدارة رأس المال العامل في المصارف، وهل يدار بشكل جيد أم لا، وهذا من شأنه أن يوفر رؤية للدائنين للتعرف على وضع الاستقرار المالي للمصارف، مما سيققل المخاطر التمويلية.
- ✓ الحصول على رؤية حول كفاءة المصارف وقدرتها على توليد الأرباح، مما سيعزز من ثقة العملاء وزيادة الودائع المصرفية التي يمكن توجيهها إلى استثمارات مربحة.

6- الفلسفة ومنهجية الدراسة (Philosophy and Methodology of study)

 **فلسفة الدراسة (Research Methodology):** تقوم هذه الدراسة على الفلسفة الوضعية **positivism**، والفلسفة الوضعية تقترض أن الحقيقة واحدة لا تختلف باختلاف الأفراد، وسيتم تبني الموضوعية التامة وعزل الباحثة نفسها ولن تقوم بالتدخل في الدراسة، ستكتفي بعرض الأفكار والآراء الخاصة بالباحثين دون تحيز لأي منها، ولن يتم تبني وجهة نظر معينة، وبصفتي باحثة وضعية فسيتم إبقاء الدراسة محايد ومنفصل عن القيم والمعتقدات الخاصة وذلك لتجنب التأثير في النتائج. (Saunders and other, 2023, p:145)

ويعود السبب في الاعتماد على الفلسفة الوضعية إلى الأسباب الآتية:

- ✓ أنه يتم التعامل مع بيانات مالية وأرقام (بيانات كمية) التي تشكل حقيقة واحدة لا تختلف باختلاف الأفراد، وهذا يتناسب مع الفلسفة الوضعية. (Saunders and other, 2023, p:147)
- ✓ لأن مشكلة الدراسة ذات علاقة جدلية، وذلك لأن النتائج كانت متضاربة، والفلسفة الوضعية تلائم المشكلات ذات العلاقات الجدلية. (علي، 2019، ص:103)

📌 **أسلوب الدراسة (Research Method):** تقوم هذه الدراسة على **الأسلوب**

المنهجي الاستنتاجي Deductive، والأسلوب الاستنتاجي هو شكل من أشكال البرهان للوصول إلى

نتيجة نهائية، من خلال تطوير فرضية استناداً إلى نظرية، وجمع البيانات لاختبار الفرضية، والوصول

إلى نتيجة نهائية تثبت صحة النظرية أو تنفيها، وبعبارة أخرى الأسلوب الاستنتاجي يتحرك من العام

إلى الخاص. (Saunders and other, 2023, p:155)

ويعود السبب في الاعتماد على الأسلوب الاستنتاجي إلى الآتي:

✓ نظراً لاعتماد الباحثة على الفلسفة الوضعية، فإن الأسلوب المناسب لهذه الفلسفة هو الأسلوب

الاستنتاجي. (Saunders and other, 2023, p:157)

✓ لأنه يوجد إطار نظري كافي، وقامت الباحثة بعرض الدراسات السابقة (معرفة عامة) التي تربط بين إدارة

رأس المال العامل والربحية، والوصول منها إلى فرضيات قابلة للاختبار من خلال جمع البيانات اللازمة

وتحليلها لإثبات النظرية أو نفيها، وبالنسبة للوصول إلى استنتاج دقيق وواضح قابل للتعميم (معرفة

خاصة).

✓ إن الأسلوب الاستنتاجي يتناسب مع هدف الدراسة المتمثل بإعادة اختبار النظرية.

📌 **استراتيجية الدراسة Research Strategy:**

✓ **تم الاعتماد على الاستراتيجية المسحية survey strategy** باعتبار أن العينة تتضمن كافة

المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما **تم الاعتماد على الوثائق المنشورة** من

خلال القوائم المالية السنوية لتلك المصارف والوصول إلى متغيرات الدراسة.

📌 **مجتمع وعينة الدراسة (Research Sample):**

✓ **مجتمع الدراسة Research Community:** يشمل مجتمع الدراسة كافة المصارف الخاصة

التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 11 مصرف، ولا يتضمن مجتمع الدراسة

المصارف الإسلامية لأنه لا يمكن تعميم النتائج.

✓ **عينة الدراسة Research Sample:** تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل؛ حيث تم جمع

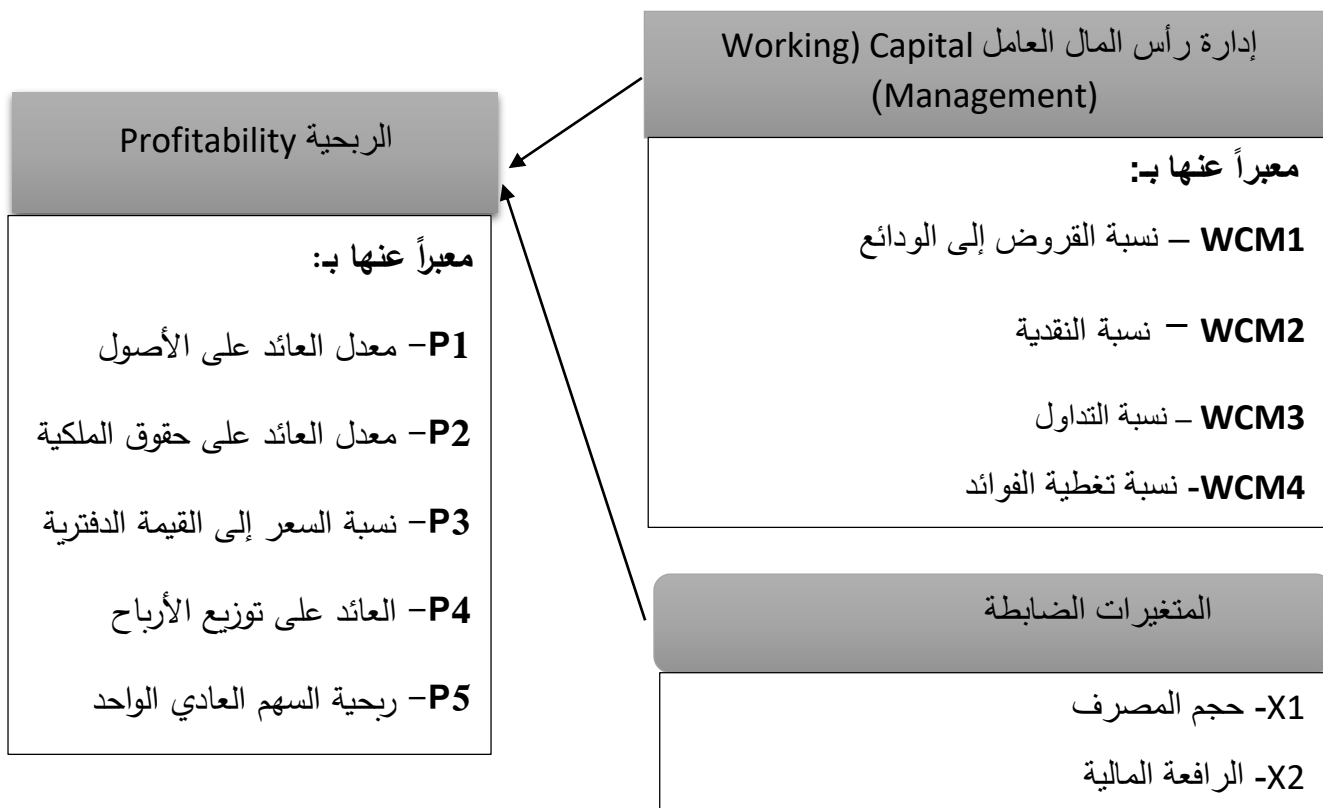
بيانات شاملة عن كل وحدة من وحدات المجتمع، وبالتالي عينة الدراسة هي نفس مجتمع الدراسة وتشمل

المصارف الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 11 مصرف.

7- نموذج الدراسة (Research Model)

الشكل رقم (1-1): نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة



شرح النموذج وكيفية قياس المتغيرات:

صنفت متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

أولاً- المتغيرات المستقلة (Independent Variable): تشمل كل مما يلي:

1- إدارة رأس المال العامل، وسيتم قياسه من خلال:

WCM1 - نسبة القروض إلى الودائع (Debt to Deposit Ratio): تقيس هذه النسبة نسبة

الودائع الممنوحة كقروض للعملاء. (Owusu, 2019)

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \text{إجمالي القروض} \div \text{إجمالي الودائع}$$

WCM2 - نسبة النقدية (Cash Ratio): تعكس قدرة المصرف على تغطية التزاماتها المتداولة

بالاعتماد على ما يمتلكه من نقد وشبهيات النقد. (عبد الرحمن وآخرون، 2020)

$$\text{نسبة النقدية} = \text{النقد وشبهيات النقد} \div \text{الالتزامات المتداولة}$$

WCM3 - نسبة التداول (Current Ratio): تبين عدد مرات قابلية أصول المصارف على تغطية

التزاماتها المتداولة. (Godswill and other, 2018)

$$\text{نسبة التداول} = \text{الأصول المتداولة} \div \text{الالتزامات المتداولة}$$

WCM4 - نسبة تغطية الفوائد (Debt Coverage Ratio): توفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة

المصارف على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المصارف.

(Bansal, 2014)

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{مصرفات الفوائد}$$

ولقياس أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية تم جمع مقاييس إدارة رأس المال العامل الأربعة (نسبة

التداول، نسبة النقدية، نسبة تغطية الفوائد، نسبة القروض إلى الودائع) في متغير مركب واحد وهو إدارة رأس

المال العامل WCM.

2- المتغيرات الضابطة:

تم استخدام بعض المتغيرات الخاضعة للرقابة حتى يتم تحديد آثارها كما فعل باحثون آخرون، مثل (Sohail, 2016) و (Yeboah, B. and Yeboah, M, 2014). وتشمل هذه المتغيرات الرافعة المالية وحجم المصرف المستخدمة كمتغيرات ضابطة، وسيتم قياسها كما يلي:

X1- حجم المصرف (Bank Size): لوغاريتم إجمالي الأصول للمصرف i في الوقت t .

X2- الرافعة المالية (Leverage): نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول للمصرف i في الوقت t .

ثانياً- المتغير التابع (Dependent Variables): وهو الربحية، سيتم قياسه من خلال:

P1- معدل العائد على الأصول (return on assets): تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية المصارف بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. (Godswill and other, 2018)

معدل العائد على الأصول = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول

P2- معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity): يشير إلى معدل العائد المتوقع لأصحاب المصارف أو الملاك كمحصلة نهائية لاستثماراتهم، وتعكس مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين. (Godswill and other, 2018)

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي حقوق الملكية

P3- نسبة السعر إلى القيمة الدفترية (Price to Book Ratio: P/B): تقيس ما إذا كانت أسهم المصارف مقيمة بأقل أو بأعلى من قيمتها، فإذا كانت النسبة أقل من واحد فإن المصرف يكون مقوم بأقل من قيمته. (Kusmayadi and other, 2018)

نسبة السعر إلى القيمة الدفترية = السعر السوقي للسهم ÷ القيمة الدفترية للسهم الواحد

P4- العائد على توزيع الأرباح (Dividend Yield): تقيس هذه النسبة العائد الذي تدفعه المصارف

إلى المساهمين على شكل توزيع أرباح. (العسيري، 2022)

العائد على توزيع الأرباح = نصيب السهم الواحد من توزيع الأرباح ÷ السعر السوقي للسهم

P5- ربحية السهم العادي الواحد: (Earnings Per Share – EPS): يعد من أهم المؤشرات التي

يعتمد عليها المساهمون. (Bagh and other, 2016)

حصة السهم من الأرباح المتاحة للتوزيع = صافي الأرباح المتاحة للتوزيع للمساهمين ÷ عدد الأسهم

8-فرضيات الدراسة (Research Hypothesis):

تم صياغة الفرضيات بالاعتماد على نتائج دراسات كل من & (Jalal and other, 2022)

& (Maina, & (pham and other, 2020) & (Alsharif, 2021) & (Alzararee and other, 2022)

(2013) وبناء على ما سبق تم صياغة الفرضيات الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة

القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على معدل العائد على الأصول في

المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة

القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على معدل العائد على حقوق الملكية في

المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة

القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على نسبة السعر على القيمة الدفترية في

المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على العائد على توزيع الأرباح في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الرئيسية الخامسة: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على ربحية السهم الواحد في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

9-حدود الدراسة (Research Limitations)

➤ **الحدود العلمية:** تناول هذا الدراسة أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية، واقتصرت الدراسة على بعض المقاييس لإدارة رأس المال العامل وهي (نسبة القرض إلى الودائع - نسبة النقدية - نسبة التداول - نسبة تغطية الفوائد)، وإغفال مقاييس أخرى استخدمت في الدراسات السابقة وهي (فترة تحصيل المدينين - فترة سداد الدائنين - متوسط فترة التخزين - دورة التحول النقدي) والسبب في ذلك لأنه تم جمع مقاييس إدارة رأس المال العامل في متغير مركب ولا يمكن جمع فترة مع نسبة، أما الربحية تم إغفال مقاييس عديدة واقتصرت الدراسة على (معدل العائد على الأصول - معدل العائد على حقوق الملكية - نسبة السعر إلى القيمة الدفترية - العائد على توزيع الأرباح - ربحية السهم العادي الواحد) وذلك لأنها أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً في الدراسات السابقة.

➤ **الحدود الزمانية:** تم جمع البيانات من القوائم المالية السنوية للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2013 إلى 2021.

➤ **الحدود المكانية:** طبقت الدراسة على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وتم استبعاد المصارف الإسلامية (بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك البركة، بنك الشام الإسلامي) كونها ستحتاج إلى مقاييس مختلفة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: إدارة رأس المال العامل Working

Capital Management

- تمهيد.

1. مفهوم رأس المال العامل.
2. أنواع رأس المال العامل.
3. أهمية رأس المال العامل.
4. مكونات رأس المال العامل.
5. سياسات إدارة رأس المال العامل.
6. إدارة الأصول المتداولة.
7. إدارة الالتزامات المتداولة.

- تمهيد introduction:

تمثل إدارة رأس المال العامل جانباً مهماً من جوانب الإدارة المالية في المصارف، نظراً لأن قرارات الاستثمار في رأس المال العامل من القرارات الواجب اتخاذها بشكل سريع ودون تأخير، فالإدارة الفعالة لرأس المال العامل تتطلب التخطيط والرقابة المستمرة للعلاقة بين الأصول المتداولة (أصول سهلة التحول إلى نقد خلال سنة) والالتزامات المتداولة (التزامات الواجب سدادها في فترة لا تتجاوز سنة)، وذلك لتجنب الوقوع بمخاطر السيولة وتعزيز قدرة المصرف على مواجهة سحبيات الودائع المفاجئة والكثيفة في أي وقت بما يضمن بقاء المصرف واستمرار نشاطه، فإذا عجز المصرف أو تأخر عن رد الودائع لأصحابها فإن ثقة باقي المودعين سوف تنهار مما يدفعهم إلى سحب ودائعهم، وهذا بدوره قد يؤدي إلى انهيار المصرف وإفلاسه.

1- مفهوم رأس المال العامل Working Capital Concept:

يرتبط مفهوم رأس المال العامل Working Capital بمفهومين يجب التفريق بينهما: إجمالي رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل، حيث يشير إجمالي رأس المال العامل Gross Working Capital إلى مجموع الأصول المتداولة المستخدمة في العمليات سريعة التحول إلى نقدية خلال العام والتي تشمل (نقد، أوراق مالية، الحسابات المدينة والمخزون)، أما صافي رأس المال العامل Net Working Capital يعرف على أنه الأصول المتداولة مطروحاً منه الالتزامات المتداولة، وهذا التعريف يعكس قدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات المتداولة. (Brigham and Ehrhardt, 2007).

وفي ذات السياق يمكن تعريف صافي رأس المال العامل بأنه ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي يتم تمويله من رأس المال المستخدم، فطالما أن الالتزامات المتداولة وهي مصدر تمويل قصير الأجل وأن الأصول المتداولة عادة ما تزيد عن الالتزامات المتداولة، فإن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة عن الالتزامات المتداولة (صافي رأس المال العامل) لا بد وأن يكون تمويله عن طريق مصادر طويلة الأجل، والتي تتضمن القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية. (هندي، 2007، ص:193)

بشكل عام يمكن القول إن صافي رأس المال العامل يعكس مدى جودة إدارة المصارف على المدى القصير، فالمصارف التي لديها أصول متداولة أكثر من الالتزامات المتداولة يكون صافي رأس مال العامل لديها موجب وهو جانب مهم لبقاء أي مصرف واستمرار نشاطه، أما إذا تجاوزت الالتزامات المتداولة الأصول المتداولة يكون صافي رأس المال العامل سالباً مما يعني أن المصارف ليس لديها سيولة كافية لتغطية التزاماتها المتداولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار المصرف وإفلاسه. (Rimo and Panbunyuen, 2010, p:14)

ويحدد صافي رأس المال العامل بالعلاقة بالتالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الالتزامات المتداولة}$$

الأصول المتداولة < الالتزامات المتداولة $\leftarrow$ سيولة عالية ومخاطر قليلة (القدرة على وفاء الالتزامات).

الأصول المتداولة > الالتزامات المتداولة $\leftarrow$ سيولة قليلة ومخاطر عالية (العجز على وفاء الالتزامات).

2- أنواع رأس المال العامل Types of working capital

يصنف رأس المال العامل إلى أنواع مختلفة، حيث يمكن تصنيفه حسب الفترة التي يحتفظ بها المصرف بالأصول المتداولة، كما يمكن تصنيفه حسب المصدر المستخدم في تمويل الأصول المتداولة.

أ- أنواع رأس المال العامل وفقاً لفترة الاحتفاظ بالأصول المتداولة:

يمكن تقسيم رأس المال العامل وفقاً لفترة الاحتفاظ بالأصول المتداولة إلى (Van Horne and

Wachowicz, Jr, 2008)

❖ رأس المال العامل الدائم **permanent working capital** هو ذلك القدر من

الأصول المتداولة الذي يجب على المصرف الاحتفاظ به طوال العام، كما أنه يمثل الحد الأدنى من

الأصول المتداولة الذي ينبغي وجوده في المصرف طالما أنه قائم ومستمر في نشاطه.

❖ رأس المال العامل المؤقت **Temporary Working Capital** يمثل الأصول

المتداولة التي يحتاجها المصرف خلال فترة معينة من السنة لمقابلة توسع معين (الاحتياجات الموسمية).

ب- أنواع رأس المال العامل وفقاً لمصادر التمويل:

يمكن تقسيم رأس المال العامل وفقاً لمصادر التمويل إلى:

❖ صافي رأس المال العامل الخاص **Private Working Capital** هو ذلك الجزء

من إجمالي الأصول المتداولة الذي مول من الأموال المملوكة للمصرف، (علي، 2020، ص: 50) الهدف من دراسته هو البحث عن مدى استقلالية المصرف اتجاه الغير، ومدى تمكنه من تمويل استثماراته بأمواله الذاتية. (عبد الباقي، 2015، ص: 287)

❖ صافي رأس المال العامل الخارجي **External Working Capital** يشير إلى مدى

اعتماد المصرف على الديون متوسطة وطويلة الأجل في تمويل استثماراته، (علي، 2020، ص: 50) الهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المصرف بوعوده اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصوله، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المصرف بالغير. (عبد الباقي، 2015، ص: 288)

3- أهمية رأس المال العامل **importance of Working Capital**

يتمتع رأس المال العامل بأهمية كبيرة بالنسبة للمصارف، يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

- الارتباط الوثيق لرأس المال العامل بالعمليات التشغيلية اليومية، حيث يشكل رأس

المال العامل نسبة كبير من مجموع أصول المصرف، هذا الارتباط يأخذ شكل علاقة طردية بين كفاءة إدارة رأس المال العامل وكفاءة العمليات التشغيلية. (علي، 2020)

- ترجع أهمية رأس المال العامل إلى أهمية الأصول المتداولة، فالقرارات المتعلقة بالاستثمار في الأصول المتداولة لا تحتل التأجيل، وذلك لأن أي تأجيل قد يلحق ضرراً كبيراً في المصرف يترتب عليه نقص في السيولة وفقدان المصرف لعملائه الرئيسيين. (هندي، 2007)
- ترجع أهمية رأس المال العامل إلى أهمية الالتزامات المتداولة، وخاصة في المصارف الحديثة وصغيرة الحجم التي تجد صعوبة في الحصول على احتياجاتها من التمويل طويل الأجل، فتضطر إلى الاعتماد على مصادر قصيرة الأجل في تمويل أصولها الثابتة نظراً لسهولة الحصول عليها وتكلفتها المنخفضة، وذلك بسبب قلة الأخطار التي يتحملها المستثمرون الذين يقرضون أموالهم لفترة قصيرة. (هندي، 2007)
- تتميز الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة عن الأصول الثابتة والالتزامات طويلة الأجل بالمرونة، فالمصرف يستطيع التحكم في حجم الاستثمار في الأصول المتداولة لتتماشى مع التغيرات الموسمية، بينما لا يمكنه فعل ذلك بالنسبة للأصول الثابتة، كذلك إذا اعتمد المصرف على قرض قصير الأجل بسعر فائدة معين ثم أخذت الأسعار بالهبوط، فإنه يمكنه تسويته والتعاقد من جديد بسعر فائدة منخفض، هذه المرونة يصعب تحقيقها في ظل القروض طويلة الأجل. (هندي، 2007)
- التأثير في قدرة المصرف على الاقتراض، فكثير ما تنص اتفاقيات القروض على ضرورة المحافظة على حد معين من صافي رأس المال العامل، حيث تعد مخالفة ذلك مبرراً لتسريع استحقاق القرض. (علي، 2020، ص: 50)

4- مكونات رأس المال العامل Components of Working Capital

- تشتمل مكونات رأس المال العامل على عناصر السيولة التي تتكون من النقدية والأصول التي تتميز بسهولة تحويلها إلى نقد عند الحاجة دون تحمل تكاليف إضافية. (اورحمان وآخرون، 2021، ص: 438)
- وبشكل عام يمكن توضيح مكونات رأس المال العامل في النقاط التالية:

أ. النقد Cach:

يعرف النقد بأنه استثمارات عالية السيولة ويشمل كل من الأوراق النقدية والعملات المعدنية، والأرصدة التي يحتفظ بها المصرف لدى البنك المركزي أو أي مؤسسة مالية أخرى، والشيكات تحت التحصيل. (Lienert, 2009) يبدأ المصرف يومه برصيد يعتقد أنه كافٍ لمواجهة السحوبات المتوقعة وجزء من السحوبات غير المتوقعة، إلا أن السحوبات غير المتوقعة قد تكون كبيرة لدرجة يتعذر على المصرف تلبيتها من نقديته، وغالباً ما يقوم المصرف في مثل هذه الحالة بطلب نقدية من المصارف الأخرى التي تستجيب عادة لهذا الطلب كونها معرضة للموقف ذاته. (صقر & علي، 2021، ص: 123)

يعتمد مقدار ما يحتفظ به المصرف من نقد على العوامل التالية (رمضان، 1997):

- معدل النقد الاحتياطي الإجباري الذي يفرضه قانون المصارف، وهذه القيمة تشكل الحد الأدنى لما يحتفظ به المصرف من أصول على شكل أرصدة لدى البنك المركزي، وتزداد الأرصدة النقدية للمصرف كلما ارتفع هذا المعدل والعكس الصحيح.
- حركة الودائع، فعندما يتوقع المصرف سحباً كثيفاً للودائع في المواسم والأعياد يزيد من مقدار النقود في خزائنه والعكس صحيح.
- وضع البلد الاقتصادي والسياسي، كلما استقر الوضع الاقتصادي قلت حاجة المصرف إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من النقد في خزائنه والعكس صحيح.
- كلما كانت هناك صعوبة في حصول المصرف على أموال جاهزة من مصادر أخرى اضطر إلى زيادة ما يحتفظ به من نقد في خزائنه والعكس صحيح.
- كلما ازدادت ثقة المودعين في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من النقد في خزائنه والعكس صحيح.
- كلما كانت السوق المالية نشيطة وبيع الأوراق التجارية فيها سهلاً قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة من النقد في خزائنه والعكس صحيح.

ب. شبه النقد Near Money (الأصول غير النقدية):

تتمثل الأصول غير النقدية بفائض الاحتياطي الإلزامي الذي قام المصرف بإقراضه إلى المصارف الأخرى، وتتميز هذه الأصول بسيطرة المصرف الكبيرة عليها باعتبارها قصيرة الأجل فقد تكون ليوم واحد. (صقر & علي، 2021، ص: 128)

يشكل شبه النقد خط الدفاع الثاني ولذلك يسمى بالاحتياطي الثانوي ضد مخاطر السيولة، (الصيرفي، 2007) فبدلاً من أن يحتفظ المصرف بكل احتياطياته على شكل نقد جاهز في خزائنه لا يستفيد منها شيئاً فإنه يلجأ إلى توظيف هذه الأموال في أوراق مالية سريعة التسييل لتقليل فرص الربح الضائعة دون أن يضحي بشكل كبير في سيولة احتياطياته. (رمضان، 1997)

يعتمد مقدار ما يوظفه المصرف من احتياطيات على شكل شبه النقد على العوامل التالية (الصيرفي، 2007):

- حركة الودائع، فكلما كانت حركة الودائع غير عادية وكثيفة يزيد من توظيفاته في شبه النقد.
- الوضع السياسي والاقتصادي، فعندما يكون الوضع غير مستقر سيزيد المصرف من توظيفاته في شبه النقد.
- كلما ازدادت سهولة بيع شبه النقد في السوق المالي وبخسائر قليلة لجأت المصارف إلى توظيف جزء أكبر من أموالها على شكل شبه نقد.

5-سياسات إدارة رأس المال العامل Working Capital Management

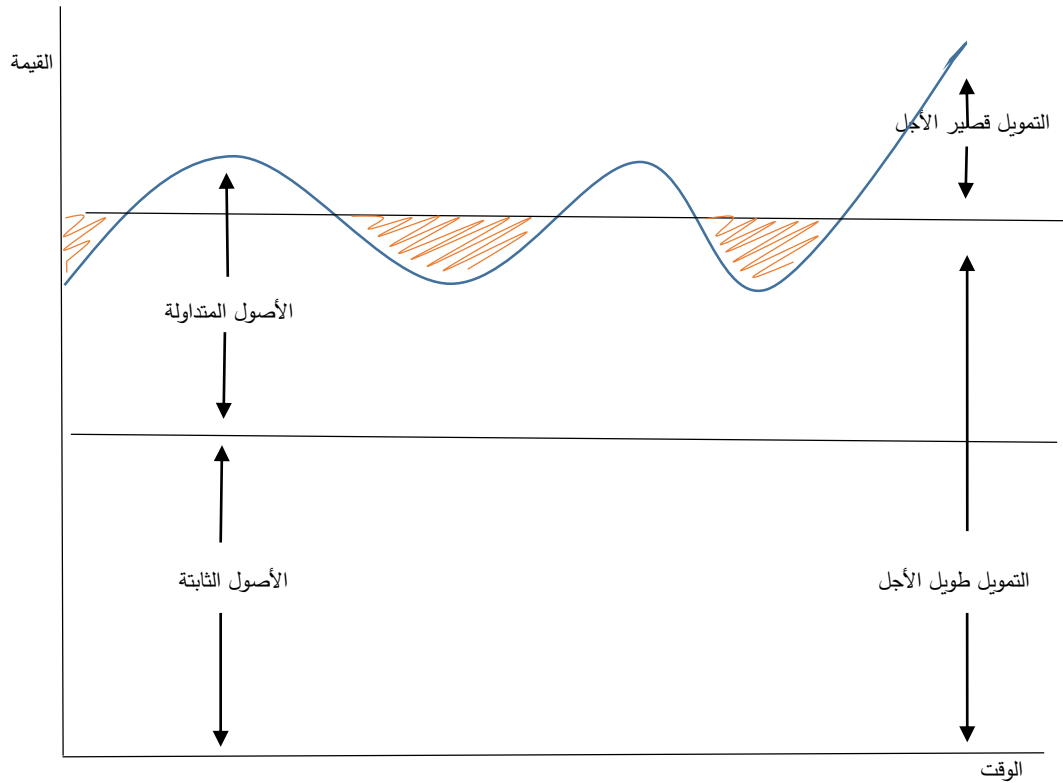
Policies

يمكن تصنيف سياسات إدارة رأس المال العامل إلى ثلاث سياسات: سياسة متحفظة - سياسة هجومية

- سياسة معتدلة، سيتم توضيح كل من السياسات الثلاثة كما يلي:

■ سياسة رأس المال العامل المتحفظة A relaxed working capital policy

policy: هي أكثر السياسات سيولة حيث يتم الاحتفاظ فيها بمبالغ كبيرة من الأصول المتداولة، (Brigham and Houston, 2009 p:475) كما أن هذه السياسة تتضمن مخاطر منخفضة، وبموجب ذلك سيعتمد المصرف على مصادر تمويل طويلة الأجل مثل القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية في تمويل الأصول الدائمة وجزء من الأصول المؤقتة، وعلى الرغم من الأثر الإيجابي لهذه السياسة من توفير سيولة عالية، إلا أن لها أثر سلبي على المصرف، حيث سيتحمل المصرف تكاليف تمويل مرتفعة ناجمة عن المصادر طويلة الأجل، وبالتالي سينعكس ذلك سلباً على الربحية. (Godswill and other, 2018, p:51)



الشكل (2-1): سياسة التمويل المتحفظة

المصدر: (Van Horne and Wachowicz, Jr, 2008, pp:213)

▪ سياسة رأس المال العامل الهجومية A restricted working capital

:policy

في هذه السياسة سيقبل المصرف من استثماره في الأصول المتداولة إلى أدنى حد، أي أن

سيولته ستكون منخفضة. (Brigham and Ehrhardt, 2007)

تعد الربحية الأساس التي تركز عليها هذه السياسة والأموال المتاحة تستثمر في الأصول

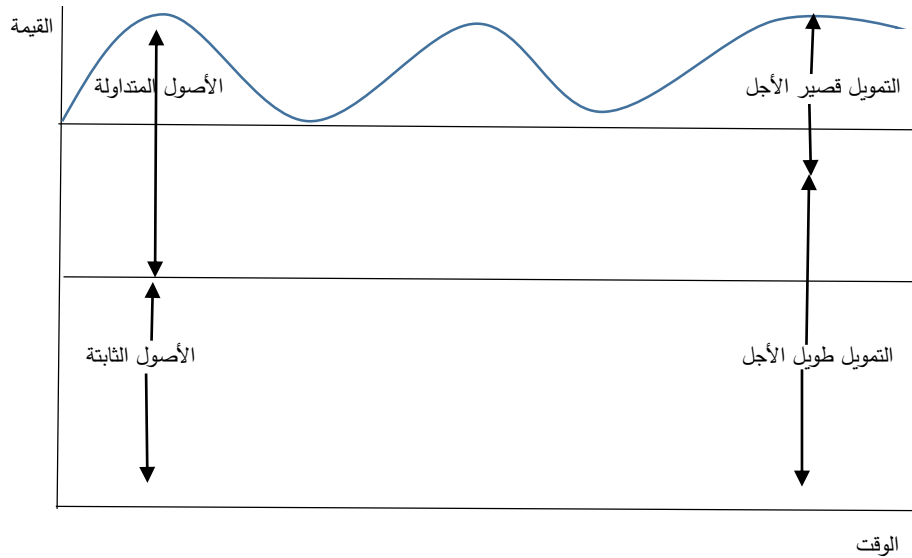
الثابتة، مما يجعل المصرف يعاني من عجز في رأس المال العامل، ويعمل على تلبية متطلبات رأس

المال العامل عن طريق بيع الأصول الثابتة. (Senthilnathan, 2020)

تتضمن السياسة الهجومية مخاطر عالية وبموجب ذلك سيعتمد المصرف على مصادر تمويل

قصيرة الأجل، واستخدامها من أجل تمويل الأصول المتداولة المؤقتة وجزء من الأصول المتداولة

الدائمة. (Godswill and other, 2018)



الشكل (2-2): سياسة التمويل الهجومية

المصدر: (Van Horne and Wachowicz, Jr, 2008, pp:214)

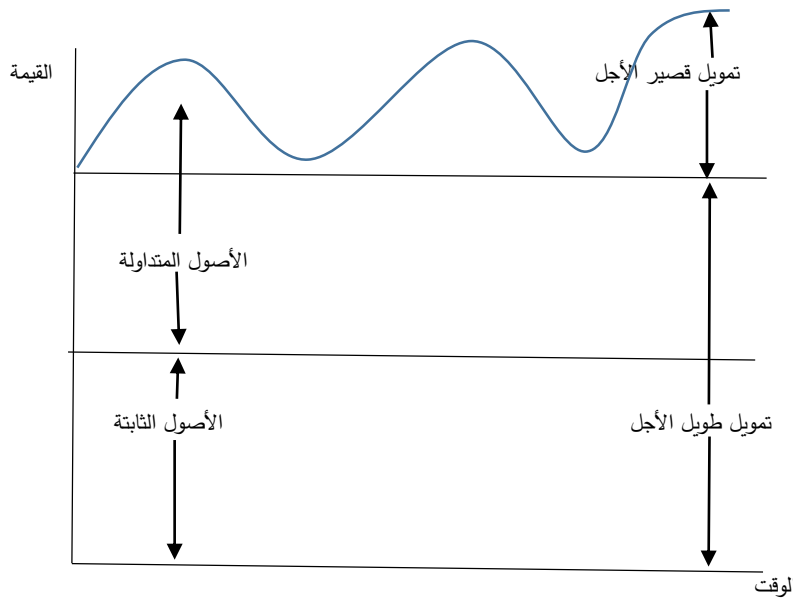
■ سياسة رأس المال العامل المعتدلة A Moderate Working Capital

:Policy

تقع السياسة المعتدلة بين السياستين الهجومية والمتحفظة، من حيث الأرباح تكون ربحيتها أقل من ربحية السياسة الهجومية وأكبر من ربحية السياسة المتحفظة، أما من حيث المخاطر، ستكون مخاطرها أقل من مخاطر السياسة الهجومية وأكبر من مخاطر السياسة المتحفظة. (Brigham and Ehrhardt, 2007).

بموجب هذه السياسة سيتم تمويل الأصول الثابتة والأصول الدائمة بمصادر تمويلية طويلة

الأجل، والأصول المؤقتة بمصادر تمويلية قصيرة الأجل. (Godswill and other, 2018)



الشكل (2-3): سياسة التمويل المعتدلة

المصدر: (Van Horne and Wachowicz, Jr, 2008, pp:211)

بشكل عام يمكن القول إن الاعتماد على السياسة الهجومية سيوفر أعلى احتمالية للربحية، ومع ذلك فإن التحرك من السياسة المتحفظة نحو السياسة الهجومية ينتج عنه تأثيرات أخرى إلى جانب زيادة الربحية، حيث يمكن أن تقل قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها بسبب انخفاض السيولة، لذلك تؤدي

سياسات رأس المال العامل الأكثر هجومية إلى زيادة المخاطر. (Van Horne and Wachowicz, Jr, 2008).

والجدول التالي يوضح أثر سياسات رأس المال العامل على كل من السيولة والربحية والمخاطر:

الجدول (2-1): مقارنة بين سياسات رأس المال العامل

← عالي منخفض →			
السياسة الهجومية	السياسة المعتدلة	السياسة المتحفظة	السيولة
السياسة المتحفظة	السياسة المعتدلة	السياسة الهجومية	الربحية
السياسة المتحفظة	السياسة المعتدلة	السياسة الهجومية	المخاطر

المصدر: (علي، 2024، ص:7)

يشير الجدول رقم (2-1) إلى أن الربحية ترتبط عكسياً مع السيولة حيث أن السياسات التي تؤدي إلى زيادة الربحية هي ذاتها التي تؤدي لانخفاض السيولة والعكس صحيح، كذلك يبين الجدول رقم (2-1) وجود علاقة طردية بين الربحية والمخاطر، حيث أن السياسات التي تسعى إلى زيادة الربحية يجب أن تتوقع مخاطر أكبر والعكس صحيح. (Van Horne and Wachowicz, Jr, 2008)

كما يبين الجدول رقم (2-1) أن التوجه من السياسة المتحفظة إلى السياسة الهجومية يعني التوجه من سيولة عالية إلى سيولة منخفضة، ومن ربحية منخفضة إلى ربحية عالية، والعكس صحيح. في حين أن التوجه نحو السياسة المعتدلة يعني التوجه إلى سيولة وربحية معتدلة.

تشير الأدبيات إلى أن الزيادة في السيولة تزيد من الربحية، إلا أن العلاقة تتغير في لحظة ما، وأي زيادة جديدة في معدلات السيولة قد تؤدي إلى انخفاض الربحية، وهذا يعني أن العلاقة بين رأس المال العامل والربحية ليست علاقة خطية، حيث تفترض العلاقة غير الخطية أن الاستثمار في رأس المال العامل له تأثير إيجابي على الربحية حتى نقطة معينة تسمى المستوى الأمثل لرأس المال العامل أو نقطة التعادل، فوق الحد الأمثل، يصبح رأس المال العامل محدداً سلبياً لربحية المصرف. (علي، 2024)

6- إدارة الأصول المتداولة Management of Current Assets

يعد النقد والاستثمارات قصيرة الأجل ضرورة لأغراض السيولة، لكن من ناحية أخرى يجب على المدير المالي أن يسعى لتقليل الاستثمار في الأصول المتداولة بسبب انخفاض ربحيتها، (Melicher and Norton, 2017) الأمر الذي يتطلب إدارة ناجحة لكل من:

6-1- إدارة النقد Cash Management

إدارة النقد هي المحور الرئيسي لهدف المدير المالي الخاص بالسيولة، فزيادة الأرصدة النقدية في المصرف تزيد من سيولته وقدرته على سداد الالتزامات بسرعة ومواجهة سحبات الودائع المفاجئة والكثيفة، لكن من ناحية أخرى فإن زيادة الأرصدة النقدية الموجهة إلى استثمارات فعالة منتجة داخل المصرف تؤدي إلى زيادة الربحية على حساب نقص السيولة، ومن هنا يتضح الهدف الرئيسي لإدارة النقد وهو تخفيض مستوى النقدية إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على قدرة المصرف على مقابلة التزاماته في مواعيدها. (توفيق، 2013)

6-1-1 محددات الرصيد النقدي Determinants of the cash balance

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجم ومستوى الرصيد النقدي الموجود في كل مصرف، ويمكن تشبيهه بخزانة المصرف (خزان النقدية) بخزان المياه الذي تعبر فيه المياه دخولاً وخروجاً، فالإيداع يمثل التيار الداخل بينما السحب يمثل التيار الخارج من خزان النقدية، والرصيد النقدي هنا هو الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والداخلة من هذا الخزان شريطة أن تكون التدفقات النقدية الداخلة أكبر وأسرع من التدفقات النقدية الخارجة. (رمضان، 1997، ص:160)

بشكل عام يمكن القول إن هنالك مجموعتان من العوامل التي تحدد حجم الرصيد النقدي وهما:

- أ- **عوامل زيادة الرصيد النقدي:** وتشمل زيادة الودائع من قبل المتعاملين مع المصرف، واسترداد قيمة قروض كان المصرف قد منحها، زيادة الاقتراض من البنك المركزي وزيادة رأس مال

المصرف، بالإضافة إلى إعادة خصم الأوراق والسندات المالية لدى البنك المركزي عند تدني رصيد أمواله الجاهزة. (رمضان، 1997)

ب- **عوامل نقص الرصيد النقدي:** تشمل زيادة سحب الأفراد لودائعهم نقداً، وسداد قروض كان المصرف قد اقترضها من البنك المركزي، تخفيض رأس مال المصرف، منح المتعاملين قروضاً نقدية، استثمار الأموال في أوراق وسندات مالية. (رمضان، 1997)

6-1-2 أهداف إدارة النقد Cash Management objectives

لإدارة النقد أربعة أهداف رئيسية وهي:

- الاقتراض عند الحاجة فقط وتقليل تكاليف الاقتراض.
- تعظيم العوائد على النقد الخامل وذلك باستثمار الرصيد النقدي الذي يحتفظ به المصرف وتحقيق عائد من جراء استثماره. (Lienert, 2009)
- الاحتفاظ بالنقد لمواجهة ظروف غير عادية، وغالباً ما يكون النقد المحتفظ به لهذه الغاية على شكل أوراق مالية سريعة التسييل لتقليل فرص الربح الضائعة.
- الاحتفاظ بالنقد لدفع الالتزامات المترتبة وتلبية المتطلبات النقدية الروتينية مثل شراء مواد أولية - دفع مصاريف وضرائب - دفع مرتبات وأجور، يتأثر حجم النقد المحتفظ به لهذه الغاية بثلاثة عوامل أساسية: حجم المصرف، الفترة الزمنية الفاصلة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مدى استقرار التدفقات النقدية. (علي، 2020)

6-1-3 إجراءات رفع كفاءة إدارة النقد Procedures to raise the

efficiency of cash management

إن تحقيق أهداف إدارة النقد يتطلب من المصرف القيام ببعض الإجراءات منها:

أ- إعداد ميزانية نقدية تقديرية Preparing a Cash budget estimate

تساعد هذه الميزانية في الكشف عن الفائض المتوقع في النقد وتوقيت حدوثه، وهذا يعطي المصرف فرصة في دراسة البدائل المتاحة واختيار الأنسب لاستثمار الفائض، أما في حالة غياب هذه الميزانية لن يكتشف المصرف وجود فائض إلا عندما يتحقق، وقد يحتاج المصرف وقتاً طويلاً للوصول إلى قرار بشأن كيفية استثمار الفائض، ولكي تزداد فعالية استخدام الميزانية التقديرية للنقد ينبغي أن تراعي الدقة في التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتي من شأنها أن تقلل الحاجة للاحتفاظ برصيد نقدي لغرض الحيلة. (هندي، 2007)

ب- التحصيل النقدي السريع Speedy Cash Collections

يمكن للمصرف أن يخفض من الحد الأدنى من النقد الواجب الاحتفاظ به من خلال الإسراع في تحصيل حساباتها المدينة، أي تقليص فترة التحصيل، (علي، 2020، ص: 69) حيث يمكن الاعتماد على بعض الأساليب التالية للتحصيل النقدي السريع:

- تشجيع العملاء على الدفع الفوري من خلال تقديم خصومات على السداد المبكر
- اتباع سياسة متشددة في التحصيل. (Paramasivan and Subramanian, (W. D.), P: 176)
- الإسراع في تحويل الشيكات إلى نقد. (هندي، 2007، ص: 224)

ت- إبطاء الصرف Slowing Disbursement

قد يتبع المصرف استراتيجية التأخر في سداد الالتزامات المترتبة عليه، ولكن مع الحرص على ألا يؤثر ذلك على سمعته ومصادقيته، وبدون المساس بترتيبه الائتماني والاستفادة من أي مميزات للخصم النقدي. (علي، 2020، ص: 78)

يمكن إبطاء الصرف من خلال تجنب الدفع النقدي المبكر والانتظار حتى اليوم الأخير من فترة الائتمان (Paramasivan and Subramanian, (W. D.), P: 177)، بالإضافة إلى الدفع من خلال الكمبيالة (PTD) وليس الشيكات، الأمر الذي يعني انقضاء وقت أطول قبل دفع قيمة المستحقات؛ كما أنه ليس من

الضروري وجود النقد في المصرف عند تحرير الكمبيالة على عكس الشيكات التي تتطلب وجود نقد في المصرف. (هندي، 2007، ص:225)

6-2 إدارة الاستثمارات قصيرة الأجل Managing Short term investment

يقصد بالاستثمارات قصيرة الأجل تلك الاستثمارات التي يشتريها المصرف ويخطط لبيعها خلال فترة قصيرة من شرائها، كما تعد الاستثمارات قصيرة الأجل في حكم النقد، إذ يمكن التصرف فيها بسرعة دون التعرض لخسائر كبيرة، إلا أنها تتميز عن النقد بأنها تولد عائد يضاف إلى أرباح المصرف. (هندي، 2007)

إن زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة يشكل فائض نقدي، يلجأ المصرف إلى توجيه ذلك الفائض إلى استثمارات قصيرة الأجل يتولد عنها عائداً، كما يمكن أن يكون الاستثمار لدافع الحيلة نظراً لأن توقيت الاحتياجات المالية غير مؤكد، وبالتالي فإن قرار المصرف بالاحتفاظ بالأموال في شكل استثمارات قصيرة الأجل يعد قرار حكيماً نظراً للعائد الذي يتولد عنه. (هندي، 2007)

6-2-1 أسس المفاضلة بين الاستثمارات قصيرة الأجل

يتم المفاضلة بين الاستثمارات على ضوء معيارين أساسيين هما المخاطر التي تنطوي عليها والعائد الذي يتولد عنها، وفيما يلي شرح مفصل عن هذين المعيارين:

- معيار المخاطر risk standard:

تتعرض الاستثمارات قصيرة الأجل إلى بعض المخاطر منها مخاطر الفشل في سداد أصل الاستثمار أو الفوائد في تاريخ الاستحقاق، ومخاطر التسويق التي تقاس بالفترة الزمنية لتحويل الاستثمارات إلى نقد، وكذلك بمقدار الخسائر الرأسمالية التي قد تنجم عن ذلك، كما قد تتعرض الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مخاطر تغير سعر الفائدة، والتي تؤثر على قيمة الاستثمارات المتمثلة في أوراق مالية، وعادة ما يترتب على تغير سعر الفائدة السائد في السوق تغير القيمة السوقية لتلك الأوراق، وبشكل عام تتناسب القيمة السوقية للأوراق المالية عكسياً مع اتجاه أسعار الفائدة في السوق، فإذا انخفضت أسعار الفائدة في السوق، بحيث تصبح سعر الفائدة المدون على

الورقة التي يحتفظ بها المصرف أعلى من سعر الفائدة على ورقة أخرى مساوية لها في المخاطر ولكنها طرحت حديثاً في السوق، فإن القيمة السوقية للورقة التي يحتفظ بها المصرف سترتفع، والعكس صحيح، وبشكل عام إن احتمال تعرض أدونات الخزنة والأوراق المالية المضمونة من الحكومة لتلك المخاطر يقل عن احتمال تعرض شهادات الإيداع أو الودائع لمثل هذه المخاطر. (هندي، 2007)

- معيار العائد return standard:

يمثل العائد على الاستثمار المعيار الثاني للمفاضلة بين الاستثمارات قصيرة الأجل، وبشكل عام يتناسب معدل العائد طردياً مع المخاطر، أي أن كلما انخفضت المخاطر التي تتطوي على استثمار معين انخفض معدل العائد على الاستثمار، هذه العلاقة التعويضية بين العائد والمخاطر تثير التساؤل عن كيفية المفاضلة بين الاستثمارات المختلفة. (هندي، 2007)

يقترح للمفاضلة بين الاستثمارات المختلفة قاعدتين أساسيتين، إذا تساوت المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات المختلفة يتم المفاضلة على أساس العائد؛ أي اختيار الاستثمار الذي يتولد عنه أقصى عائد، وإذا تساوى العائد المتولد من الاستثمارات المختلفة يتم المفاضلة على أساس المخاطر؛ أي اختيار الاستثمارات التي تتطوي على مخاطر منخفضة.

ونظراً لأن مخاطر تأجيل سداد أصل الاستثمار أو الفوائد ومخاطر التسويق تتناسب عكسياً مع قوة المركز المالي للجهة المصدرة للأصل المستثمر فيه، فإنه يمكن الاستنتاج بأن الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة تعتبر أقل تعرضاً للمخاطر وذلك مقارنة مع الاستثمارات التي تصدرها المصارف، كذلك فإن التناسب العكسي بين مخاطر سعر الفائدة وبين تاريخ استحقاق الأصل المستثمر، يعني أن الاستثمار قصير الأجل أقل تعرضاً لمخاطر سعر الفائدة من الاستثمار طويل الأجل، وبما أن المخاطر هي المعيار الرئيسي للمفاضلة بين الاستثمارات قصيرة الأجل، فيمكن القول أن الاستثمارات قصيرة الأجل ينبغي أن تتركز في الأوراق المالية قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة. (هندي، 2007، ص: 235)

6-2-2- نماذج إدارة النقد والاستثمارات قصيرة الأجل Cash Management

Models of and short-term investments

توجد العديد من النماذج التي تستخدم في تحديد المستوى الأمثل للرصيد النقدي، ويعتبر نموذج

Baumol ونموذج Miller and Orr من أكثر النماذج استخداماً، وفيما يلي توضيحاً لكل النموذجين:

أ- نموذج Baumol

يعرف هذا النموذج باسم "نموذج المخزون"، ويأخذ بعين الاعتبار تحديد الأرصدة النقدية المطلوبة وكيفية

توزيع الأموال الفائضة بين النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل، ويحاول النموذج إيجاد مفاضلة بين تكلفة المعاملة

وهي تكلفة تحويل الأوراق إلى نقد، وتكلفة الفرصة البديلة التي تتمثل في العائد الذي يتوقع أن يفقده المصرف

نتيجة احتفاظه بالأموال في صورة نقد. (senthilnathan,2020)

يقوم النموذج على مجموعة فرضيات موضحة بالشكل الآتي:

- إمكانية تحديد الاحتياجات النقدية تحديداً أكيداً، والتدفقات النقدية موزعة بانتظام على محور الزمن.

- الاستثمارات النقدية المؤقتة التي يقوم بها المصرف تحقق عائدات نقدية ثابتة كما أن هذه الاستثمارات تتوافر في اللحظة التي يظهر فيها الفائض النقدي.

- تنفيذ طلبات بيع الأوراق المالية بشكل آني.

- ثبات تكاليف تحويل الأوراق المالية إلى نقد. (علي، 2020، ص: 70)

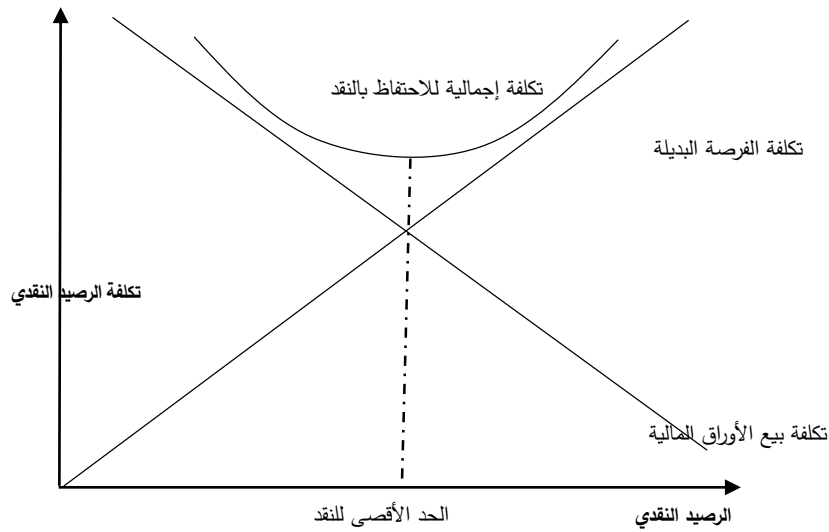
- ثبات تكلفة الفرصة البديلة.

- معدل استخدام النقد ثابت ويمكن التنبؤ به. (senthilnathan,2020)

تتم إدارة النقد وفقاً لنموذج Boumol بالشكل التالي: عندما يصل الرصيد النقدي إلى الصفر يقوم

المصرف ببيع أوراق مالية ويضيف قيمتها إلى الرصيد النقدي، ويبدأ بعدها بتسديد الالتزامات النقدية من جديد

حتى يصل الرصيد النقدي مجدداً إلى الصفر، ثم تتكرر الدورة من جديد. (علي، 2020)



الشكل (2-4): نموذج Baumol المحدد لإدارة النقد

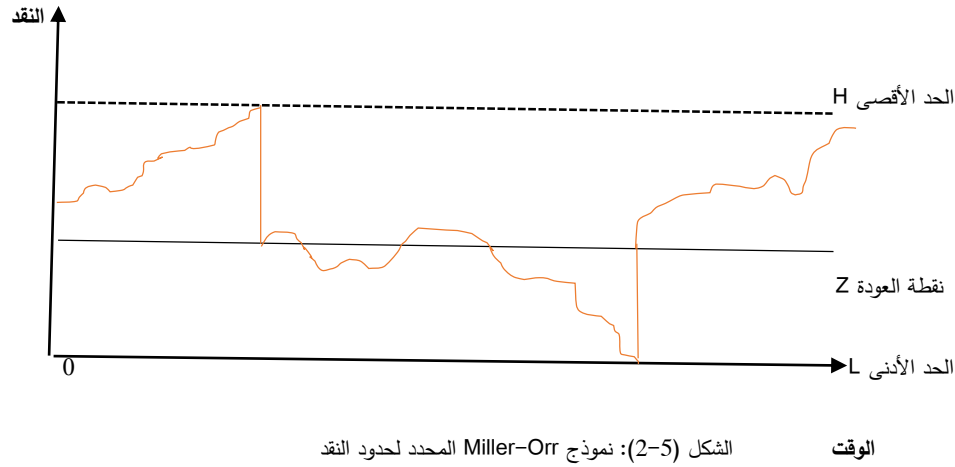
المصدر: senthilnathan, 2020, p:11

وجهت لنموذج Baumol انتقادات عديدة منها أنه مبني على فرضيات غير واقعية، فمن الصعب التنبؤ بالاحتياجات النقدية بشكل دقيق، كما قد يفشل النموذج عندما تكون هناك تقلبات في معدلات استخدام النقد والتي تختلف من فترة لأخرى. (senthilnathan, 2020)

ب- نموذج Miller and Orr

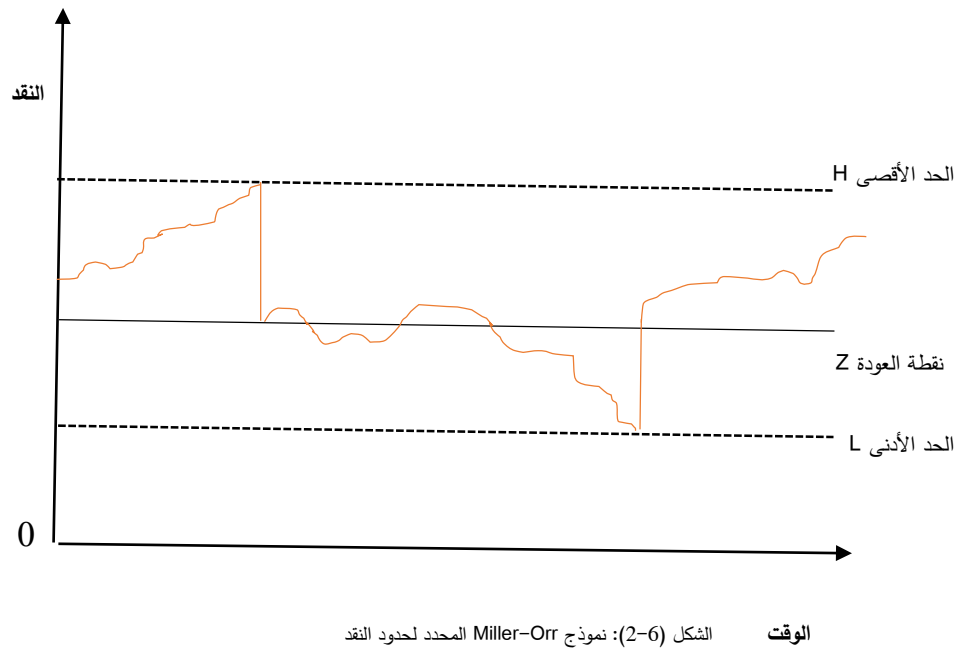
طور Miller and Orr نموذجهما الذي يعرف بنموذج حدود الرقابة، ويقترح هذا النموذج حدود دنيا وعليا للرصيد النقدي لتحديد نقطة العودة.

يحدد النموذج الحد الأقصى H والحد الأدنى L ونقطة العودة Z للنقد، عندما يصل الرصيد النقدي إلى الحد الأقصى H سيتم استثمار الفرق بين الحد الأقصى للرصيد النقدي H ومستوى نقطة العودة Z في أوراق مالية قابلة للتداول، وبذلك ينخفض الرصيد النقدي إلى مستوى نقطة العودة Z ، أما عندما يصل الرصيد النقدي إلى الحد الأدنى L سيتم استرداد الفرق بين الحد الأدنى للرصيد النقدي L ومستوى نقطة العودة Z ببيع الأوراق المالية القابلة للتداول فيرتفع الرصيد النقدي إلى مستوى نقطة العودة. (senthilnathan, 2020)



المصدر: علي، 2020، ص: 74

إن نموذج Millier and Orr غير واقعي لأنه يفترض بيع الأوراق المالية لحظة وصول مستوى الرصيد النقدي إلى الحد الأدنى، ولكن بيع الأوراق المالية يحتاج بعض الوقت، لذلك يجب على المصرف الاحتفاظ باحتياطي نقدي يغطي حاجاته من النقد خلال هذه الفترة، أي أن الحد الأدنى سيرتفع بمقدار الاحتياطي، وبالتالي سيرتفع مستوى نقطة العودة والحد الأقصى بهذا المقدار. (علي، 2020، ص: 75)



المصدر: senthlnathan، 2020، p:12

3-6 إدارة الذمم المدينة Accounts Receivable Management

يعمل المصرف على توجيه أموال الآخرين إلى نشاطات استثمارية مختلفة وذات مخاطر متباينة على شكل قروض لمدة زمنية متفق عليها وذلك مقابل عائد مادي، وبشروط وضمانات معينة تضمن حق المصرف باسترداد قرضه في حال تخلف العميل عن السداد بالوقت المحدد. (الدم & جعني، 2022)

لذا يجب أن تولي إدارة المصرف عناية خاصة بالمخاطر التي تتعلق بعدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها والتي تعرف بمخاطر الائتمان التي ينتج عنها خسائر يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة العميل على سداد أصل القرض مع فوائده. (حنظل & خلف، 2023)

ترجع مخاطر الائتمان لأسباب داخلية تعود إلى تدني جودة شروط الائتمان، وضعف دراسة جودة وقدرة العميل على سداد القرض، وانخفاض قدرة المصرف على إدارة محفظة الائتمان، وأسباب خارجية تكون خارجة عن إرادة المصرف كالظروف السياسية والاقتصادية. (زايد & إبراهيم & البسطويس، 2023)

1-3-6 سياسة الائتمان Credit Policy

تتكون سياسة الائتمان من العناصر الثلاثة الآتية:

العنصر الأول: شروط الائتمان Credit terms، تتضمن هذه الشروط الخصومات الممنوحة للسداد المبكر، بما في ذلك نسبة الخصم ومدى السرعة التي يجب أن يتم السداد بها للتأهل للخصم. (McLaney, 2009, p:370)

العنصر الثاني: معايير الائتمان Credit standards، والتي تشير إلى القوة المالية المطلوبة لعملاء الائتمان المقبولين، فإن منح الائتمان لعملاء ذوي جدارة ائتمانية منخفضة سيزيد من خطر الديون المعدومة، لذا يجب وضع حدود ائتمانية، وستختلف هذه الحدود من عميل لآخر اعتماداً على الثقة بالجدارة الائتمانية لكل

عميل. (McLaney, 2009, p:370) بشكل عام يمكن القول بوجود بعض المعايير التي تساعد في تقييم الجدارة الائتمانية للعميل والمتعارف عليها بنظام (C's of Credit) وهي:

أ. **الشخصية Character**: يقصد بها أخلاقيات العمل وسلوكياته، وتعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، فالائتمان يستند إلى الثقة بالمقترض ولهذا نجد إدارة الائتمان تسعى من خلال المعلومات التي يستقصيها المصرف سواء من المصارف التي يتعامل معها العميل أو الموردين الذين سبق له التعامل معهم أو نشرة الغرفة التجارية... الخ إلى تحديد شخصية العميل بدقة، للوقوف على مدى وفائه بالتزاماته في المواعيد المحددة، ونزاهته وعلاقاته التجارية، وعدم تعرضه سابقاً إلى الإفلاس أو ما شابه. (صقر & علي، 2021، ص: 72)

ب. **القدرة Capacity**: أحد أهم العناصر التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها المصارف، هناك عدة آراء حددت ماهية المقدرة كمتغير في المخاطرة، (الزبيدي، 2000) ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات رئيسية وهي: (صقر & علي، 2021، ص: 73)

الاتجاه الأول: يتعلق بتفسير القدرة من خلال اقترابها من السمات الشخصية العامة للعميل، فهي تعني أهلية الشخص للاقتراض.

الاتجاه الثاني: يفسر هذا الاتجاه القدرة بالقابلية الإدارية للعميل المقترض، أي أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها بشكل سليم يضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة ائتمان.

الاتجاه الثالث: يتناول هذا الاتجاه الأمور المالية للعميل المقترض في توضيح للقدرة، فيركز على قدرة العميل على خلق عائد متوقع كافٍ لتسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه المصرف.

الاتجاه الرابع: يربط هذا الاتجاه القدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقعة تحقيقها من العميل.

ج. **رأس المال Capital:** من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر المصارف عند تقديمها للقروض هو ما يمتلكه العميل المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير، ويقصد برأس المال جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحاً منها الالتزامات التي بذمتها، ولهذا يسمى هذا الجزء من المخاطر بمخاطر الملكية، وعادة ما تتأثر قدرة العميل في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، وكلما زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطرة المصرف والعكس صحيح. (الزبيدي، 2000، ص: 219)

د. **الضمانات Collateral:** يأتي الضمان سواء كان عينياً أو شخصياً بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر محتملة من الممكن أن تتعرض لها إدارة الائتمان في المصرف عند اتخاذها القرار بمنح الائتمان، وبالتالي فكلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية، زادت الضمانات المطلوبة لحماية حقوق المصرف. (صقر & علي، 2021، ص: 73)

هـ. **الظروف الاقتصادية Economic Conditions:** يقصد بها الظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها المنشأة أو العميل طالب الائتمان، ويكون لها تأثير على نشاطه، فيما لا شك فيه أن وجود أجواء ازدهار اقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع المصارف إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة، أو اتباع بعض المرونة في شروط منح الائتمان إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من الربحية والملاءة، بينما تحجم الكثير من المصارف عن منح الائتمان للمشروعات التي تعمل في ظل ظروف اقتصادية أو سياسية غير مواتية، فالظروف المحيطة بالعمل تؤثر بالمخاطر الائتمانية، وبناءً عليه فإنه يتوجب على إدارة المصرف دراسة الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالعمل، وبالتنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها العميل والتقلبات الماضية المصاحبة لها ومدى تأثيرها على نشاط العميل وبالتالي قدرته على سداد الائتمان. (صقر & علي، 2021، ص: 73)

العنصر الثالث: سياسة التحصيل Collection policy، هي سياسة تقاس بمدى القدرة على تحصيل الحسابات المتعثرة، حيث أن السياسات الصارمة تؤدي إلى تسريع عمليات التحصيل، لكنها بالمقابل قد تغضب

العملاء أيضاً، مما يؤدي بهم إلى نقل أعمالهم إلى مكان آخر. (Brigham and Ehrhardt, 2007, p: 790) هذا يستدعي ضرورة إنشاء أنظمة لضمان (McLaney, 2009, p:371):

- عدم تقديم الائتمان حتى يتم التأكد من أن الطلب الحالي للعميل لم يأخذ فوق الحد الائتماني المحدد مسبقاً له.
- إن فواتير الخدمات المقدمة بالائتمان تذهب للعميل في أقرب وقت ممكن، مما يشجع العميل على بدء إجراءات الدفع عاجلاً.
- أن يتم مراجعة الذمم المدينة الحالية بشكل دوري ويتم إرسال رسائل تذكير إلى دافعي الدفعات البطيئين.
- كما أنه في مرحلة ما يجب وضع سياسة بشأن الديون المعدومة، وذلك لأن السعي وراء دافعين مترددين أكثر تكلفة من المبالغ الذي يدينون بها، لذا يجب أن يقرر المصرف سياسة لشطب الديون المعدومة.

2-3-6 العوامل المؤثرة في سياسة الائتمان Factors affecting the credit policy

industry

تتأثر السياسة الائتمانية في المصارف بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، تختلف آثار هذه العوامل من سياسة لأخرى، وبشكل عام كلما حرص صناع السياسة الائتمانية على أخذ العوامل في الاعتبار كانت هذه السياسة جيدة وقابلة للتطبيق، تقسم العوامل والاعتبارات المؤثرة في السياسة الائتمانية إلى:

- الاعتبارات التنافسية Competitive Consideration:

قد تدفع المنافسة غير المتأنية المصارف إلى قيامها بالاندفاع في منح تسهيلات ائتمانية تفتقد إلى بعض الاعتبارات الائتمانية الهامة، كالخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات، أو قصور الدراسة الائتمانية وعدم التزامها بمحددات وضوابط السياسة الائتمانية للمصرف، أو نتيجة لضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي، وغياب المتابعة المستمرة من جانب المصرف. (صقر & علي، 2021، ص: 77)

- الاعتبارات القانونية Legal Considerations:

تتأثر السياسة الائتمانية بشكل عام بالقيود القانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفي بالإضافة إلى التعليمات والقرارات التي يصدرها المصرف المركزي بشأن التوسع أو الانكماش في النشاط الائتماني، وتجاهل السياسة الائتمانية هذه الاعتبارات سيجعلها سياسة غير شرعية، وستعرض المصرف للمساءلة القانونية ودفع غرامات مقرر قانونياً. (الألفي، 2013)

- تكلفة إدارة وتحصيل الحسابات المدينة cost of managing and collecting accounts receivable:

تظهر هذه التكاليف بظهور الحسابات المدينة، وتتعلق بإدارة السجلات والترحيل عليها ومتابعتها ويضاف إلى ذلك التكلفة التي يتحملها المصرف في تحصيل حساباته المدينة، حيث يقتضي تحصيل الحسابات المدينة التواصل المستمر مع العملاء ومراقبة تسديداتهم عن كثب، ويمكن لهذه التكلفة أن تجعل السياسة الائتمانية أكثر تشدداً. (علي، 2020، ص: 92)

- الاعتبارات التمويلية Financial Considerations:

تتأثر سياسة الائتمان بالاعتبارات التمويلية من حيث مصادر الأموال المتاحة للمصرف، فكلما كانت مصادر الأموال كبيرة ومستقرة أدى إلى إقرار سياسة ائتمانية أطول من حيث الأجل والعكس صحيح، كما تؤثر تكلفة مصادر الأموال المتاحة للمصرف بالسياسة الائتمانية، حيث تختلف من مصرف لآخر باختلاف تكلفة مصادر الأموال، ويظهر هذا الاختلاف في صورة فروق في تسعير القروض والتسهيلات التي تقرها السياسة الائتمانية من حيث أسعار الفائدة عليها. (الألفي، 2013)

- الاعتبارات المتعلقة بالعميل Customer Consideration:

سبب التعثر في هذه الحالة يعود لأسباب تتعلق بضعف قدرة العميل على إدارة الأموال التي منحها المصرف له، أو لإخلال العميل بعنصر الثقة واستخدام القرض في غير المجال الذي أخذ لأجله، أو عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل للمصرف، والتوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية

بسبب فقدان القدرة والمهارة الإدارية والفنية والمالية للعميل، أو زيادة الاعتماد على الأموال المقترضة، أو إشهار إفلاس العميل أو هروبه إلى الخارج. (صقر & علي، 2021، ص: 78)

- الاعتبارات الاقتصادية والسياسية Economic and political

:Consideration

وتشمل الظروف الاقتصادية العامة واتجاهات الدورات الاقتصادية من رواج اقتصادي إلى كساد، وعدم استقرار أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة التي تؤثر على أعمال المقترض وبالتالي إلى تعثره. (صقر & علي، 2021)

3-3-6 مخاطر الائتمان Credit Risks

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الاحتمالات القائمة بعدم قيام الأطراف المدينة للمصرف بالوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف في آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقاً وبكافة الشروط والأوضاع. (الألفي، 2013)

تعد المخاطر الائتمانية ذات طبيعة مركبة ومتشابكة، مستمدة من مصادر تمثل أطراف مختلفة ومتعددة ذات علاقات متداخلة مع بعضها، قد تنشأ المخاطر من مصادر متعددة فهناك المخاطر المرتبطة بطبيعة وحجم نشاط العميل، مخاطر مرتبطة بطبيعة وحجم المشروع الممول، مخاطر مرتبطة بالعميل نفسه، مخاطر مرتبطة بخطأ المصرف في دراسة احتياجات العميل وتقييم مركزه المالي بصورة دقيقة ومخاطر ناشئة عن الظروف الاقتصادية والسياسية. (الألفي، 2013، ص: 178)

4-3-6 وسائل الحد من مخاطر الائتمان Ways to reduce credit risk

تتبع المصارف مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة، والوقاية منها قبل أن تتحول الأموال المقترضة والتي تمر بحالات العسر المالي إلى قروض متعثرة، (صقر & علي، 2021، ص: 78)

تشمل هذه الوسائل:

- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي، والعمل على تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم، ومسايرة المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.
- تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات، واستمرار نشاطها وانتظامها.
- تنوع وتوسيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

6-3-5- استراتيجيات التعامل مع العملاء المتعثرين

عندما تسير إجراءات سياسة الائتمان بشكل سليم فإن العميل سوف يقوم بالسداد دون أن يتكبد المصرف أي خسائر، لكن في بعض الأحيان تظهر مشاكل عندما لا يتمكن العميل من السداد ويطلب تأجيل سداد الائتمان، (حسن، 2006) وهنا يجد المصرف نفسه أمام ثلاث استراتيجيات للتعامل مع العملاء المتعثرين:

- أ- **استراتيجية محافظة:** إذا كانت ظروف العميل تستدعي التأجيل فعلاً، وإذا كان المخرج الوحيد من المأزق الذي يواجه العميل هو منح ائتمان إضافي، هنا يمكن للمصرف الموافقة على تجديد الائتمان، وهكذا يكون قد أنقذ أمواله وأنقذ عميله بنفس الوقت. (حسن، 2006) ويتم معالجة الديون المتعثرة في هذه الاستراتيجية بثلاث مراحل: (صقر & علي، 2021)
- مرحلة تعويم العميل: تتمثل بقيام المصرف بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة من سنة إلى ثلاث سنوات يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده، كما تتضمن عملية تعويم العميل التنازل عن الفوائد أو جزء منها، أو التنازل عن نسبة من الائتمان، كما تتضمن عملية التعويم تحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل تسدد على فترات تتماشى مع توقعات السيولة.

- مرحلة انتشال العميل: وذلك عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر للمصرف في إدارة نشاط العميل، حيث يقوم المصرف بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل، كترشيد تكلفة إنتاج المشروع من خلال التخفيف من نسب التالف والعاثم والراكد والإنتاج المعيب لديه، وإغلاق بعض

الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات عن طريق التخلص من الأصول التي لا تحقق أرباحاً بل خسائر، واستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل أو كمخزون أو أدوات نقل ومواصلات، بالإضافة إلى زيادة كفاءة تحصيل الائتمان الذي منحتة الشركة للعملاء، وعليه فإن هذه المرحلة تساعد بإحداث التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أي بين الإيرادات والتكاليف.

- مرحلة إنعاش العميل: ولتحقيق هذه المرحلة يجب أن يكون الاضطراب المفاجئ الذي تسبب في الإعسار المالي للعميل قد قارب على الانتهاء أو انتهى، وأن تكون الظروف المستقبلية تشير إلى توافر سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها، وأن يكون العائد على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي يطلبه المصرف على الائتمان الممنوح للعميل وذلك حتى يكون هناك فائض كافٍ لسداد الالتزامات.

ب- استراتيجية متشددة: إذا كان هنالك خلل في إدارة الشركة أو في مركزها المالي، أو أن العميل يراوغ في السداد، في هذه الحالة فإن الحل الوحيد أمام المصرف هو اتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل لاستيفاء حقوقه قبل أن تزداد أحوال العميل تدهوراً. (حسن، 2006)

وبالمقارنة بين الاستراتيجيتين نجد أنه في الحالة الأولى، يجب على المصرف الرجوع إلى محتويات ملف الائتمان للعميل ومعرفة موقفه من هذه المشكلة لمساعدته لإصلاح ما يمكن إصلاحه من أجل الخروج من حالة التعثر، أما الحالة الثانية عندما يكون العميل مراوفاً بقصد ويقوم بتقديم بيانات غير سليمة وغير دقيقة، فهنا يجب على إدارة المصرف أن تكون متشددة وصارمة وتقرض العقوبة التي تراها مناسبة. (صقر & علي، 2021، ص:

(80)

ت- استراتيجية دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى: قد يكون من أسباب

التعثر هو صغر حجم المشروع المتعثر أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي المناسب، وفي حالة الدمج

يمكن الاستفادة من وفرات الحجم وانخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي بيع المنتجات بأسعار تنافسية في السوق. (صقر & علي، 2021)

7- إدارة الالتزامات المتداولة Managing Current Liabilities

إدارة الالتزامات المتداولة أكثر أهمية من إدارة الأصول المتداولة، فإذا كانت إدارة الأصول المتداولة مسؤولة عن إجراء تعديلات في محفظة الاستثمارات بشكل يضمن تحقيق عائد أكبر ضمن الموارد المالية المتاحة، فإن إدارة الالتزامات المتداولة مسؤولة عن توفير الموارد المالية، وبالتالي يجب على المصرف أن يتبع استراتيجيات لتنمية مصادر التمويل قصيرة الأجل. (صقر & علي، 2021)

تلجأ المصارف إلى مصادر التمويل القصيرة الأجل كمصدر لتمويل الاحتياجات الضرورية الطارئة، كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال ومواجهة سحبات الودائع المفاجئة، وبشكل عام فإن التمويل قصير الأجل يستخدم لتمويل الأصول المتداولة، لذلك نجد البعض يسميه بتمويل رأس المال العامل، (علي، 2020) كما أنه ليس المصدر الوحيد لتمويل الأصول المتداولة، إذ يمكن تمويل الأصول المتداولة من مصادر أخرى كالقروض طويلة الأجل وحقوق الملكية، لكن التمويل قصير الأجل يتميز بالمرونة مقارنة مع مصادر التمويل طويلة الأجل، فإذا كان المصرف بحاجة لأموال إضافية لفترة ثلاثة شهور لمواجهة احتياجات موسمية، فيمكنه أن يحصل على قرض قصير الأجل يغطي احتياجات تلك الفترة، وإذا تبين أن المصرف بحاجة إلى استثمار إضافي لعدة شهور أخرى فيمكنه تجديد عقد القرض، أما إذا تبين أن المصرف بحاجة للأموال المقترضة لمدة شهرين فقط فيمكنه إنهاء التعاقد. (هندي، 2007، ص: 201)

بالإضافة إلى عنصر المرونة الذي تتميز به مصادر التمويل قصيرة الأجل، فإن هذا النوع يكون أقل كلفة من المصادر طويلة الأجل، يمكن القول إن أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل تكون منخفضة مقارنة مع أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل. (هندي، 2007، ص: 201)

في المقابل تعرض مصادر التمويل قصيرة الأجل المصرف لدرجة كبيرة من مخاطر العسر المالي، وذلك لأن القرض قصير الأجل يستحق خلال فترة قصيرة، وبسبب الوقت الضيق قد لا يتمكن المصرف من تدبير الأموال اللازمة لسداد القرض، على عكس القرض طويل الأجل الذي يتيح للمصرف وقتاً لتدبير الأموال اللازمة لسداد قيمة القرض أو التفاوض من جديد. (هندي، 2007، ص: 202)

وبشكل عام إن القرار النهائي بشأن الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل يتوقف على مدى ميل إدارة المصرف لتحمل المخاطر، فالإدارة المتحفظة تميل إلى الاعتماد على مصادر التمويل طويلة الأجل من أجل تخفيض مخاطر العسر المالي، أما الإدارة الهجومية تميل إلى الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل بهدف تخفيض التكلفة وزيادة العائد وذلك إذا كانت قادرة على التعامل مع المخاطر المصاحبة. (هندي، 2007، ص: 202)

❖ مصادر التمويل قصيرة الأجل Short-term financing sources

تجدر الإشارة إلى وجود العديد من مصادر التمويل قصيرة الأجل، وسيتم التعريف بكل مصدر من مصادر التمويل قصير الأجل:

1- **الودائع Deposits:** تعتبر الودائع المصرفية المصدر التمويلي الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف في مباشرة أنشطته الاستثمارية، حيث تمثل الودائع الدعامات التي تمكن المصرف من تلبية الاقتراض التي يتقدم بها العملاء. وبشكل عام تعتبر الودائع تحت الطلب Demand Deposits من مصادر التمويل قصيرة الأجل، تمثل هذه الودائع نسبة كبيرة من المجموع الكلي للودائع، وتعتبر من أشهر أنواع الحسابات المستخدمة بين العملاء، حيث يتميز هذا النوع من الودائع بأنه يمكن سحب هذه الودائع أو جزء منها في أي وقت ممكن بموجب شيكات صادرة عن العميل أو بأمر سحب عند الطلب، وكذلك يمكن إيداع مبالغ إضافية في أي وقت ممكن نقداً أو بأية وسيلة أخرى. (صقر & علي، 2021)

تتبع المصارف طرقاً متنوعة لتنمية ودائعها، منها اجتذاب المودعين عن طريق منح تسهيلات خاصة، بالإضافة إلى المحافظة على سمعة المصرف وسيولته ومتانة مركزه في نفوس العملاء، ففي الولايات المتحدة تتنافس المصارف في منح هدايا مجانية لكل من يفتح حساباً جديداً، لكن بعض المصارف أخذت تتكفل ضد هذه الوسائل، واستطاع بعضها التوصل إلى اتفاق عدم استعمال مثل هذه الأمور، فأخذوا يلجؤون إلى إيجاد تسهيلات أخرى مثل الخدمة المصرفية، ساعات أكثر، وجود نوافذ خدمة مصرفية أكثر لراكبي السيارات دون الحاجة إلى النزول من سياراتهم، وجود نوافذ خدمة مصرفية تعمل على الكمبيوتر موزعة بآماكن مختلفة في الأسواق لخدمة العملاء في عمليات السحب دون الحاجة إلى الذهاب للمصرف، كما أخذت المصارف تعتني باختيار موظفيها الذين يحسنون التعامل مع الناس وخاصة أولئك الأشخاص الذين يحتكون بالعملاء بشكل مباشر، لأن إقبال العملاء يعتمد بشكل كبير على قدرة الموظفين على خلق انطباع جيد عن المصرف. (رمضان، 1997، ص: 107)

2- قروض قصيرة الأجل **Short term loans**: تلجأ المصارف في بعض الأوقات إلى الاقتراض من بعضها لتمويل عملياتها وتلبية احتياجاتها، تعد هذه القروض التي لا يزيد أجلها عن العام مصدر تمويل قصير الأجل. (علي، 2020)

3- إعادة خصم أوراق تجارية: تخصص المصارف عادة أوراقاً وسندات مالية للمتعاملين وبدلاً من أن تجمد قيمتها لحين استحقاقها تعيد خصمها لدى البنك المركزي وتدفع له بالمقابل معدل إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي وتربح الفرق بين المعدلين: معدل الخصم الذي يتقاضاه مالك الورقة الأصلي، ومعدل إعادة الخصم الذي تدفعه للبنك المركزي. ومن هنا يتضح أن معدل إعادة الخصم يكون أقل من معدل الخصم.

ويفضل المصرف في الأحوال العادية وعند توفر النقود في خزائنه أن يحتفظ بهذه الأوراق لحين

استحقاقها وذلك لأمرين:

الأول: الاستفادة من استثمار أمواله في عملية الخصم، فيستفيد من مبلغ الخصم كاملاً إذا ما

احتفظ بالورقة لحين استحقاقها وبذلك يحقق ربحاً مادياً أكبر. (الصيرفي، 2007، ص: 47)

الثاني: إن إعادة خصم الأوراق أمر لا ينظر إليه مالك الورقة الأصلي بارتياح لأن ذلك يكشف

بعض أسرارته المالية، كما أن المصرف لا ينظر إليه بارتياح لأن اللجوء إلى إعادة الخصم قد يساء فهمه

ويفسر من قبل البعض على أنه دليل ضعف السيولة وعدم القدرة على مواجهة طلبات المتعاملين معه

من النقود المتوفرة لديه. (الصيرفي، 2007، ص: 47)

لذا فإن المصرف لا يلجأ إلى إعادة الخصم إلا عند الضرورة القصوى المتمثلة في تدني سيولته،

وتدني رصيد أمواله الجاهزة. (الصيرفي، 2007، ص: 48)

4- المستحقات Accruals: تمثل المبالغ المستحقة الدفع على المصرف للغير ولكن المصرف لم يدفعها

بعد، مثل رواتب العاملين والضرائب. فالعامل يقدم للمصرف العمل بشكل يومي، لكن المصرف يدفع له

في نهاية فترة معينة أسبوعية أو شهرية، وهذا يعني أن أجور العاملين بمثابة قروض مقدمة للمصرف،

ويمكن للمصرف أن يستخدمها لسد احتياجاته المالية المؤقتة. والمبدأ ذاته بالنسبة للضرائب، فالمصرف

يحقق أرباحاً يترتب عليها ضرائب بشكل يومي، إلا أن دفع الضرائب يكون بعد فترة معينة، وخلال هذه

الفترة يمكن للمصرف أن يستخدم هذه الضرائب المستحقة لتمويل احتياجاته المالية المؤقتة. (علي،

2020، ص: 121)

خلاصة الفصل:

يمكن القول إن تعظيم ثروة الملاك يرتبط بشكل أساسي بهدف السيولة والربحية لكن من الصعب تحقيق

الهدفين معاً، فمن جهة تتضمن السيولة الاحتفاظ بنقدية كافية لمقابلة الالتزامات عند استحقاقها وذلك كي لا

يتعرض المصرف لمخاطر العسر المالي، ومن جهة أخرى فإن احتفاظ المصرف بهذه النقدية من دون توجيهها

نحو استثمارات مربحة يتعارض مع هدف الربحية، وبالتالي الربحية والسيولة هدفان متعارضان، وتحقيق التوازن

بين الهدفين يمكن من خلال الإدارة الجيدة لرأس المال العامل وذلك باتباع سياسة معتدلة تتضمن سيولة وربحية ومخاطر معتدلة.

المبحث الثاني: الربحية Profitability

1. مقدمة

2. مفهوم الربحية

3. أهمية الربحية في المصارف

4. وسائل تعظيم الربحية

5. العوامل المؤثرة على الربحية

6. مؤشرات الربحية

7. السيولة

- مقدمة introduction:

تمثل الربحية الهدف الرئيسي لإدارة المصرف فهي تمكنه من الاستمرار والازدهار في نشاطه، كما تعتبر مصدر ثقة للعملاء والمتعاملين مع المصرف، الأمر الذي يمكن أن يساهم في زيادة الودائع المصرفية والتي يتم توجيهها إلى استثمارات مدرة للأرباح، كما تعتبر الربحية موضع اهتمام الجهات الرقابية؛ وأحد أهم مقاييس الأداء المصرفي، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية ودراسة النسب المالية المتعلقة بالربحية؛ والاستدلال منها على قدرة وكفاءة الإدارة في استخدام الموارد والحصول على إيرادات تفوق التكاليف المصرفية، كما أنها تعتبر غاية يتطلع إليها المساهمون وذلك من أجل تعظيم قيمة ثرواتهم، بالإضافة إلى أن تحقيق الربحية يمكن المصرف من مواجهة مخاطر الأزمات والالتزامات التي يمكن أن تواجهه.

1- مفهوم الربحية Profitability Concept:

تعتبر الربحية موضع اهتمام المساهمين، حيث أن الزيادة والنمو في الربحية قد تؤدي إلى زيادة فيما يحصل عليه حامل السهم من توزيعات، (هندي، 2008) وبالتالي تسعى إدارة المصرف لتحقيق هدف تعظيم ثروة الملاك؛ وذلك من خلال تعظيم الأرباح وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات اجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع. (رمضان، 1997، ص: 118)

وبشكل عام يمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصرف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملكية وبالتالي إلى التصفية. (حزوري، 2018، ص: 77)

ولكي يحقق المصرف الأرباح ويعظم ربحيته يجب عليه أن يوظف أمواله ليحصل على إيرادات تفوق مصروفاته، وتتشكل إيرادات المصرف من عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، أما مصروفاته فتتمثل في مصاريف إدارية وتشغيلية والفوائد التي يدفعها على ودائع العملاء لديه، بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن

انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي يعجز عن استردادها، وتتركز المصلحة الأساسية للمصرف في تحقيق فائض كبير بين الإيرادات والمصروفات وذلك عن طريق تحقيق أكبر إيرادات ممكنة وتخفيض المصاريف إلى أدنى حد ممكن. (رمضان، 1997)

وفي ذات السياق يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، علماً أن المقصود بالاستثمار هو قيمة الأصول. (الحناوي & العدي، 2022، ص: 278)

هذا وتعمل المصارف على تحقيق هدفها من الربحية من خلال قرارين هما:

- قرار الاستثمار: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع الأصول، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة على مختلف أنواع الأصول بطريق توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص، وذلك من أجل تمكين المصرف من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

- قرار التمويل: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصرف لتمويل الاستثمار في الأصول، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق الملكية وديون بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن. (حزوري، 2018، ص: 77)

وختاماً؛ يمكن القول بأن الربحية هي مقياس مهم للمساهمين والعملاء المودعين والدائنين لأنها تعكس قدرة المصرف في تحقيق أرباح تفوق قيمة الاستثمارات التي ساهمت بتحقيق تلك الأرباح، كما لأنها تعكس كفاءة المصرف في اتخاذ القرارات المناسبة للاختيار الأمثل بين بين مصادر التمويل المختلفة ذات التكلفة والمخاطر المنخفضة واستثمارها بالأصول المتاحة أفضل استثمار.

2-أهمية الربحية في المصارف :Importance of Profitability

ترجع أهمية ربحية المصارف إلى الآتي:

- 1- تعظيم الربحية يجعل المصرف أكثر قدرة على مواجهة المخاطر التي يتعرض لها.
- 2- تلبي الربحية الحاجات الاجتماعية.
- 3- يساهم هدف تعظيم الربحية بزيادة مصادر التمويل بالنسبة للمصرف، من خلال زيادة القدرة التمويلية الذاتية. (علي، 2020)
- 4- الأرباح ضرورية للملاك؛ حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المصارف، أي أن تعظيم الربح يؤدي إلى زيادة ربحية السهم.
- 5- تعتبر الربحية مقياساً لأداء الإدارة؛ حيث تقيس الجهود التي بذلت في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.
- 6- تحقيق المصرف للأرباح يزيد من ثقة العملاء أصحاب الودائع والمستثمرين المرتقبين. (عربي، 2023، ص: 98)

3- وسائل تعظيم الربحية :Means of maximizing profitability

حتى يتمكن المصرف من تعظيم أرباحه عليه اتباع وسائل تؤدي به إلى زيادة إيراداته من العمليات المصرفية، وتقليل التكاليف التي يتحملها من أجل تقديم خدمات مصرفية، وهناك طرائق عديدة لتحسين ربحية المصارف منها (عربي، 2023، ص: 99):

- الدراسة عن فرص وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات جديدة أو مناطق جغرافية جديدة أو تقديم خدمات جديدة للعملاء الحاليين للمصرف.
- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية؛ والتي تسمح القوانين والتشريعات المصرفية بزيادتها، ومن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين المصارف، إلا أن بعض المصارف

تلجأ إلى هذا المدخل من أجل زيادة إيراداتها، ولا سيما أن معدلات الفائدة مثلاً لها حد أعلى وحد أدنى، ويتوقف هذا المعدل على ظروف العمل والظروف السائدة.

- الاستغلال الأمثل لأصول وأموال المصرف، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالباً ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق، ولكن تحسين الربحية يمكن من خلال استخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام.

- ضغط النفقات ولا سيما المصروفات العامة، وهي التي تعطي مجالاً للإنفاق دون رقابة.

ولكن لهدف تعظيم الربحية عدة عيوب، أهمها:

أ. قد تزداد أرباح المصرف المتاحة للتوزيع على حملة الأسهم العادية، إلا أن نصيب السهم من توزيعات الأرباح قد تنخفض، لأن الزيادة في الأرباح قد تكون نتيجة لزيادة رأسمال المصرف عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الأرباح، وهو ما يترتب عليه انخفاض سعر السهم وليس العكس. (علي، 2020، ص: 2)

ب. فيما يخص زيادة الإيرادات من الأصول فإنه يحتم على المصرف زيادة أصوله ليتسنى له الحصول على إيرادات أعلى من السابق، لأنه لا يمكن تحقيق زيادة في ربحيته عند استقرار الإيرادات والتكاليف، وإن قيام المصرف بزيادة أصوله من القروض والاستثمارات يقف عند حدود معينة لا يستطيع تجاوزها، إضافة إلى ذلك فإن زيادة أرباح المصرف بهذه الطريقة سوف تكون على حساب تقليل سيولة المصرف، وكذلك فإن توسع الائتمان المصرفي يخضع للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي.

ت. أما فيما يخص زيادة العوائد من خلال الفوائد التي يحصل عليها المصرف على القروض والاستثمارات فإنه يخضع للسياسة النقدية والمالية للدولة، ودرجة المنافسة بين المصارف وباقي منشآت التمويل، ولكن في هذه الحالة تعمل المصارف على فرض أجور وعمولات معينة على عملائها

لقاء تقديم الخدمات المصرفية لهم كإجراء الفوائد التي تتقاضاها وذلك لعدم إمكانية تجاوز تلك المصارف
لحد معين بالنسبة للفائدة المحددة بالقانون. (كنعان & حمرة، 2017، ص: 456)

ث. لا يأخذ هدف تعظيم الربحية القيمة الزمنية للنقود بالحسبان، وهذا يخلق فروقات بين
التدفق النقدي الفعلي والتدفق النقدي الحالي.

ج. كما أن هدف تعظيم الربحية يتجاهل المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجهها
المصارف. (علي، 2020، ص: 3)

ح. إن المصارف التي تسعى إلى تقليل التكاليف لزيادة الربحية لا تستطيع تجاوز ما
يأتي: (كنعان & حمرة، 2017، ص: 456)

- لا تستطيع الاستغناء عن موظفيها أو العاملين في المصرف، وذلك لحاجة المصرف
للموظفين للقيام بالأعمال المصرفية حتى ولو أدخلت تلك المصارف الحاسوب الآلي في عملياتها،
فإنها لا تستطيع الاستغناء عنهم أو عن أعمالهم.

- لا تستطيع الاستغناء عن بعض الفروع غير المربحة، وذلك لأن المصارف قد تفتح
بعض الفروع كخدمة اجتماعية لكي تؤدي أو توصل خدماتها إلى تلك المناطق.

4-العوامل المؤثرة على الربحية Factors affecting Profitability:

تتأثر ربحية المصارف بالعديد من العوامل والتي تصنف إلى:

أ. عوامل خارجية:

وهي متغيرات تتعلق بالبيئة الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على المصرف وعلى الأداء والربحية،
فهي أحداث خارجة عن إرادة المصرف وتخص عوامل الاقتصاد، وهذه العوامل يصعب السيطرة عليها،
(حلو، 2022، ص: 122) وفيما يلي أهم العوامل الخارجية:

- حصة وتركز السوق Market share and concentration: تعرف الحصة

السوقية للمصرف بأنها نسبة أصول أو ودائع أو تسهيلات المصرف خلال سنة معينة إلى مجموع

أصول أو ودائع أو تسهيلات جميع المصارف خلال السنة نفسها، يفترض وجود علاقة طردية بين تركيز السوق والربحية في المصارف، حيث أن المصارف تستطيع تحقيق أرباح أعلى إذا كانت تعمل في بيئة احتكارية. (ونوس & سليمان، 2022، ص: 24)

- **الظروف الاقتصادية Economic condition:** تظهر عوامل الاقتصاد الكلي في أي مكان في الاقتصاد والتي تؤثر على الربحية المصرفية، حيث يمكن أن تؤدي الظروف الاقتصادية السيئة إلى تدهور جودة القروض، مما يؤدي إلى حدوث خسائر ائتمان وزيادة المخصصات التي يجب أن يحتفظ بها المصرف مما يقلل من الربحية، وفي المقابل، تحسن الظروف الاقتصادية بالإضافة إلى تحسن الملاءة المالية للمقترضين يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان من قبل الأفراد والشركات، التي لها آثار إيجابية على ربحية المصارف. (ponce, 2013, p:10)

- **معدل الفائدة Interest Rate:** يعتبر معدل الفائدة تارة عائداً لما يحصل عليه المصرف من القروض التي يمنحها، وتارة أخرى تكلفة عندما يدفع المصرف على الودائع المصرفية، ويعتبر المصرف مؤسسة وساطة مالية بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية. (فخري & قادر، 2016، ص: 151)

تزداد ربحية المصارف كلما ازدادت معدلات الفائدة على القروض، وخصوصاً عندما تكون معدلات الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش معدل الفائدة، وهي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة. (الحنوي & العدي، 2022، ص: 281)

- **المنافسة Competition:** تؤثر المنافسة بين المصارف على ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد لديها؛ وهذا سيدفعها إلى دفع معدلات فائدة أعلى على الودائع وذلك من أجل الحصول على موارد أكثر، مما يؤثر سلباً على ربحية المصارف. (صالح & حمدان، 2022، ص: 427)

- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية Legal legislation and banking controls:** إن تعليمات الجهات الرقابية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على السلامة

المالية وحماية أموال المودعين، مما يترتب على المصارف بعض الالتزامات الإضافية، مثل القيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة. (صالح & حمدان، 2022، ص: 427)

- **التضخم Inflation**: يعد التضخم ظاهرة اقتصادية تعاني منها العديد من الاقتصاديات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويعرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. (ونوس & سليمان، 2022، ص: 25)

تأثير التضخم على ربحية المصرف يعتمد على كيفية تأثير التضخم على دخل الأفراد، كما يعتمد على ما إذا كان التضخم متوقعاً تماماً، (ponce, 2013, p:11) فمن الناحية الأولى يمكن أن تؤدي زيادة معدلات التضخم إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد، وبالتالي سيتم إنفاق هذه الأموال على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، ولهذا سيتجه المنتجين إلى المصارف للحصول على الأموال لتوسيع إنتاجهم مما يؤدي إلى زيادة أرباح المصرف، أما من الناحية الثانية، فإذا ارتفعت معدلات التضخم بشكل غير متوقع وكانت المصارف بطيئة في تعديل معدلات الفائدة، فمن المحتمل أن ترتفع التكاليف بشكل أسرع من ارتفاع الأرباح، الأمر الذي يؤثر سلباً على الربحية، والعكس صحيح (مها & غدير & الشعار، 2022) فإذا تم توقع معدل التضخم بالكامل من قبل إدارة المصرف، فيمكن للمصرف تعديل سعر الفائدة بشكل مناسب لزيادة الإيرادات بشكل أسرع من التكاليف، الأمر الذي يجب أن يكون له تأثير إيجابي على الربحية. (ponce, 2013, p:11)

ب. العوامل الداخلية:

وهي العوامل التي لها صلة بأهداف وقرارات واستراتيجيات المصرف، وفيما يلي أهم العوامل الداخلية:

- **رأس المال Capital**: يعد رأس المال المصدر الرئيسي لحماية الودائع، فالمصارف ذات رؤوس الأموال الكافية قادرة على امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، وتعتبر السلطات الرقابية رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساس للسلامة المصرفية باعتباره مقياساً موضوعياً

سهل التحديد والقياس مقارنة مع المقاييس الأخرى لسلامة المصارف، تعد نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (نسبة رأس المال) مقياساً أساسياً لقوة رأس المال، كما تعد أداة قيمة لتقييم كفاية رأس المال لأنها تمثل قوة هيكل رأس المال لتحمل الخسائر واستبعاد مخاطر الإفلاس خلال أوقات الأزمات، إذ أن المصارف ذات رأس المال الأعلى محمية بشكل أكبر من الإفلاس. (ونوس & سليمان، 2022، ص: 23)

فكلما زادت قوة رأس المال زادت ثقة العملاء المودعين بالمصرف والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة الودائع التي سيتم استثمارها بشكل مربح أي ستؤدي في النهاية إلى زيادة الربحية.

- **الكفاءة التشغيلية Operational Efficiency:** تتحدد الكفاءة التشغيلية في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛ أو تحقيق مخرجات بأدنى تكلفة ممكنة، وتعرف الكفاءة المصرفية بأنها قدرة المصرف على توجيه الموارد الاقتصادية نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات بأقل قدر ممكن من الموارد، (ونوس & سليمان، 2022، ص: 24) إذ يقع على عاتق الإدارة الجيدة خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وذلك من خلال الخبرة التي اكتسبتها الإدارة من قيامها بوظائفها المختلفة، فكلما كانت إدارة المصرف قادرة على خفض التكاليف كلما ازدادت الربحية. (الشعار & مهنا & غدير، 2022)

كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية وعالية الأهمية بين الكفاءة التشغيلية والربحية، وهذه العلاقة تعني أن الكفاءة التشغيلية هي شرط أساسي لتحسين ربحية النظام المصرفي، كما ساعد التقدم في الاتصالات والتقنيات المالية للمصارف بأداء العديد من خدماتها التقليدية بشكل أكثر كفاءة. (Ponce, 2013)

- **السيولة Liquidity:** تعرف السيولة بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته المالية وتلبية طلبات الائتمان ومنح قروض جديدة، وهذا يتطلب توافر نقد جاهز لدى المصرف

أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله بسرعة وسهولة ودون التعرض لخسائر في قيمتها.

تؤثر السيولة على الربحية سلباً، فزيادة السيولة المصرفية يمكن أن تعطل على المصرف الدخول في استثمارات تساعد في زيادة الربحية. (الشعار & مهنا & غدير، 2022، ص: 82)

- **التكنولوجيا Technology:** تعد التكنولوجيا أحد الركائز التي يستند إليها المصرف لتقليل التكاليف الإدارية من خلال الاعتماد على البنية التحتية الالكترونية في إنجاز العمل المصرفي، مما يوفر في التكاليف والأسعار ويسهم في رفع ربحية المصرف. (صالح & حمدان، 2022، ص: 426)

- **هيكل الأصول Asset Structure:** توجه المصارف الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزداد ربحية المصرف، وبالتالي الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الأصول غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة للنقدية لديها. (الحناوي & العدي، 2022، ص: 281)

- **جودة الأصول Asset quality:** هناك ارتباط إيجابي بين الربحية وجودة الأصول، وهذا يعني أن سوء جودة الائتمان له تأثير سلبي على ربحية المصرف والعكس صحيح، وذلك لأن الزيادة في الديون المشكوك في تحصيلها والتي لا تحقق دخلاً تتطلب من المصرف تخصيص جزء كبير من إجمالي هامش ربحه للمخصصات لتغطية خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتالي ستكون الربحية أقل. (ponce, 2013, p:5)

- **حجم المصرف Bank size:** يمثل الحجم قدرة المصرف التي يمتلكها وعدد الخدمات التي يقدمها، وعادة يتم التعبير عن حجم المصرف من خلال إجمالي الأصول، كما أظهرت بعض

الدراسات وجود ارتباط بين حجم المصرف والربحية، فكلما ازداد حجم المصرف كلما تمكن المصرف من زيادة استثماراته وتقديم خدمات بتكلفة منخفضة عن المصارف صغيرة الحجم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فرص تحقيق الأرباح. (مهنا & غدير & الشعار، 2022، ص: 527)

- **حجم الودائع deposit volume**: تعد الودائع من المصادر الأساسية التي تعتمد عليها المصارف في التمويل، وهي من المؤشرات المهمة التي تدل على السيولة، وتعتبر من العوامل المهمة المؤثرة في الربحية، فزيادة حجم الودائع يزيد من قدرة المصرف في الدخول باستثمارات جديدة تحقق له المزيد من الأرباح، في حين انخفاض حجم الودائع يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الذي يؤول إلى انخفاض الربحية. (مهنا & غدير & الشعار، 2022، ص: 528)

5- مؤشرات الربحية Profitability Ratios

تتاح أمام الإدارة المصرفية مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية لقياس ربحية المصرف وتقييمها، يمكن من خلال حسابها وتحليلها وتقييمها التحديد الدقيق لربحية المصرف؛ وفيما إذا كانت مقبولة أم لا أو أنها تعوض المخاطرة، أو أنها تضمن تعظيم الثروة أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، (الزبيدي، 2000) ومن أبرز هذه المؤشرات:

أ. نسبة هامش الربح Profit margin percentage

يقيس هذا المؤشر الربحية من إيرادات المصرف السنوية، ويعكس فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها، والمنطق أنه كلما زادت نسبة الهامش تحسن الأداء التشغيلي لإدارة المصرف، والعكس صحيح، حيث أن الانخفاض يشير إلى هبوط وتدهور ربحية الإيرادات الكلية باعتبارها أحد أهم عناصر التشغيل في المصرف. (الزبيدي، 2000، ص: 71)

لا بد من الإشارة إلى إن نسبة الهامش هي المتمم الحسابي لنسبة تكلفة كل المصاريف التي يتحملها المصرف، وفي الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الهامش تنخفض فيه نسبة التكلفة والعكس صحيح، حيث أن انخفاض النسبة تعني التضخم وارتفاع في نسبة التكلفة من العمليات التشغيلية المختلفة. (الزبيدي، 2000، ص: 71)

تحسب نسبة هامش من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

ب. معدل العائد على الأصول (ROA) Rate of Return on Assets:

من أكثر المؤشرات استخداماً في تقييم ربحية المصارف هو معدل العائد على الأصول أو ما يسمى بمعدل العائد على الاستثمار Return on Investment، أو ما يعرف بالقوة الإيرادية Earning power، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الأموال المستثمرة داخل المصرف، وبهذه الصورة التحليلية يعتبر المقياس الأكثر أهمية في الحكم على مقدرة إدارة المصرف وأدائه بنجاح في استثمار موارده. (الزبيدي، 2000، ص: 69)

ويحسب معدل العائد على الأصول من العلاقة النسبية الآتية (هندي، 2007، ص: 101):

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إن فاعلية الأصول في توليد الأرباح ينبغي أن تقاس على أساس صافي الربح قبل الفوائد والضرائب وليس بعد، وذلك على أساس أن الأصول هي التي حققت الأرباح التي منها تدفع الفوائد والضريبة، بمعنى آخر يجب ألا تتأثر الربحية بهيكل التمويل ولا تقلبات السياسة الضريبية للدولة، ومن ثم يصبح المعدل الصحيح لقياس ربحية الاستثمار في الأصول هو على النحو التالي (هندي، 2007، ص: 102):

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ت. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Rate of Return on Assets:

من المؤشرات المالية المهمة في تقييم الربحية هو معدل العائد على حقوق الملكية، ويقاس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في استغلال أموال المصرف المملوكة وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبمعنى آخر فإن هذا المعدل يقيس ربحية الأموال المستثمرة من قبل ملاك المصرف، والمنطق في تفسير هذا المعدل؛ أنه كلما زادت قيمة هذا المعدل عبر عن كفاءة الإدارة في ضمان عائد مرضٍ للملاك، والعكس صحيح. (الزبيدي، 2000، ص: 66)

إن أهمية هذا المؤشر في تحليل الربحية؛ تبرز من خلال تأكيد أن الملاك لن يتحملوا المخاطر إلا إذا اعتقدوا أن جهودهم سوف تعود عليهم بمكافأة كافية ومستمرة تأخذ شكل الربح، بالإضافة إلى ذلك فإن أي مصرف لا يمكنه مقابلة التوسع في نشاطه بدون مشاركة فعالة من ربح العمليات التشغيلية تسهم في زيادة حقوق الملكية، كما أنها لن تتمكن من اجتذاب أموال جديدة دون وجود أرباح أو على الأقل توقع تحقيق الأرباح في المستقبل. (الزبيدي، 2000، ص: 66)

يحسب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال العلاقة النسبية الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بمعدل العائد على الأصول من خلال ما يعرف بمضاعف حقوق الملكية Equity Multiplier، والذي يتحقق من قسمة مجموع الأصول (الأموال) على حقوق الملكية، (الزبيدي، 2000، ص: 68) وفق العلاقة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{معدل العائد على الأموال (الأصول)} \times \text{مضاعف حقوق}$$

الملكية

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول (الأموال) مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة مع حقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي، كما يمثل مقياساً لكل من الربح والمخاطرة.

ومن التحليل أعلاه، يشير ارتفاع مضاعف حقوق الملكية أي ارتفاع الرفع المالي إلى زيادة في معدل العائد على حقوق الملكية؛ وذلك في الحالة التي يكون فيها صافي الربح كبيراً. (الزبيدي، 2000، ص: 69)

ث. منفعة الأصول asset benefit:

يتماثل مؤشر منفعة الأصول في المصارف مع معدل دوران الأصول في منشآت الأعمال الأخرى، ويفيد حساب منفعة الأصول في تقييم أداء المصرف من ناحية الربحية، حيث لا تكفي نسبة هامش الربح منفردة في تقييم ربحية المصرف، لأن إيرادات المصرف هي جزء من مكونات الأداء التشغيلي وليس كل الأداء التشغيلي، وهذا يعني أن صافي الربح المتحقق من إيرادات المصرف سوف تكون عاجزة عن التعبير عن كل الأداء التشغيلي بسبب تجاهله حجم المصرف ذاته. (الزبيدي، 2000، ص: 72)

فقد تكون نسبة هامش الربح مرتفعة إلا أنها لا تتناسب مع حجم وطاقة الاستثمار المتاح للمصرف، وبسبب ذلك فإن من الضرورة ربط نسبة الهامش بمؤشرات أخرى معبرة عن حجم وطاقة المصرف، وهو ما يمكن توفيره من مؤشر منفعة الأصول. (الزبيدي، 2000، ص: 72)

تحسب منفعة الأصول وفق العلاقة النسبية الآتية:

$$\frac{\text{إيرادات المصرف}}{\text{الأصول}} = \text{منفعة الأصول}$$

وتفيد هذه المنفعة ومتابعة تطورها تحليلاً وزمناً؛ والوقوف على المتغيرات المسببة لذلك التطور، من الإجابة على سؤال مهم يواجه إدارة المصرف، وهو هل مجموع الاستثمار في الأصول وأنواعه المختلفة يبدو مقبولاً قياساً بمستوى النشاط التشغيلي للمصرف ممثلاً بمقدار الإيرادات المتحققة؟

ومن المؤكد أنه كلما حققت إدارة المصرف درجة أكبر من منفعة الأصول أعطت نتائج إيجابية، فإن هذه العلاقة والمعبر عنها بمعدل منفعة الأصول تعكس كفاءة الإدارة المصرفية في استغلال مصادر المصرف الاستثمارية لغرض توليد الإيرادات، وكلما زادت هذه النفعة أدت إلى تخفيض المخاطر التشغيلية. (الزبيدي، 2000، ص: 73)

ج. معدل العائد على الودائع (ROD) Rate of Return on Deposits:

تعكس هذه النسبة إلى قدرة المصرف على جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة، وتحسب من خلال العلاقة الآتية:

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{معدل العائد على الودائع}$$

ارتفاع هذه النسبة يشير إلى الاستغلال الأمثل للودائع وتحقيق أكبر قدر من الأرباح. (حسين & المولى،

ح. هامش الفائدة الصافي Net Interest Margin:

يتم قياسها من خلال الفرق بين دخل الفوائد على القروض، ومصاريف الفوائد المدفوعة إلى أصحاب الودائع، أي الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة مقسوماً على الأصول العاملة التي تشمل القروض والاستثمارات والمولدة لهذا الدخل. (حسين & المولى، 2021)

$$\text{هامش الفائدة الصافي} = \frac{\text{دخل الفوائد} - \text{مصاريف الفوائد}}{\text{الأصول العاملة}}$$

يتأثر هامش الفائدة أولاً بمستوى معدلات الفائدة ومستوى المصاريف، فعندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة والمصاريف منخفضة يكون البسط مرتفعاً، كما يتأثر هامش الفائدة أيضاً بحجم الأصول، فعندما تكون الأصول مرتفعة سيكون هامش الفائدة منخفضاً، والعكس صحيح، بمعنى أن انخفاض هامش الفائدة لا يكون بسبب انخفاض معدل الفائدة أو زيادة المصاريف وإنما بسبب حجم الأصول عندما تكون مرتفعة. (جاسم & هاشم & كاطع، 2022)

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية ودور كل من الحجم والرافعة المالية في التأثير على الربحية

- 1- مفهوم السيولة
- 2- نظريات السيولة
- 3- العلاقة بين السيولة والربحية
- 4- دور إدارة رأس المال العامل في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية
- 5- العلاقة بين الرافعة المالية والربحية
- 6- العلاقة بين حجم المصرف والربحية

1- مفهوم السيولة Liquidity Concept

تعرف السيولة المصرفية بأنها مخزون من الأموال الذي يمكن المصرف من تلبية متطلبات التمويل والاستثمار، وفي ذات السياق يمكن تعريف السيولة على أنها ليست مبلغاً أو نسبة بل هي تعبير عن قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون خسائر. (نقيش & بوجعادة، 2023)

وبشكل عام يمكن القول إن السيولة هي مطلب أساسي للمصرف، فمن دون توفر السيولة لن يتمكن من مواجهة الطلب على القروض، وبالتالي سيعتمد على مصادر ذات تكلفة مرتفعة والاقتراض من البنك المركزي لتلبية هذا الطلب تجنباً لفقدان ثقة العملاء وانهيار المصرف.

كما تجدر الإشارة إلى أن السيولة لها نوعين: (اجدير & عبد الهادي، 2022)

- السيولة الجاهزة: وهي أرصدة نقدية بالعملة المحلية أو عملات أجنبية جاهزة في خزائن المصرف، أو أرصدة نقدية مودعة لدى المصارف الأخرى ولدى البنك المركزي، بالإضافة إلى أرصدة سائلة أخرى مثل الشيكات تحت التحصيل.
- السيولة شبه النقدية: تمثل الاحتياطات الثانوية لدى المصرف، أي الحوالات المخصصة التي تتكون من أوراق مالية قصيرة الأجل، وأذونات الخزنة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي.

2- نظريات إدارة السيولة المصرفية Banking liquidity management

theories

يوجد عدة نظريات للسيولة تشمل كل من:

أ- نظرية القرض التجاري Trading loan theory

تفترض هذه النظرية أن سيولة المصارف تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضها والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من عملاء المصرف هم التجار الذين يحتاجون إلى تمويل الصفقات المحددة ولفترات قصيرة. (مريم & احمد، 2023، ص: 99)

ب- نظرية التحول Shift ability theory

تنطلق هذه النظرية من فرضية أن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت لديه أصول يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبأقل خسارة ممكنة، فإذا لم يسدد المقترض التزاماته في تاريخ الاستحقاق فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقار أو أوراق مالية أو غيرها، يمكن أن تتوافر نتيجة ذلك سيولة نقدية كافية لدى المصرف تمكنه من سداد التزاماته. (أرناؤوط، 2021)

ت- نظرية الدخل المتوقع Expected income theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصارف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تأخذ بالحسبان الدخل المتوقع للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح العملاء قروض متوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل ما دامت عملية سداد هذه القروض تعتمد على الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة، والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها. (مريم & احمد، 2023، ص:

ث- نظرية إدارة المطلوبات Liabilities management theory

ركزت النظريات السابقة على جانب الأصول في توفير واستمرارية السيولة في المصرف، بينما نظرية إدارة المطلوبات ركزت على جانب الخصوم، وبصفة خاصة من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع المتداولة التي تكون عادةً قيمتها الاسمية كبيرة، وإن معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من العميل، وهناك أيضاً شهادات الإيداع غير المتداولة، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والعميل يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد، وعادةً ما تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول. (أرناؤوط، 2021، ص:98)

ج- نظرية نموذج الكمبيوتر Computer model theory

تقوم هذه النظرية على تمثيل العلاقات المتداخلة بين بنود الميزانية وقائمة الدخل مع مرور الوقت وفق معادلات في برنامج الكمبيوتر على شكل تحليل إحصائي، وتتميز هذه النظرية عن النظريات السابقة بالآتي (أرناؤوط، 2021، ص: 98):

- يمكن التنبؤ بواسطة البرنامج عن الحاجة المستقبلية للسيولة وكيفية مواجهتها.
- البرنامج مرن، ويضع حلاً لكل مشكلة على حدة، وتتوقف سيولة أصول المصارف على عوامل مستمدة من طبيعة النظام الاقتصادي والمالي لكل بلد، وعلى خصائص هيكل الودائع المصرفية.

3- العلاقة بين السيولة والربحية the relationship between liquidity

and profitability

تسعى المصارف إلى تحديد مستوى الاستثمار الأمثل في أصولها المتداولة، وذلك باعتبار أن زيادة الاستثمار في الأصول المتداولة يُحسن مستوى سيولة المصارف ويجعلها أكثر قدرة على سداد التزاماتها في تاريخ الاستحقاق، إلا أن ذلك يؤثر سلباً على ربحيتها نتيجة زيادة استثمار المصارف في أصولها المتداولة التي تتميز

بانخفاض ربحيتها كما أن بعض الأصول المتداولة لا يدر أي عائد. بالمقابل، انخفاض استثمار المصارف في أصولها المتداولة يؤدي إلى انخفاض سيولتها وبالتالي انخفاض قدرتها على سداد الالتزامات في تاريخ الاستحقاق، ولكن ذلك من شأنه أن يزيد من ربحية المصارف باعتبار أن المصارف زادت من استثماراتها طويلة الأجل ذات العائد الأعلى. (علي، 2020، ص: 59)

وبشكل عام يمكن القول السيولة والربحية موضع اهتمام الإدارة المالية في المصارف، فقد يخسر المصرف عملاءه وذلك بسبب عدم تلبية احتياجاتهم الناتجة عن عدم توفر سيولة كافية، وبالعكس فإذا احتفظ المصرف بسيولة كبيرة تفوق حاجته ينتج عن ذلك عدم استخدام الموارد بشكل صحيح وبالتالي انخفاض الربحية. (اجدير & عبد الهادي، 2022).

وبالتالي يعتبر هدفي السيولة والربحية هدفان متعارضان وذلك لأن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الهدف الآخر، فالسيولة تعني الاقتراب كثيراً من النقد وشبه النقد لتفادي مخاطر الإفلاس، والربحية تعني الابتعاد كثيراً عنهما والتوجه نحو الاستثمارات المربحة. (النيف & القلاب، 2022)

درس العديد من الباحثين العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية وفي العديد من القطاعات، فنجد أن بعض الدراسات توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لإدارة رأس المال العامل على الربحية (Jalal and other, 2022) & (Maina, 2013) & (pham and other, 2020) & (Alsharif, 2021) & (Alzararee and other, 2022) & (2022)، والبعض الآخر توصل إلى وجود تأثير سلبي لإدارة رأس المال العامل على الربحية (علي، 2024) & (عفيفي وآخرون، 2024) & (محمد، 2023) & (Mekonnen, 2011)، كما أن هناك رأي آخر لدراسة كل من (أحمد، 2023) و (محمد شعبان، 2021) والتي توصلت إلى وجود علاقة غير خطية بين إدارة رأس المال والربحية والذي يعني وجود مستويات مثلى لرأس المال العامل تحقق التوازن بين الربحية والسيولة.

4- دور إدارة رأس المال العامل في تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة

the role of WCM in achieving a balance between liquidity and profitability

تعتبر إدارة رأس المال العامل عنصر مهم في أي شركة، نظراً لتأثيرها الواضح والمباشر في هدي السيولة والربحية، فالإدارة الكفوءة لرأس المال العامل تتضمن تخطيط ورقابة للأصول المتداولة والالتزامات المتداولة بالطريقة التي تخفف من مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزامات المالية قصيرة الأجل من ناحية، وبتقادي الاستثمارات الزائدة في الأصول المتداولة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التركيز على قرارات إدارة رأس المال العامل المتعلقة بمقدار وتوليفة عناصر الأصول المتداولة وآليات تمويلها والتي تعد أحد أهم المكونات المؤثرة على ربحية المصرف. (راضي، 2009)

ويعد الهدف الرئيسي لإدارة المصرف هو تحقيق التوازن بين هدي السيولة والربحية، وإعطاء عناية خاصة لهذه الموازنة بشكل يضمن أن تكون الربحية مرتقعة والسيولة جيدة، وذلك من خلال مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لضمان عدم وجود سيولة زائدة، وفي ذات الوقت التوجه إلى استثمارات مربحة لكن دون المبالغة التي تكون على حساب السيولة. (لميس & فاطمة، 2020)

يتضح من ذلك أهمية تحديد مستوى الاستثمار الأمثل في الأصول المتداولة الذي يمكننا من تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية، بمعنى تحديد مستوى الاستثمار في الأصول المتداولة الذي يمكّن المصارف من سداد التزاماتها في تاريخ الاستحقاق واستثمار الفائض عن ذلك في استثمارات طويلة الأجل مربحة. (علي، 2020، ص: 60)

ولكن على الرغم من هذه الأهمية فإنه لا يوجد من وجهة نظر الإدارة المالية طريقة موضوعية تمكننا من تحديد مستوى الاستثمار الأمثل في الأصول المتداولة، وإنما يتحدد هذا الحجم من خلال المفاضلة بين المخاطر والعائد، وفي هذا الصدد يجب على المصرف المفاضلة بين تكلفة مخاطر الأصل المتداول من جهة

وتكلفة الاحتفاظ به من جهة أخرى، حيث يمكن قياس تكلفة مخاطر الأصل من خلال العائد الذي يمكن أن يخسره المصرف في حال نفاذ رصيد الأصل، أما تكلفة الاحتفاظ بالأصل فيمكن قياسها من خلال تكلفة تمويل الأصل ومن خلال تكلفة الفرصة البديلة، أي العائد الذي كان بإمكان المصرف تحقيقه لو أنه استثمر هذه الأموال في مجال استثماري آخر. (علي، 2020، ص: 60)

وبالتالي يمكن القول إن المصرف يمكنه أن يستمر بالاستثمار في الأصول المتداولة طالما أن تكلفة الاحتفاظ بها تقل عن العائد المتوقع تحقيقه من جراء الاستثمار فيها، ومن المفروض أن يوقف المصرف الاستثمار في الأصول المتداولة حينما تتساوى تكلفة الاستثمار الإضافي في الأصول المتداولة والعائد المتوقع تحقيقه من هذا الاستثمار الإضافي، أي أن المستوى الأمثل للاستثمار في الأصول المتداولة يتحدد عند نقطة تساوي تكلفة الاستثمار الإضافي في هذه الأصول والعائد المتوقع الحصول عليه من جراء ذلك.

ولكن هذا التحليل قد يكون نظرياً إلى حد ما، إذ نجد على أرض الواقع مصارف تزيد وتنقص مستوى استثمارها في الأصول المتداولة عن المستوى الأمثل. الأمر الذي يمكن تفسيره من خلال ميل إدارة المصرف لتحمل المخاطر واختلاف هذه الميول بين المصارف. (علي، 2020، ص: 60)

كما يرى بعض الباحثين وجود مدخل أساسي لتقليل حدة التعارض بين هدفي الربحية والسيولة، يتمثل في إعطاء الأولوية إلى إقراض العملاء الذين لديهم ودائع لدى المصرف، وبذلك يكون المصرف قد استثمر أمواله في أصول مربحة من جهة، وخفض مخاطر السيولة من جهة أخرى، باعتبار أنه سيتم إيداع جزء من تلك القروض لدى المصرف نفسه، وباعتبار أن العملاء الحاصلين على القروض معروفين لدى المصرف وبالتالي تقل مخاطر عدم قيامهم بسداد قيمة القرض أو العوائد المترتبة عليه. (محمد، 2021، ص: 118)

ويرى (محمد، 2021) أن استثمار المصرف لجزء من أمواله في احتياطات ثانوية يعتبر من ضمن الآليات المستخدمة في الحد من التعارض بين السيولة والربحية، من ناحية تلبي هذه الاحتياطات هدف السيولة

كونها ذات سيولة عالية وسهلة التحول إلى نقد، ومن ناحية أخرى تلبي هدف الربحية باعتبارها تحقق عوائد جيدة للمصرف حتى وإن كانت قليلة نسبياً لانخفاض مخاطر هذه الاحتياطات الثانوية.

وكما تبرز أهمية إدارة رأس المال العامل من طبيعة العلاقة بين طريقة تمويل الأصول وتكلفة تمويلها، حيث أن الأصول المتداولة يتم تمويلها من مصادر أموال قصيرة الأجل، وقد يتم تمويل صافي رأس المال العامل من مصادر أموال طويلة الأجل، مما يشكل عبئاً وزيادة في التكاليف التي يتحملها المصرف، وقد يؤثر سلباً على ربحيته. (الفاعوري وآخرون، 2023، ص:80)

كما أن السياسات التي تتبعها إدارة رأس المال العامل تختلف في تأثيرها على الربحية، فمن خلال اتباع السياسة الهجومية يقوم المصرف بالاحتفاظ بالمستوى الأدنى من النقد والمدينين، ويؤدي تطبيق هذه السياسة إلى زيادة الربحية، أما السياسة المتحفظة يقوم المصرف من خلالها بالاحتفاظ بكميات كبيرة من النقد والمدينين، ويؤدي تطبيق هذه السياسة إلى انخفاض الربحية بسبب ارتفاع تكلفة رأس المال العامل نتيجة تخصيصه للاستثمار في أصول منخفضة العوائد، ويمكن للمصرف الموازنة بين سياستي رأس المال الهجومية والمتحفظة من خلال الاحتفاظ بمستويات معتدلة من النقد واتباع شروط ائتمان معتدلة، ولا يمكن للمصرف أن يحدد ما إذا كان يطبق السياسة بشكل فعال، وما نوع السياسة التي يطبقها إلا بمقارنتها بالسياسات المتبعة في المصارف المنافسة، ومعروفة الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية المحيطة بها، والتي تؤثر على قراراتها وإجراءاتها من فترة إلى أخرى، وخاصة في ظل عدم وجود معايير واضحة ومحددة لتصنيف السياسة التي يتبعها المصرف. (الفاعوري وآخرون، 2023، ص:80)

وفي ضوء ما تقدم، نجد أن تحقيق الموازنة بين هدفي السيولة والربحية يتطلب تقدير دقيق للاحتياجات النقدية المطلوبة للاحتفاظ بالاحتياطي النقدي بالقدر الكافي لمواجهة تلك الاحتياجات دون أن يكون على حساب هدف الربحية، بالإضافة إلى إعطاء عناية خاصة للقروض التي يمنحها المصرف للعملاء ودراسة جودة وقدرة العميل على سداد القرض، وذلك لما للقروض المتعثرة من آثار سلبية على سيولة وربحية المصرف.

5-العلاقة بين الرافعة المالية والربحية The relationship

:between leverage and profitability

إذا احتاج المصرف إلى أموال إضافية بهدف التوسع والنمو فيتوجب عليه التفكير في كيفية الحصول على احتياجاته النقدية، إما من خلال زيادة حجم الاقتراض الخارجي، أو التوجه السوق المالي لزيادة رأس المال، أو الحصول على هذه الأموال من خلال مزيج يشمل أموال الملكية وأموال الاقتراض. (عذاب، 2021)

تعرف الرافعة المالية بأنها درجة اعتماد المصرف في تمويل أصوله على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء أكانت قروضاً، أو سندات، أو أسهم ممتازة)، ويجب أن يلتزم المصرف بسدادها؛ مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون عليها، (كنعان وآخرون، 2018)، أي بمعنى آخر أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المصرف، فكلما زاد الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي، ويصبح الرفع المالي فعالاً إذا استطاع المصرف استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة أموال الاقتراض، وإذا لم ينجح المصرف في ذلك فإنها ستتعرض لخطر أكبر، وتحقيق خسارة أكبر. (عليوي، 2019)

وفي جميع الأحوال، يجب على المصرف دراسة مستوى الكفاءة لعملياتها التشغيلية والتمويلية، والظروف البيئية المحيطة بها قبل اتخاذ قرار بشأن الرفع المالي، لأن الرفع المالي سلاح ذو حدين، بمعنى أنه يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج عندما تتصف العملية التشغيلية والتمويلية بالكفاءة، وعندما تكون الظروف المحيطة بالمصرف مناسبة، أما إذا سارت الأمور على عكس ذلك يمكن أن يؤدي استعماله إلى نتائج عكسية. (عليوي، 2019)

تدل نتائج الدراسات التي أجريت على الرافعة المالية والربحية بوجود علاقة بين المتغيرين، فنجد أن نتائج دراسة (كنعان وآخرون، 2018) تشير إلى أن الرافعة المالية تؤثر سلباً على ربحية السهم العادي، أي هناك

علاقة عكسية بين المتغيرين، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية.

في حين أن دراسة (عمر وآخرون، 2022) و (الوائلي وآخرون، 2019) أشارت إلى وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية وربحية المصارف، أي كلما زادت الرافعة المالية ترتفع معها مؤشر الربحية، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين نسبة المديونية مع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

6-العلاقة بين حجم المصرف والربحية The relationship

:between bank size and profitability

تتمتع المصارف كبيرة الحجم بمميزات مهمة في مزاولة أعمالها لا يتسنى تحقيقها للمصارف ذات الحجم الصغير، ومن بين هذه المميزات سهولة تجميع الأموال نظراً لما يترتب على ضخامة حجم المصرف من بعث الثقة في نفوس العملاء، وزيادة مقدرتها على توفير التسهيلات الائتمانية الملائمة للعملاء والأفراد والمشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة، والتي لا يمكن أن تجد حاجتها من الائتمان إلا عند المصارف الكبيرة، وخاصة إذا كان هناك قيود على الائتمان الذي يقدمه المصرف، كأن يكون حجم الائتمان الذي يستطيع العميل الحصول عليه يمثل نسبة معينة من رأس مال المصرف مقدم الائتمان. (بروي وآخرون، 2023)

وتشير معظم الدراسات إلى أهمية مقارنة حجم الأصول بالنسبة إلى كل من حقوق المساهمين والتمويل ومصاريف العمل، للوقوف على مخاطر كل من التمويل ورأس المال والمصاريف، ويمكن أن ينظر إلى أهمية الحجم عند دراسة وفرات الحجم التي تعني أنه كلما زاد حجم المخرجات قلت تكلفة المدخلات، وهذا يتحقق بالنسبة للمصارف كبيرة الحجم، والحجم يضم كل من التسهيلات والاستثمارات والنقد والأصول الثابتة، ولذلك هذه الأصول يجب أن تختار بطريقة تمكن المصرف من تحقيق أقصى ربح ممكن، وهنا يمكن أن نطلق على هذه الأصول بأنها ذات كفاءة. (سمحان وآخرون، 2018)

أحد الاستفسارات الرئيسية في الأدبيات هو ما إذا كان حجم المصرف يزيد من ربحية المصارف، وقد تم اختبار العلاقة بين الحجم والربحية في بعض الدراسات السابقة، وأثبتت العديد من النتائج دور الحجم كمحدد لربحية المصرف. (ونوس، 2022)

فنجذ أن (سمعان، 2024) توصل إلى أن المصارف كبيرة الحجم والأكثر ربحية يكون لديها من موارد ومهارات وفرص متنوعة لامتلاك مصادر عدة للدخل، وقدرة تنافسية تجعلها تتمتع بقوة اقتصادية فائقة مقارنة مع المصارف صغيرة الحجم، كما أن المصارف الكبيرة أكثر قدرة على تجنب الأعباء الضريبية مقارنة بالمصارف الصغيرة.

كما توصلت دراسة كل من (بروي وآخرون، 2023) و (Isik and other, 2017) إلى وجود علاقة طردية بين حجم المصرف والربحية، أي كلما زادت أصول المصرف بوحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المصارف. في حين أثبتت نتائج اختبارات (Tharu and other, 2019) و (ونوس، 2022) أن الربحية لم تتأثر بحجم المصرف.

خلاصة الفصل:

يستخدم المحللون الماليون نسب الربحية في قراءة أداء المصرف وتقييمه فهي تعتبر مؤشر جيد تعكس قدرة المصرف في توليد الأرباح وتحقيق هدف تعظيم ثروة الملاك، كما أنها تعطي انطباع جيد لدى المستثمرين والمودعين الحاليين؛ الأمر الذي سيسهم في زيادة الودائع المصرفية والعمل على إعادة استثمارها لتحقيق أفضل عائد ممكن، كما أن تحقيق مستويات عالية من الربحية يمكن أن يكون سبباً في تحقيق مركز تنافسي للمصرف واستمرار نشاطه، وختاماً؛ يمكن القول بأن الربحية من أهم المواضيع في المصارف وأحد أهم مؤشرات نجاح عمل النظام المصرفي.

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة

المبحث الأول: بيانات عن سوق دمشق للأوراق

المالية والمصارف التقليدية

- 1- لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2- لمحة عن المصارف الخاصة التقليدية عينة الدراسة.

1-لمحة عن سوق دمشق للأوراق المالية:

- تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية Establishment of the Damascus stock

Exchange

أحدثت سوق دمشق للأوراق المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006، ونص المرسوم على أن تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعمل تحت إشرافها، وبحيث يكون المقر الرئيسي للسوق مدينة دمشق. تم الافتتاح الرسمي للسوق في 2009/3/10

يتم حالياً تداول أسهم الشركات المساهمة السورية والمقسمة إلى القطاعات التالية (قطاع مصارف، قطاع تأمين، قطاع صناعي، قطاع زراعي، قطاع خدمات، قطاع اتصالات).¹

- رؤية السوق Market vision

دعم الاقتصاد الوطني من خلال إتاحة الفرص لتعبئة المدخرات المحلية، وجذب الاستثمارات، وتحفيز السوق الأولية التي تم فيها إنشاء شركات مساهمة جديدة، وزيادة رؤوس أموالها لدفع عمليات التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة لكافة فئات المجتمع.²

- رسالة السوق Market message

تسعى سوق دمشق للأوراق المالية نحو التميز باعتبارها جزءاً هاماً من الاستراتيجية الوطنية الشاملة لسورية، مع النظرة نحو تطوير السوق لتصبح مركزاً مالياً إقليمياً رائداً في الوطن العربي والعالم.³

¹ www.dse.gov.sy

² www.dse.gov.sy

³ www.dse.gov.sy

2-لمحة عن المصارف الخاصة التقليدية عينة الدراسة:

تم جمع بيانات حول المصارف الخاصة التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، وتشمل رأس

المال، وإجمالي الأصول، وحقوق الملكية، والقيمة السوقية، والقيمة الدفترية، وربحية السهم، كما هي موضحة

بالتدول الآتي:

التدول رقم (1-3): المصارف الخاصة التقليدية عينة الدراسة

المصرف	العام	رأس المال	مجموع الأصول	حقوق الملكية	القيمة السوقية	القيمة الدفترية	ربحية السهم
البنك رقم (1): بنك الائتمان الأهلي	2013	5724500000	54405701935	7284351934	205	127.2487018	5.53
	2014	5724500000	64440904620	10170558229	231.25	177.6671889	51.74
	2015	5724500000	81639564488	16247729531	226.47	283.8279244	106.16
	2016	5724500000	105171462745	27630354745	213.5	482.668281	198.84
	2017	5724500000	111732395203	24359468026	562.5	425.5300555	-57.14
	2018	5724500000	120513889727	25504758756	773.63	478.3615017	-5.19
	2019	5724500000	121784360769	28608151090	729	499.7493421	21.5
	2020	6001466800	246598465557	68642749398	682.5	1143.766211	662.68
	2021	6001466800	380483408622	143312236845	959.56	2387.953506	1237.35
البنك رقم (2): البنك العربي	2013	5050000000	43121535225	7013062274	183	138.8725203	22.07
	2014	5050000000	44369471511	6928247138	182	137.1930126	-1.68
	2015	5050000000	54836480425	12180665889	184.18	241.2013047	104.01
	2016	5050000000	72115845878	20224568153	177	400.4864981	159.29
	2017	5050000000	66404163144	14950190806	455.83	296.0433823	-104.44
	2018	5050000000	65908021185	12716553588	391.75	217.1447733	-29.34
	2019	5050000000	59285761319	11113448927	369	220.0682956	3.86
	2020	5050000000	154606848822	56707979100	418.75	1122.930279	903.97
	2021	5050000000	290701041264	118785594667	670	2352.189993	1227.83
البنك رقم (3): بنك بيمو السعودي الفرنسي	2013	5000000000	117225047894	9036804705	261	180.7360941	39.45
	2014	5000000000	138895470071	11357083460	352.75	227.1416692	46.31
	2015	5000000000	171914630110	18034182415	332.25	360.6836483	133.01
	2016	5000000000	234795067679	28420273257	340	568.4054651	206.16
	2017	5500000000	251029299156	27671814541	609	503.1239007	-37.76
	2018	6500000000	304216974695	29757194490	999.36	457.8029922	44.67
	2019	8000000000	321520457206	31633353419	795	395.4169177	33.66
	2020	10000000000	655377154151	75229257979	755.98	752.2925798	431.34
	2021	10000000000	1501198915698	238318018154	1475	2383.180182	39.92
البنك رقم (4): بنك سورية والمهجر	2013	4000000000	91885560152	5892163982	215.5	147.3040996	4.22
	2014	4000000000	105420202022	7877080421	229	196.9270105	49.54
	2015	4000000000	143122288667	14273162040	235	356.829051	159.95
	2016	4000000000	195223577288	22071638085	266	551.7909521	195.03
	2017	4000000000	179481911963	21360318802	772	534.0079701	-19.03
	2018	6000000000	169776621201	24727625669	1033	412.1270945	42.91

3.17	346.3653916	714	24938308194	138285400281	7200000000	2019	
391.48	679.7318463	596.02	58728831517	301007186303	8640000000	2020	
647.03	1336.080054	680.98	115437316705	479945676559	8640000000	2021	
0.04	161.7430619	181.75	8491510749	65222323828	5250000000	2013	البنك رقم (5): المصرف الدولي للتجارة والتمويل
0.09	161.8425447	166	8496733599	69247563192	5250000000	2014	
0.39	162.2321502	142	8517187885	86026795365	5250000000	2015	
109.73	271.9521585	160	14277488321	124690363359	5250000000	2016	
41.52	313.4730282	807.28	16457333981	139380775839	5250000000	2017	
12.67	379.4842975	590	19922925620	159005395550	5250000000	2018	
116.97	496.4654334	360	26064435251	175569462913	5250000000	2019	
499.97	1296.395441	735.54	68060760668	334134213460	5250000000	2020	
671.09	1480.946847	1000.59	124399535177	614036975031	8400000000	2021	
57.73	180.7559479	137.59	27113392192	35475599320	15000000000	2013	البنك رقم (6): بنك قطر الوطني
55.48	236.2318014	119.72	35434770205	47900643968	15000000000	2014	
134.11	370.3398313	101.66	55550974699	70116354934	15000000000	2015	
185.52	555.858398	189.31	83378759699	106954533362	15000000000	2016	
-81.96	473.9025857	609.68	71085387848	97734875144	15000000000	2017	
3.94	477.8465089	420.54	71676976329	102059628474	15000000000	2018	
12.04	493.1898341	316.04	73978475117	111057013851	15000000000	2019	
920.36	1413.553701	717.19	212033055187	286352548163	15000000000	2020	
1302.16	2587.11081	1474.59	426873283607	576837081372	16500000000	2021	
7.4	113.3211522	103	6935254516	46771531592	6120000000	2013	البنك رقم (7): بنك بيبيلوس
17.98	130.8241071	124.5	8006435354	54433377645	6120000000	2014	
106.68	236.4106735	122.5	14468333217	73688837628	6120000000	2015	
112.9	349.2618	136	21374822157	73973635750	6120000000	2016	
15.76	365.0226664	345.25	22339387184	67578515030	6120000000	2017	
-12	399.3722013	400	24441578722	83065499949	6120000000	2018	
17.35	416.7241876	409.5	25503520280	91189997247	6120000000	2019	
768.52	1185.24778	469.44	72537164155	182966088932	6120000000	2020	
1253.09	2438.333777	768.5	149226027152	307221692700	6120000000	2021	
-5.51	80.58181043	106.75	2417454313	18153934066	3000000000	2013	البنك رقم (8): بنك الأردن
-6.9	73.6836187	92.75	2210508561	16783724253	3000000000	2014	
92.69	166.3744538	98	4991233614	23540309025	3000000000	2015	
155.97	322.3421061	108	9670263184	29600482118	3000000000	2016	
-83.08	239.2631896	422.44	7177895688	30163035277	3000000000	2017	
-9.56	229.7002737	436.18	6891008212	31441235801	3000000000	2018	
5.48	235.1760198	403	7055280595	33225688245	3000000000	2019	
651.45	886.6235579	484.36	26598706736	84072177810	3000000000	2020	
1124.3	2010.923296	667.5	60327698865	245026237498	3000000000	2021	
-14.2	70.56154127	122	2116846238	30196900954	3000000000	2013	البنك رقم (9): بنك سورية والخليج
-28.03	42.47953923	117.16	1274386177	38069946151	3000000000	2014	
35.33	82.59312524	102.5	3138712535	47628584446	10000000000	2015	
23.58	106.1726987	99.75	4034785939	58522609702	10000000000	2016	
-61.01	45.08666595	307.99	1730803389	50325363508	10000000000	2017	
-36.14	13.82559525	245	532304842	47467253003	10000000000	2018	

-6.87	61.03784072	310.41	6103784072	52835937175	10000000000	2019	
317.97	379.0114486	436	37901144860	244137519404	10000000000	2020	
678.35	1057.36601	1120.4	105736600981	743353533985	10000000000	2021	
22.39	122.3121713	135.25	3057804282	17159128213	2500000000	2013	البنك رقم (10): بنك الشرق
51.05	173.1772291	130.25	4329430728	25937967029	2500000000	2014	
171.99	343.5932396	135	8589830990	34931649925	2500000000	2015	
229.36	571.5337632	160	14288344079	36132795537	2500000000	2016	
-77.22	486.7509408	441.75	12168773521	45819950193	2500000000	2017	
18.5	782.5379385	921.19	21519793308	66846061373	2500000000	2018	
44.37	525.352077	867.5	14447182117	81946293491	2500000000	2019	
588.17	939.1499596	773.16	38739935834	138923016369	4125000000	2020	
914.89	1854.042446	1304.14	76479250908	222134048906	4125000000	2021	
4.79	83.88355051	98.59	4403886402	42663366793	3500000000	2013	البنك رقم (11): بنك فرنسبنك
54.91	133.2685679	96	6996599817	53563536269	3500000000	2014	
148.06	259.0971418	95.75	13602599946	89400760863	3500000000	2015	
253.42	487.6037863	111	25599198781	117170991014	3500000000	2016	
-89.24	402.7862167	515.93	21146276377	104698833045	5250000000	2017	
0.83	384.1942264	385	20170196886	117647213906	5250000000	2018	
8.09	392.2848903	328	20594956742	132808977279	5250000000	2019	
930.3	1322.588062	350.5	69435873245	264077553931	5250000000	2020	
999.24	2321.827448	703.15	121895941042	452830305906	5250000000	2021	

المصدر: www.dse.gov.sy

نلاحظ من الجدول السابق عدة نقاط أهمها:

- يعود أعلى رأس مال إلى بنك قطر الوطني بعام 2021 حيث بلغ 165000000000 ليرة سورية، وأقل رأس مال يعود إلى بنك الأردن حيث بلغ 30000000000 ليرة سورية من عام 2013 وحتى 2021 دون أن يطرأ عليه أي زيادة.
- فيما يتعلق بإجمالي الأصول والقيمة السوقية فإن أعلى قيمة كانت لبنك بيمو بعام 2021 حيث بلغت (1501198915698) و (1475) على التوالي، وأدنى قيمة كانت لبنك الأردن بعام 2014 حيث بلغت (16783724253) و (92.75) على التوالي
- أما بالنسبة لحقوق الملكية والقيمة الدفترية فإن أعلى قيمة كانت لبنك قطر بعام 2021 حيث بلغت (426873283607) و (2587.11) على التوالي، وأدنى قيمة كانت لبنك سورية والخليج بعام 2018 حيث بلغت (532304842) و (13.83) على التوالي.
- حقق بنك قطر أعلى ربحية للسهم الواحد بعام 2021 حيث بلغت 1302.16.
- في عام 2017 معظم المصارف حققت أرباح سلبية للسهم الواحد، وهذا يعني أن المصارف في عام 2017 كان لديها خسائر، وأكبر خسارة كانت لدى البنك العربي حيث بلغت -104.44.

وفيما يلي معلومات عامة عن المصارف الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية⁴:

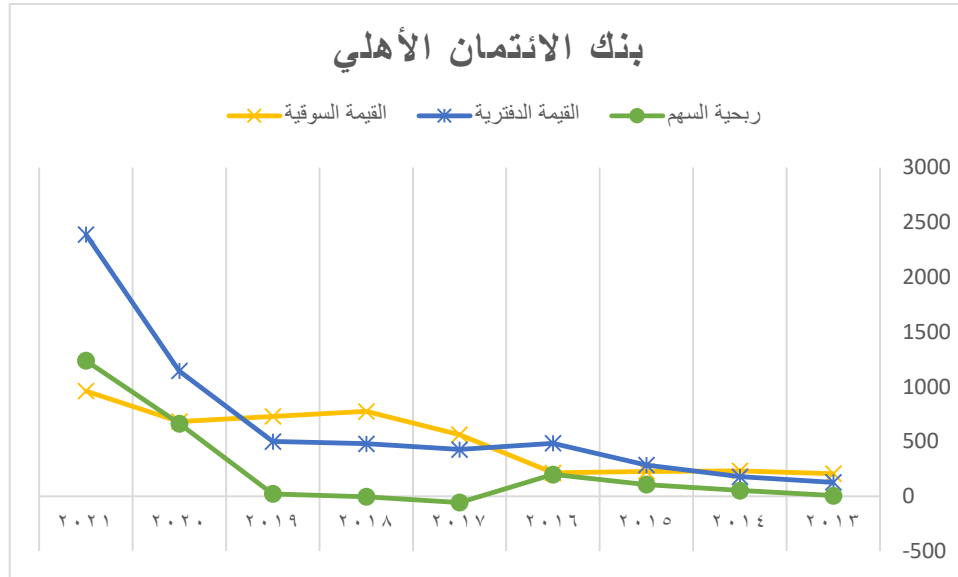
(1) بنك الائتمان الأهلي BASY:

تم ترخيص بنك الائتمان الأهلي (أي تي بي) ش.م.م. ع كشركة مساهمة مغفلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 4/ وبتاريخ 21 حزيران 2007 وحصل على السجل التجاري رقم 14456 بتاريخ 30 آب 2005 لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. تأسس المصرف لدى مفوضية الحكومة تحت رقم 12 بوصفه بنكاً خاصاً، اتخذ المصرف مركزاً رئيسياً له في دمشق - سورية. تأسس المصرف برأس مال مقداره 2.5 مليار ليرة سورية موزع إلى 2.5 مليون سهم بقيمة اسمية ألف ليرة سورية للسهم الواحد

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 لبنك الائتمان الأهلي:

الشكل (1-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك الائتمان الأهلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق تراجع كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2017 ليعودوا بالارتفاع بعام 2020 و2021 ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للقيمة السوقية فكان هناك ارتفاع ملحوظ من عام 2017 و2018 و2021.

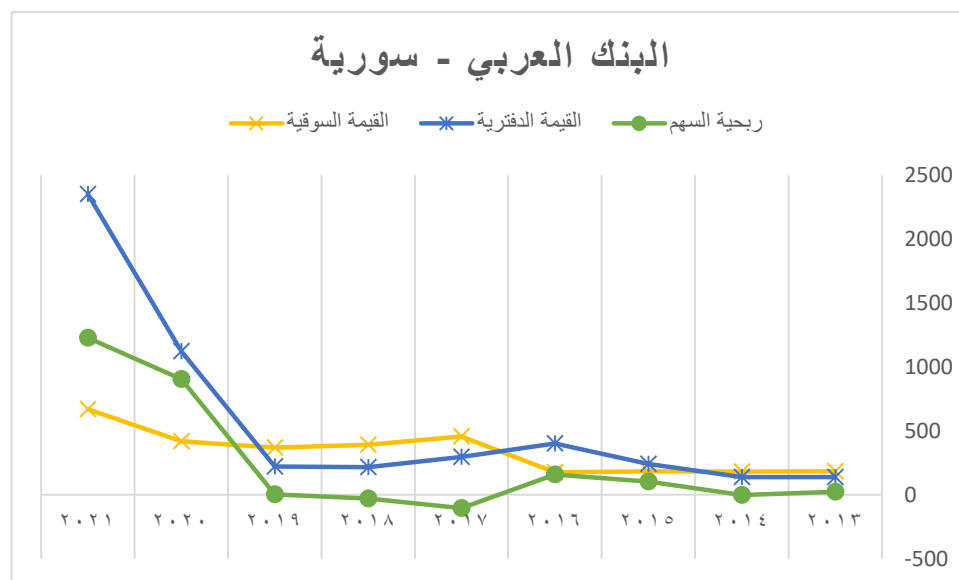
(2) البنك العربي - سورية ARBS:

البنك العربي - سورية ش.م.م.ع هو شركة مساهمة سورية مملوكة بنسبة 51.3% من البنك العربي ش.م.ع -الأردن، رخص لإنشائه بتاريخ 22 أيلول 2004 بموجب القرار رقم 34/م.و. الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وسجل في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 14279 تاريخ 24 آذار 2005 وفي سجل المصارف تحت الرقم 11 تاريخ 5 تموز 2005، مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 16 تشرين الثاني 2103. تأسس المصرف برأس مال مقداره 15000000000 ليرة سورية موزع على 3000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 للبنك العربي:

الشكل (2-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية للبنك العربي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق تراجع كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2017 ليعودوا بالارتفاع بعام 2020 و2021 ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للقيمة السوقية فكان هناك ارتفاع ملحوظ من عام 2017 و2021.

(3) بنك بيمو السعودي الفرنسي BBSF:

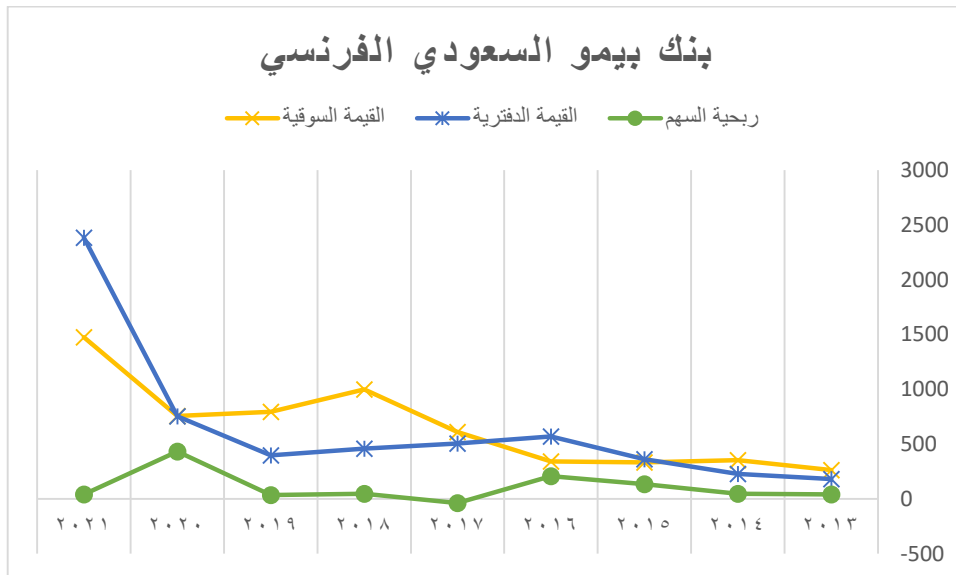
بنك بيمو السعودي الفرنسي هو شركة مساهمة مغفلة سورية عامة مسجلة في السجل التجاري تحت الرقم 13901 تاريخ 29 كانون الأول 2003 وفي سجل المصارف تحت الرقم 8 يقع المركز الرئيسي للبنك في بناء فندق الشام، دمشق، سورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 15000000000 ليرة سورية موزع على 3000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 لبنك بيمو السعودي الفرنسي:

الشكل (3-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك بيمو السعودي الفرنسي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق تراجع كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2017 ليعودوا بالارتفاع بعام 2020 لكن بعام 2021 تراجعت ربحية السهم مرة أخرى في حين أن القيمة الدفترية ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للقيمة السوقية فكان هناك ارتفاع ملحوظ بعام 2017 و2018 و2021.

(4) بنك سورية والمهجر BSO:

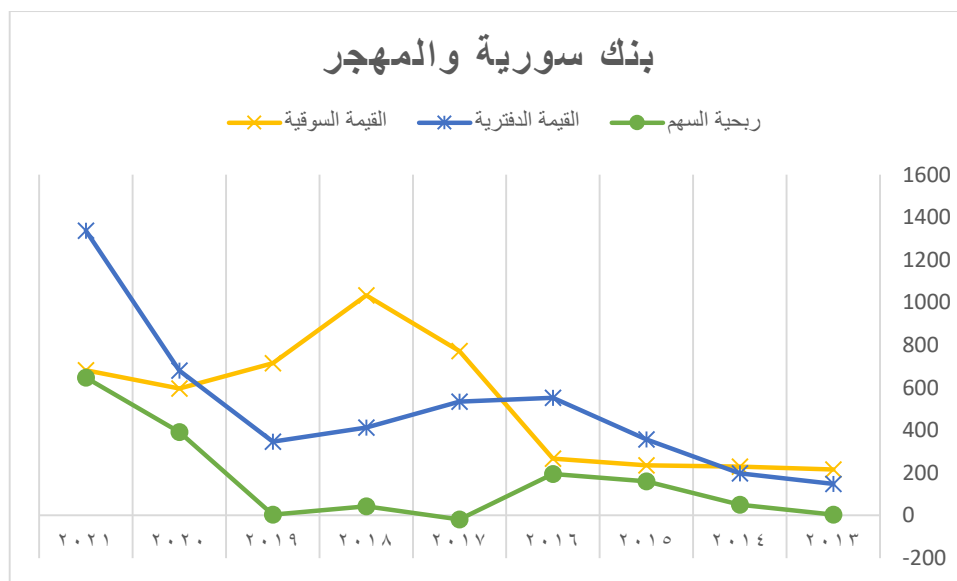
تم الترخيص لبنك سورية والمهجر ش.م.م. ع كشركة مساهمة مغلقة سورية عامة بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 20/م. وتاريخ 30 نيسان 2003 وفقاً لأحكام القانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة في الجمهورية العربية السورية والمسجل في السجل التجاري تحت الرقم 13900 تاريخ 29 كانون الأول 2003.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 15000000000 ليرة سورية موزع على 3000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 لبنك سورية والمهجر:

الشكل (4-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك سورية والمهجر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق تراجع كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2017 ليعودوا بالارتفاع بعام 2020 و2021 ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للقيمة السوقية فكان هناك ارتفاع ملحوظ بعام 2017 و2018 ومن ثم تراجعت القيمة السوقية بعام 2019 و2020.

(5) المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF:

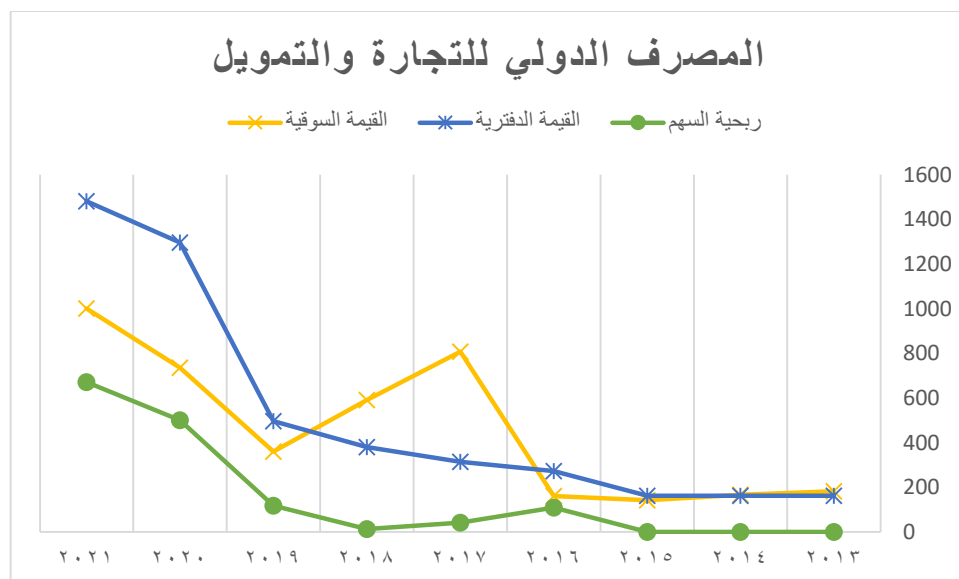
المصرف الدولي للتجارة والتمويل هو شركة مساهمة مغفلة عامة، تم ترخيصه بموجب القرار رقم 19/م.و تاريخ 30 نيسان 2003 وتسجيله في سجل المصارف بموجب القرار رقم 231/ح تاريخ 23 أيار 2004 في سجل المصارف تحت الرقم 10 بوصفه بنك خاص وسجل بالسجل التجاري رقم 13885، واتخذ المصرف مركزاً رئيسياً له في دمشق - سورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 15000000000 ليرة سورية موزع على 3000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 للبنك الدولي للتجارة والتمويل:

الشكل (5-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية للبنك الدولي للتجارة والتمويل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق ارتفاعاً ملحوظاً لكل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2020 و2021، أما بالنسبة للقيمة السوقية فتراجعت القيمة بشكل كبير بعام 2018 و2019 لتعود بالارتفاع بعام 2020 و2021.

(6) بنك قطر الوطني - سورية QNB:

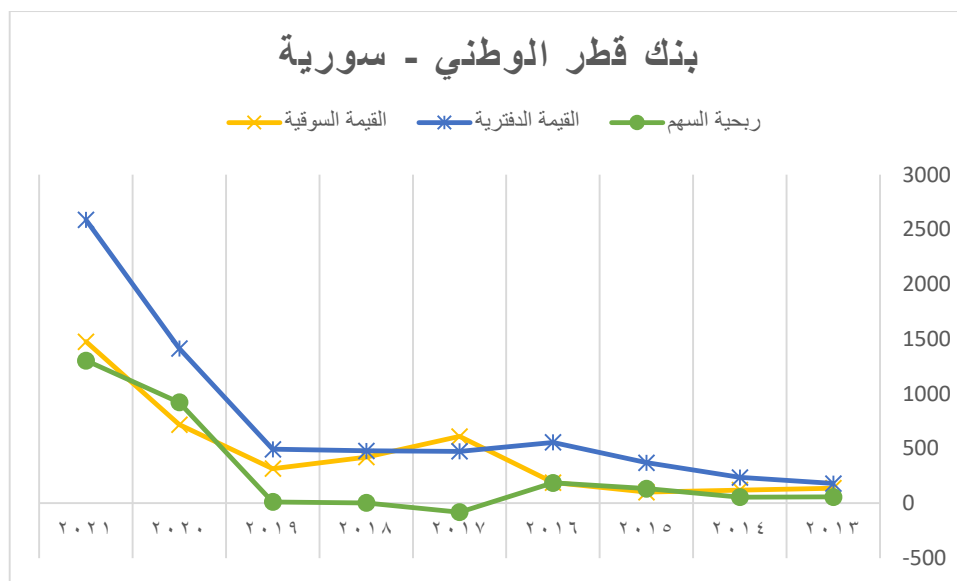
تأسس بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع كشركة مساهمة مغفلة عامة بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 وبموجب القرار رقم (1435/ل أ) تاريخ 11 تشرين الثاني 2009 وتم قيد المصرف بموجب السجل التجاري تحت رقم 15961 بتاريخ 30 أيلول 2009 في سجل المصارف برقم 20. يقع المركز الرئيسي للبنك في ساحة العباسيين، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تم تأسيس المصرف برأس مال مقداره خمسة مليارات ليرة سورية مقسم على عشرة ملايين سهم، بقيمة 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 لبنك قطر:

الشكل (6-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك قطر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق تراجع كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2017 ليعودوا بالارتفاع بعام 2020 و2021 ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للقيمة السوقية فتراجعت القيمة بعام 2018 و2019 لتعود بالارتفاع مرة أخرى بعام 2020 و2021.

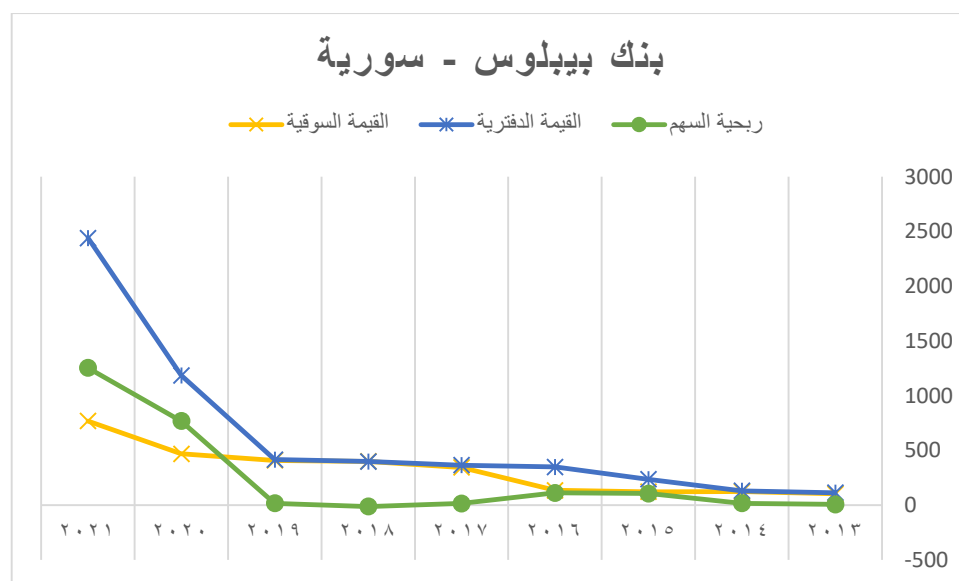
(7) بنك بيبيلوس BBS:

تم تأسيس بنك بيبيلوس سورية ش.م.م. ع كشركة مساهمة سورية مغفلة في 20 تشرين الأول 2005 بموجب قرار الترخيص الصادر عن مجلس الوزراء السوري رقم 11/م.و تاريخ 10 آذار 2005 وبموجب قرار التأسيس رقم 925/ل أ بتاريخ 26 تشرين الثاني 2005، وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001، وسجل بموجب السجل التجاري رقم 14497، سجل المصرف لدى المصارف تحت رقم 13 بوصفه بنكاً خاصاً، اتخذ المصرف مركزاً رئيسياً له في دمشق - سورية. تأسس المصرف برأس مال مقداره 20000000000 ليرة سورية موزع على 4000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 لبنك بيبيلوس:

الشكل (7-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك بيبيلوس

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع ملحوظ لربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2020 و 2021، أما بالنسبة للقيمة السوقية لوحظ ارتفاع طفيف من عام 2018 وحتى 2021.

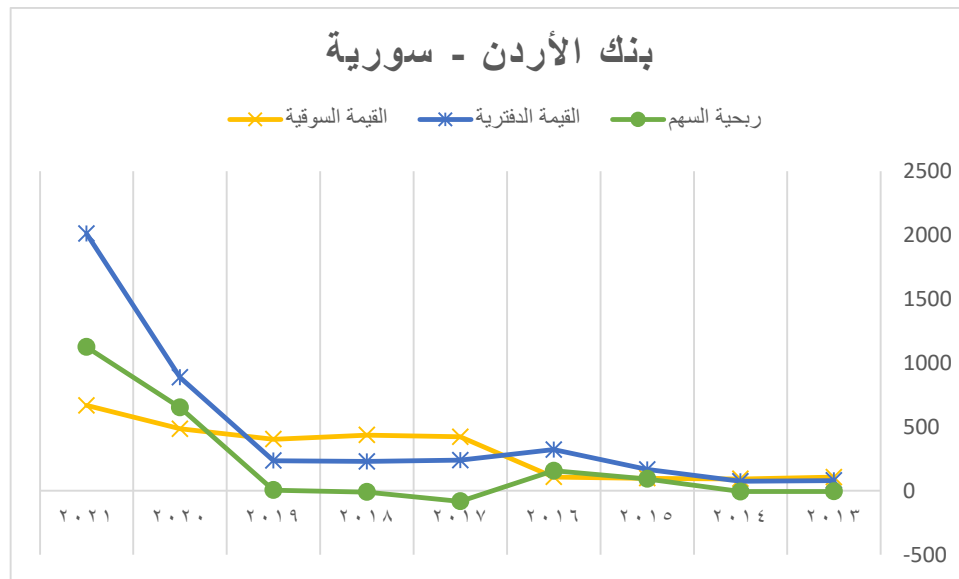
(8) بنك الأردن - سورية BOJS:

بنك الأردن - سورية هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن ش.م.ع. ، تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/م. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 وفي سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008، تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 22 حزيران 2010. تأسس المصرف برأس مال مقداره 15000000000 ليرة سورية موزع على 3000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 لبنك الأردن:

الشكل (3-8): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك الأردن

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق تراجع كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2017 ليعودوا بالارتفاع بعام 2020 و2021 ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للقيمة السوقية ارتفعت بشكل ملحوظ بعام 2017 وتراجعت بعام 2019 لتعود بالارتفاع مرة أخرى في عام 2020 و2021.

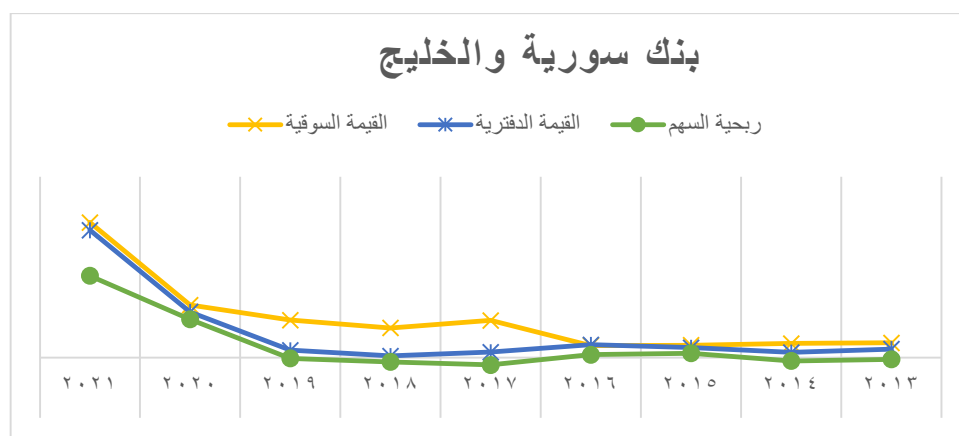
(9) بنك سورية والخليج SGB:

إن بنك سورية والخليج ش.م.س.ع هو شركة مساهمة مغفلة سورية عامة تم الترخيص لها بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (32/م.و) بتاريخ 13 نيسان 2006، وقرار لجنة إدارة بنك سورية المركزي رقم 105/ل أ الصادر بتاريخ 10 شباط 2007، مسجل بالسجل التجاري رقم 14765 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2006، وتخضع لأحكام القانون رقم 23 لعام 2002 الخاص بقانون النقد الأساسي والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعليماته التنفيذية، وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007. تم تسجيل المصرف لدى مفوضية الحكومة لدى المصارف تحت رقم 14 تاريخ 10 شباط 2007. اتخذ المصرف عنواناً رئيسياً مسجلاً له في دمشق - شارع 29 أيار - الجمهورية العربية السورية. تأسس المصرف برأس مال مقداره 15000000000 ليرة سورية موزع على 3000000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 لبنك سورية والخليج:

الشكل (9-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك سورية والخليج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق تراجع كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2017 ليعودوا بالارتفاع بعام 2020 و2021 ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للقيمة السوقية فتراجعت القيمة بعام 2018 لتعود بالارتفاع مرة أخرى بعام 2019 و2020 و2021.

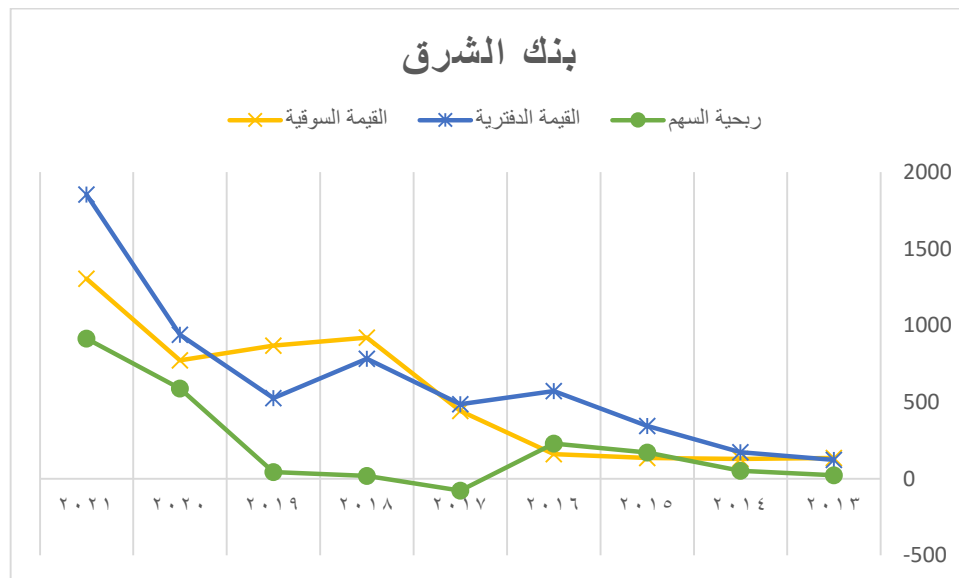
(10) بنك الشرق SHRQ:

بنك الشرق هو شركة مساهمة مغلقة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من قبل المصرف اللبناني الفرنسي ش.م.ل. تم تأسيس المصرف في 10 نيسان 2008 بموجب القرار رقم 26/م.و. وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 وسجل في السجل التجاري تحت الرقم 15616 بتاريخ 22 كانون الأول، 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم 19 بوصفه بنكاً خاصاً. تأسس المصرف برأس مال مقداره 25000000000 ليرة سورية موزع على 2500000 سهم بقيمة اسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 لبنك الشرق:

الشكل (10-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك الشرق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق تراجع كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2017 ليعودوا بالارتفاع بعام 2020 و2021 ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للقيمة السوقية ارتفعت القيمة بشكل ملحوظ بعام 2017 و2018 وتراجعت بشكل طفيف بعام 2019 لتعود مرة أخرى بالارتفاع بعام 2021.

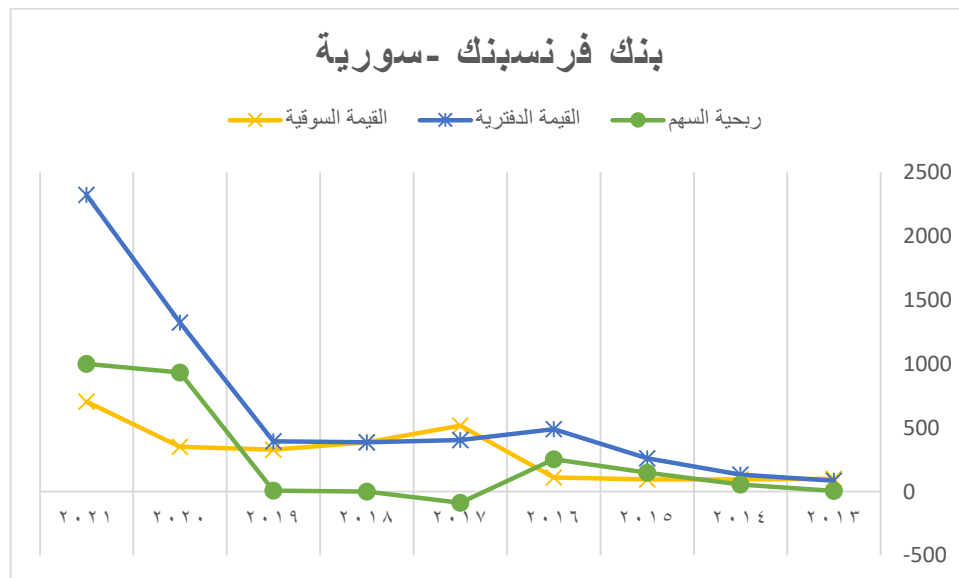
(11) بنك فرنسبنك - سورية FSBS:

تم تأسيس بنك فرنسبنك سورية ش.م.م. بموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 وهو شركة مساهمة سورية مسجلة في السجل التجاري تحت الرقم 15413 تاريخ 13 تموز 2008 وفي سجل المصارف تحت الرقم 18. يقع المركز الرئيسي وفق السجل التجاري للبنك في أبو رمانة، دمشق - سورية. باشر أعماله المصرفية في 15 كانون الثاني 2009. تأسس المصرف برأس مال مقداره 17500000000 ليرة سورية موزع على 3500000 سهم اسمي بقيمة 500 ليرة سورية للسهم الواحد.

يوضح الشكل الآتي تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية من عام 2013 وحتى عام 2021 لبنك فرنسبنك:

الشكل (11-3): تطور ربحية السهم والقيمة الدفترية والقيمة السوقية لبنك فرنسبنك

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel



نلاحظ من الشكل السابق تراجع كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية بعام 2017 ليعودوا بالارتفاع بعام 2020 و2021 ارتفاعاً ملحوظاً، أما بالنسبة للقيمة السوقية فتراجعت القيمة بعام 2018 و2019 لتعود بالارتفاع مرة أخرى بعام 2020 و2021.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي

1- التوصيف الإحصائي لإدارة رأس المال العامل والمتغيرات

الضابطة.

2- التوصيف الإحصائي للربحية.

التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة Statistical description of the research variables

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لوصف متغيرات الدراسة كالوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الالتواء والتفلطح، أصغر قيمة وأكبر قيمة، ومعامل Jarque-Bera.

تحدد مقاييس الالتواء شكل المنحنى من حيث التماثل والالتواء في حين تحدد مقاييس التفلطح تدبب القيمة وتفلطحها. إن معامل الالتواء skewness هو مقياس إحصائي يقيس الانحراف عن التوزيع الطبيعي، ويعتبر الصفر قيمة معيارية لمعامل الالتواء عند التوزيع الطبيعي، ففي حالة الحصول على قيم أكبر من الصفر فإن منحنى التوزيع التكراري لسلاسل المتغيرات يكون ملتوٍ نحو اليمين وغير متناظر على جانبي المتوسط، أما إذا كانت أقل من الصفر فإن منحنى التوزيع التكراري لسلاسل المتغيرات يكون ملتوٍ نحو اليسار وغير متناظر على جانبي المتوسط، وفي حال كان معامل الالتواء يساوي صفر فمعنى ذلك أن منحنى التوزيع التكراري هو منحنى مثالي. (عياش وآخرون، 2022)

أما فيما يتعلق بمقاييس التفلطح، فالتفلطح أو التدبب هو انحراف قيم التوزيع التكراري عن قيم المنحنى الطبيعي، والرقم 3 يعتبر قيمة معيارية لمعامل التفلطح عند التوزيع الطبيعي، في حال الحصول على قيم أكبر من 3 فإن منحنى التوزيع يكون مدبباً، وفي حال الحصول على قيم أقل من 3 فإن منحنى التوزيع يكون مفلطحاً، أما عندما يكون معامل التفلطح يساوي 3 فإن منحنى التوزيع يكون معتدلاً. (عياش وآخرون، 2022)

ولمعرفة فيما إذا كانت متغيرات الدراسة تتصف بالتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار Jarque-Bera، ويقوم الاختبار على الفرضيتين:

H0: الفرض العدمي الذي ينص على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

H1: الفرض البديل الذي ينص على أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

إذا كان مستوى الدلالة (P-value) للاختبارات الإحصائية أكبر من 0.05 نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل أي أن السلسلة الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كان مستوى الدلالة (p-value) أقل من 0.05 نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدمي أي أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي. (العسكري وآخرون، 2017).

1- التوصيف الإحصائي لإدارة رأس المال العامل والمتغيرات الضابطة:

يوضح الجدول الآتي التوصيف الإحصائي لإدارة رأس المال العامل والمتغيرات الضابطة من الفترة

الزمنية الممتدة بين 2013 و2021 ولجميع المصارف التقليدية:

الجدول رقم (2-3): التوصيف الإحصائي لإدارة رأس المال العامل والمتغيرات الضابطة من الفترة 2013 وحتى 2021

الرافعة المالية	حجم المصرف	إدارة رأس المال العامل	
X2	X1	WCM	
0.760555	25.34929	11.19152	Mean (المتوسط الحسابي)
0.988786	28.03729	138.4442	Maximum (أعلى قيمة)
0.207732	23.54368	-13.98175	Minimum (أدنى قيمة)
0.182841	0.899282	21.70333	Std. Dev. (الانحراف المعياري)
-1.784492	0.378820	4.061205	Skewness (معامل الالتواء)
5.562183	2.924769	22.03953	Kurtosis (معامل التفلطح)
79.62251	2.391170	1767.469	Jarque-Bera
0.0000	0.302527	0.0000	Probability
99	99	99	Observatio

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

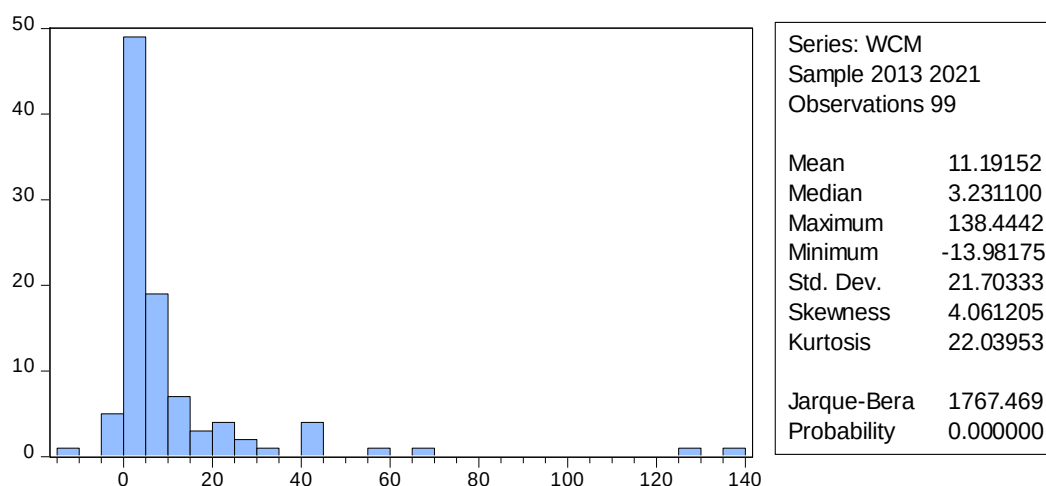
• إدارة رأس المال العامل WCM: بلغ المتوسط الحسابي Mean لإدارة رأس المال العامل

(11.19)، وزيادة هذه النسبة يعتبر مؤشر جيد لقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المتداولة، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ (21.7)، أي أن هنالك اختلاف في إدارة رأس المال العامل بين المصارف، ويؤكد ذلك التباعد بين أعلى قيمة وأدنى قيمة، فأعلى قيمة لإدارة رأس المال العامل كانت (138.44) وهي تعود إلى بنك قطر في عام 2021، في حين كانت أدنى قيمة (-13.98) وهي تعود أيضاً لبنك قطر لكن في عام 2017، وذلك يدل على أن إدارة رأس المال العامل في بنك قطر بعام 2017 كان يدار بشكل ضعيف لكن بعام 2021 أصبح يدار بشكل جيد وبكفاءة عالية. بينما نجد القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera قدرت 0.0000 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد (0.05) وهذا يعني أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

يوضح الشكل الآتي نوع المنحنى، فمن حيث الالتواء والتماثل Skewness، نلاحظ أن المنحنى موجب الالتواء أي ملتوي نحو اليمين، أما من حيث التفلطح Kurtosis، نجد أن المنحنى ذو قمة عالية أي قمة مدببة (معامل التفلطح أكبر من 3).

الشكل (3-12): منحنى التوزيع لإدارة رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

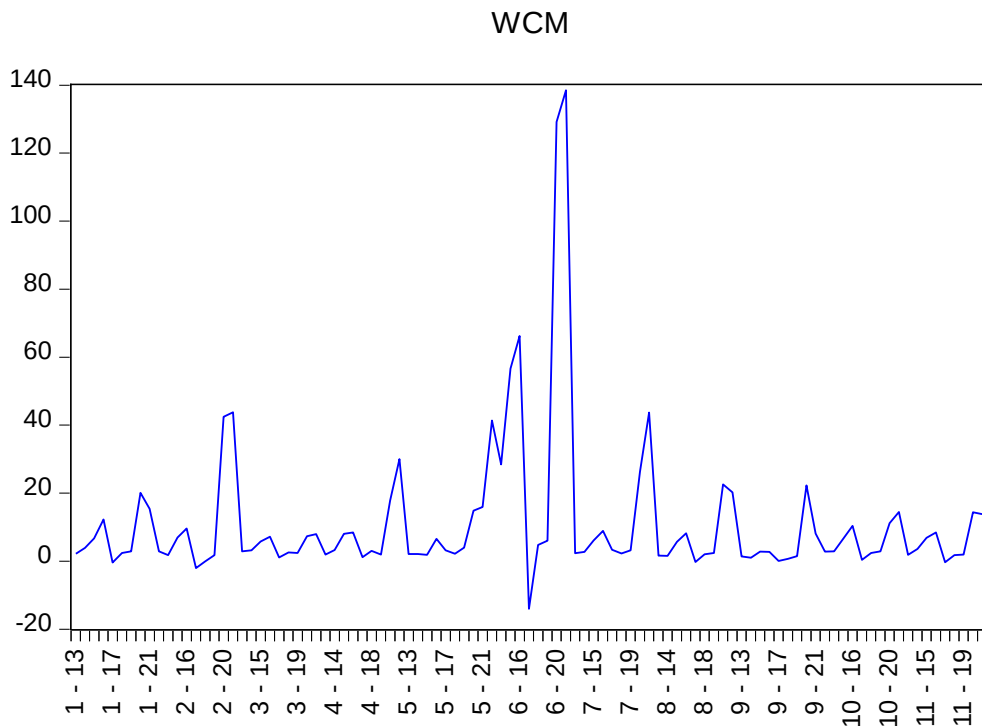


إن الرسم البياني في الشكل رقم (3-13) يعكس إدارة رأس المال العامل للمصارف التقليدية، فنجد أن هناك خط متعرج بين الارتفاع والانخفاض، أي تختلف نسبتها من الفترة 2013 وحتى 2021، ويلاحظ أن أغلب

الانخفاضات في إدارة رأس المال العامل للمصارف التقليدية كانت بعام 2017 أما الارتفاعات كانت بعام 2020 و2021، كما يلاحظ من الشكل رقم (3-13) أن المصرف رقم 6 أي بنك قطر (وفق الجدول 3-1) هو من حقق أعلى نسبة في إدارة رأس المال العامل.

الشكل (3-13): الرسم البياني لإدارة رأس المال العامل للمصارف التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



• **حجم المصرف X1:** بلغ المتوسط الحسابي Mean لهذه النسبة 25.35، أما بالنسبة للانحراف

المعياري فقد بلغ 0.9 أي أن هنالك اختلاف ضعيف في الحجم بين المصارف، وقد كان أكبر حجم

للمصارف التقليدية هو (28.04) وهي تعود إلى بنك بيمو في عام 2021، في حين كان أقل حجم

للمصارف التقليدية هو (23.54) وهي تعود لبنك الأردن في عام 2014. بينما نجد القيمة الاحتمالية لـ

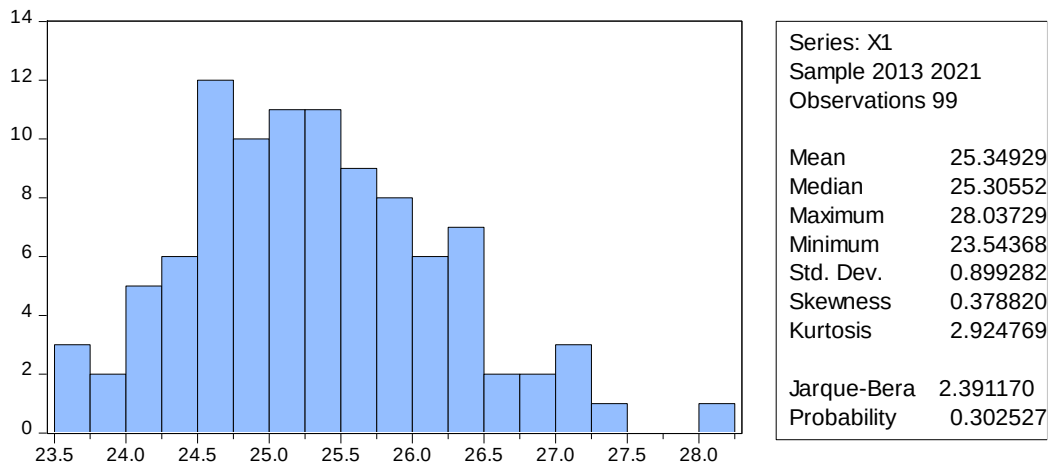
Jarque-Bera قدرت 0.3 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المحدد (0.05) وهذا يعني أن البيانات

تخضع للتوزيع الطبيعي.

يوضح الشكل الآتي نوع المنحنى، فمن حيث الالتواء والتماثل Skewness، نلاحظ أن المنحنى موجب الالتواء أي ملتوي نحو اليمين، أما من حيث التفلطح Kurtosis، نلاحظ أن المنحنى ذو قمة متسعة أي قمة مفلطحة (معامل التفلطح أقل من 3).

الشكل (3-14): منحنى التوزيع لحجم المصرف

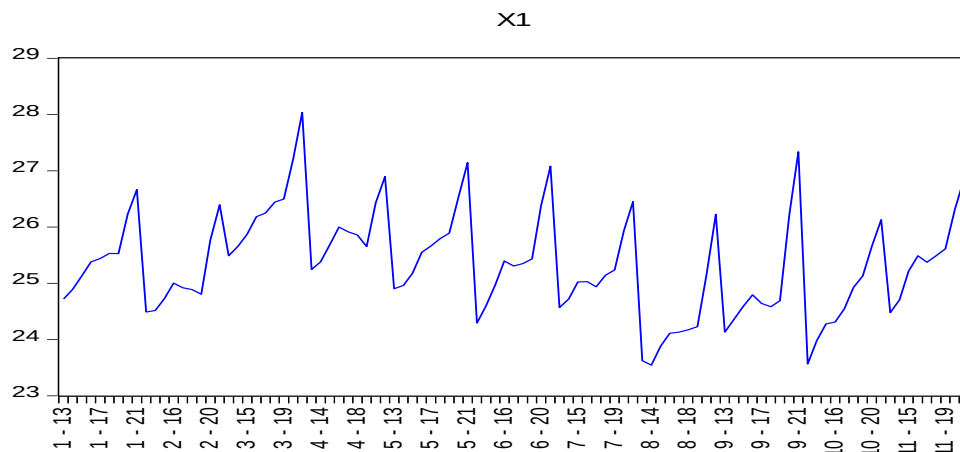
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



إن الرسم البياني في الشكل رقم (3-15) يعكس حجم المصارف التقليدية من الفترة 2013 وحتى 2021، ويلاحظ من الشكل (3-15) أن هناك اختلاف ضعيف في الحجم بين المصارف، وبشكل عام كان هناك زيادة في حجم المصارف أي زيادة في حجم أصول المصارف خلال الفترة الممتدة من 2013 وحتى 2021.

الشكل (3-15): الرسم البياني لحجم المصارف التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



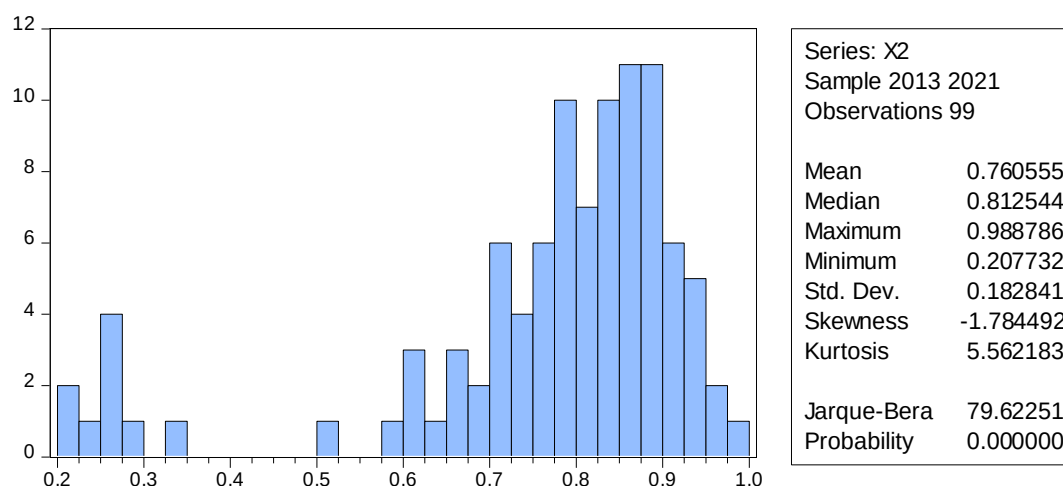
• الرافعة المالية X2: بلغ المتوسط الحسابي Mean لهذه النسبة 0.76 وزيادة هذه النسبة يعتبر

مؤشر غير جيد فكلما ارتفعت النسبة ارتفعت المخاطر التمويلية وعدم القدرة على السداد، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.18 أي أن هنالك اختلاف ضعيف في الرافعة المالية بين المصارف، فقد كانت أعلى نسبة (0.99) وهي تعود إلى بنك سورية والخليج في عام 2018، في حين كانت أدنى نسبة (0.2) وهي تعود لبنك قطر في عام 2015. بينما نجد القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera قدرت 0.00 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد (0.05) وهذا يعني أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

يوضح الشكل الآتي نوع المنحنى، فمن حيث الالتواء والتماثل Skewness، نلاحظ أن المنحنى سالب الالتواء أي ملتوي نحو اليسار، أما من حيث التفلطح Kurtosis، نلاحظ أن المنحنى ذو قمة عالية أي قمة مدببة (معامل التفلطح أكبر من 3).

الشكل (3-16): منحنى التوزيع للرافعة المالية

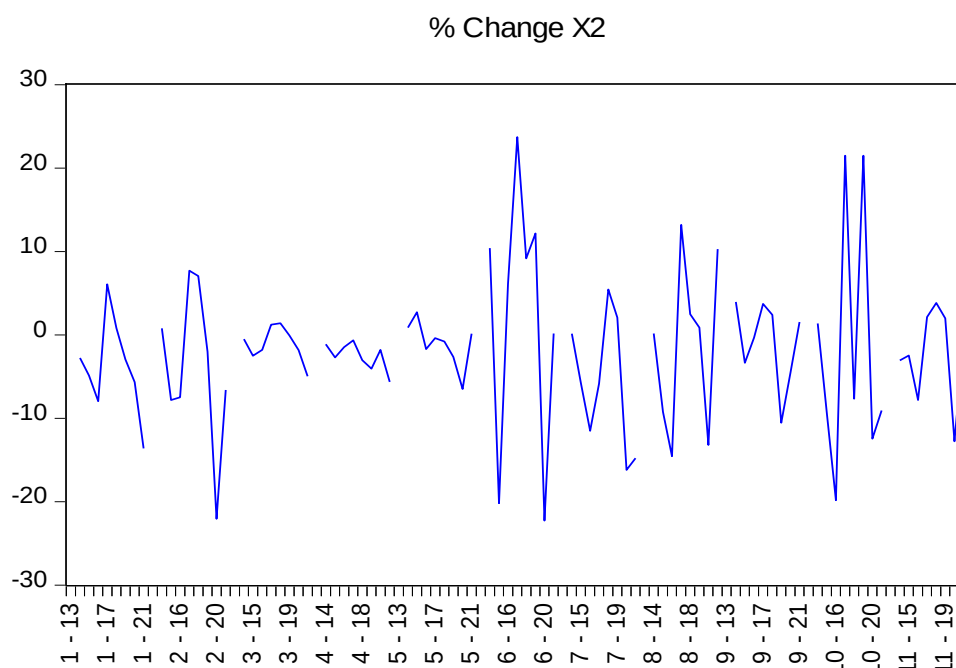
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



إن الرسم البياني في الشكل رقم (3-17) يعكس الرافعة المالية للمصارف التقليدية من الفترة 2013 وحتى 2021، ويلاحظ من الشكل (3-17) أن هنالك اختلاف ضعيف في الرافعة المالية بين المصارف، وبشكل عام يلاحظ أن نسبة الرافعة المالية لمعظم المصارف في عام 2013 كانت مرتفعة وانخفضت في عام 2020 و2021.

الشكل (3-17): الرسم البياني للرافعة المالية في المصارف التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



2-التوصيف الإحصائي للربحية:

يوضح الجدول الآتي التوصيف الإحصائي لمقاييس الربحية من الفترة الزمنية الممتدة بين 2013 و

و2021 ولجميع المصارف التقليدية:

الجدول رقم (3-3): التوصيف الإحصائي لمقاييس الربحية من الفترة الممتدة من 2013 وحتى 2021

ربحية السهم الواحد	العائد على توزيع الأرباح	نسبة السعر إلى القيمة الدفترية	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الأصول	
221.1709	0.469916	1.272008	0.184925	0.064722	Mean (المتوسط الحسابي)
1397.416	2.654208	17.72076	0.838955	0.482114	Maximum (أعلى قيمة)
-104.4431	-0.239245	0.227644	-2.609091	-0.125783	Minimum (أدنى قيمة)
375.6832	0.631779	1.898356	0.433420	0.100995	Std. Dev. (الانحراف المعياري)
1.699584	1.222682	6.994608	-3.118187	1.414295	Skewness (معامل الالتواء)
4.686190	3.959735	59.05381	19.95879	5.522545	Kurtosis (معامل التفلطح)
59.39001	28.46618	13768.12	1346.783	59.25213	Jarque-Bera
0.000000	0.000001	0.000000	0.000000	0.000000	Probability
99	99	99	99	99	Observatio

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

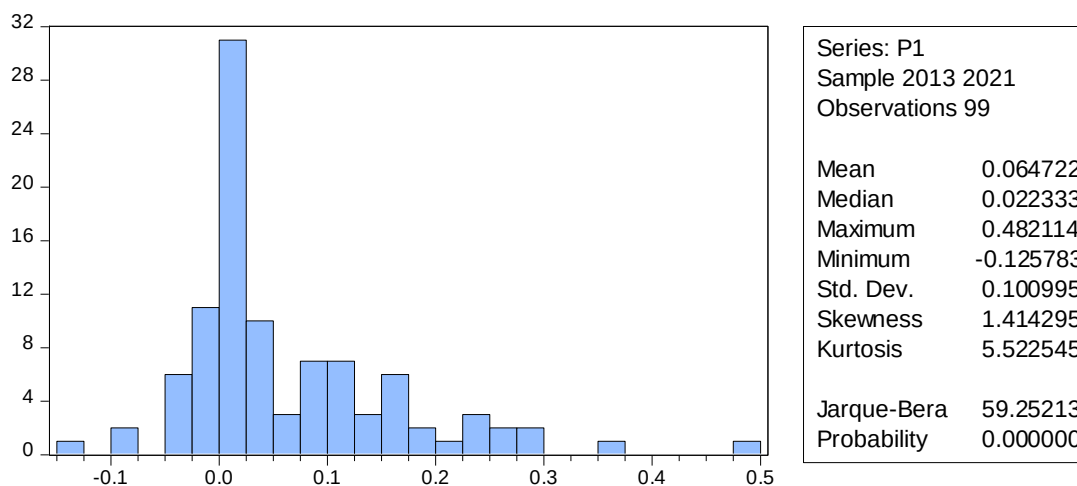
نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

• **معدل العائد على الأصول P1:** بلغ المتوسط الحسابي Mean لهذا المعدل 0.06 وهو معدل منخفض مقارنة مع أعلى معدل في المصارف والبالغ (0.48)، وهذا يدل على انخفاض معدل ربحية المصارف، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.1 أي أن هنالك اختلاف ضعيف في معدل العائد على الأصول بين المصارف، فقد كان أعلى معدل (0.48) وهو يعود إلى بنك قطر في عام 2020، في حين كان أدنى معدل (-0.13) وهو يعود لبنك قطر في عام 2017، وذلك يدل على أن بنك قطر في عام 2017 كان لديه خسائر لكن في عام 2021 أصبح أكثر كفاءة في توليد الأرباح من أصوله. بينما نجد القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera قدرت 0.00 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد (0.05) وهذا يعني أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

يوضح الشكل الآتي نوع المنحنى، فمن حيث الالتواء والتماثل Skewness، نلاحظ أن المنحنى موجب الالتواء أي ملتوي نحو اليمين، أما من حيث التفلطح Kurtosis، نلاحظ أن المنحنى ذو قمة عالية أي قمة مدببة (معامل التفلطح أكبر من 3).

الشكل (3-18): منحنى التوزيع لمعدل العائد على الأصول

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

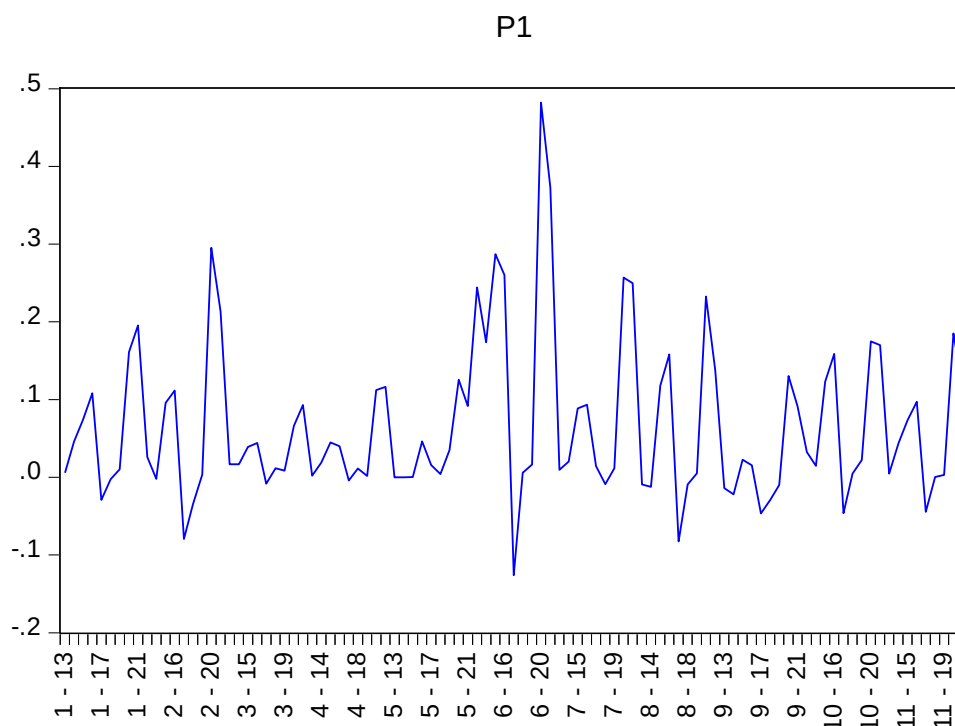


إن الرسم البياني في الشكل رقم (3-19) يعكس معدل العائد على الأصول في المصارف التقليدية من الفترة 2013 وحتى 2021، وقيم المعدل غير مستقرة خلال تلك الفترة، وبشكل عام يلاحظ من الشكل (3-19)

أن المصرف رقم 6 أي بنك قطر كان لديه خسائر في هذا المعدل في عام 2017 لكنه بعام 2020 و2021 أخذ هذا المعدل بالارتفاع مقارنة مع بقية المصارف.

الشكل (3-19): الرسم البياني لمعدل العائد على الأصول في المصارف التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



• **معدل العائد على حقوق الملكية P2:** بلغ المتوسط الحسابي Mean لهذا المعدل 0.18 وهو

معدل منخفض مقارنة مع أعلى معدل في المصارف (0.84)، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ

0.43 أي أن هنالك اختلاف ضعيف في معدل العائد على حقوق الملكية بين المصارف، فقد كان أعلى

معدل (0.84) وهو يعود إلى بنك سورية والخليج في عام 2020، في حين كان أدنى معدل (-2.6)

وهو يعود لبنك سورية والخليج في عام 2018، وذلك يدل على أن بنك سورية والخليج في عام 2018

كان لديه خسائر لكن في عام 2020 أصبح أكثر كفاءة في توليد الأرباح من الأموال التي يستثمرها

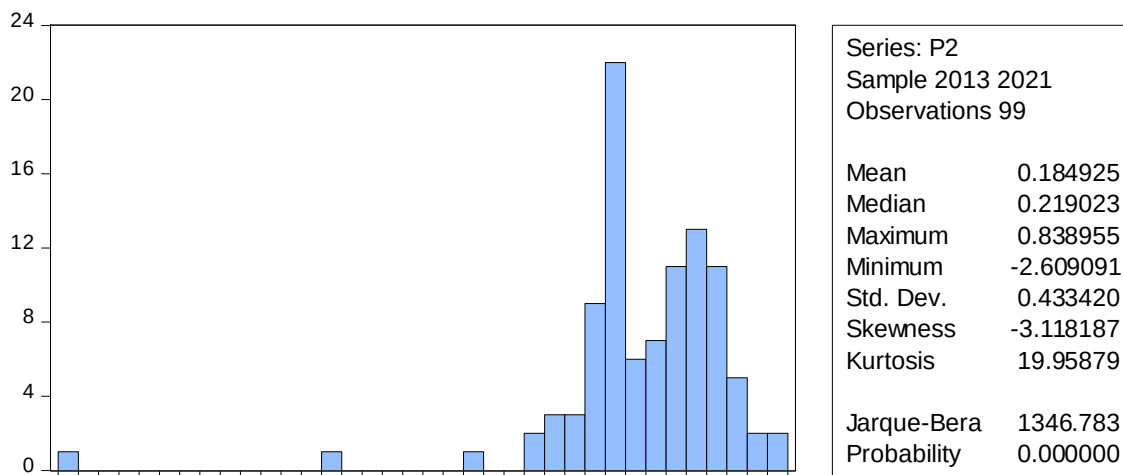
المساهمين. بينما نجد القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera قدرت 0.00 وهي قيمة أقل من مستوى

الدلالة المحدد (0.05) وهذا يعني أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

يوضح الشكل الآتي نوع المنحنى، فمن حيث الالتواء والتماثل Skewness، نلاحظ أن المنحنى سالب الالتواء أي ملتوي نحو اليسار، أما من حيث التفلطح Kurtosis، نلاحظ أن المنحنى ذو قمة عالية أي قمة مدببة (معامل التفلطح أكبر من 3).

الشكل (3-20): منحنى التوزيع لمعدل العائد على حقوق الملكية

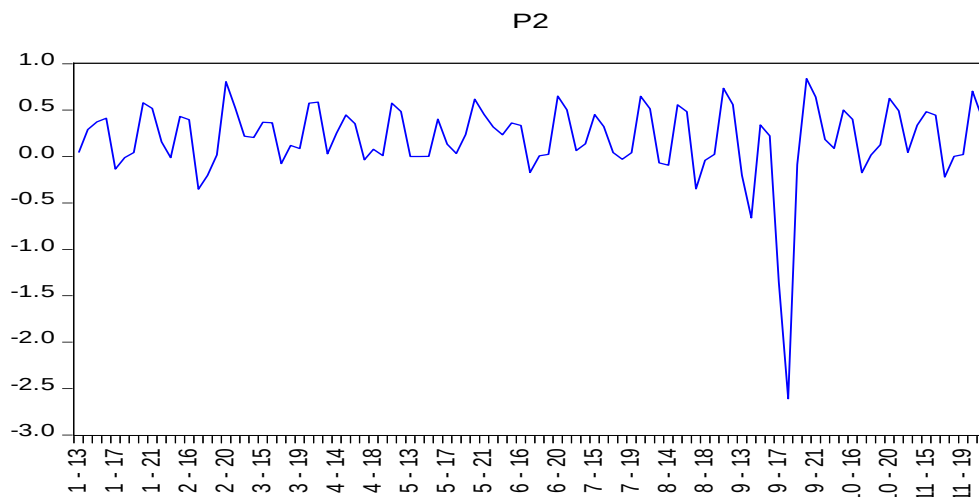
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



إن الرسم البياني في الشكل رقم (3-21) يعكس معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية من الفترة 2013 وحتى 2021، وقيم المعدل غير مستقرة خلال تلك الفترة، وبشكل عام يلاحظ من الشكل (3-21) أن المصرف رقم 9 أي بنك سورية والخليج كان لديه أكبر خسائر في هذا المعدل مقارنة مع بقية المصارف.

الشكل (3-21): الرسم البياني لمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



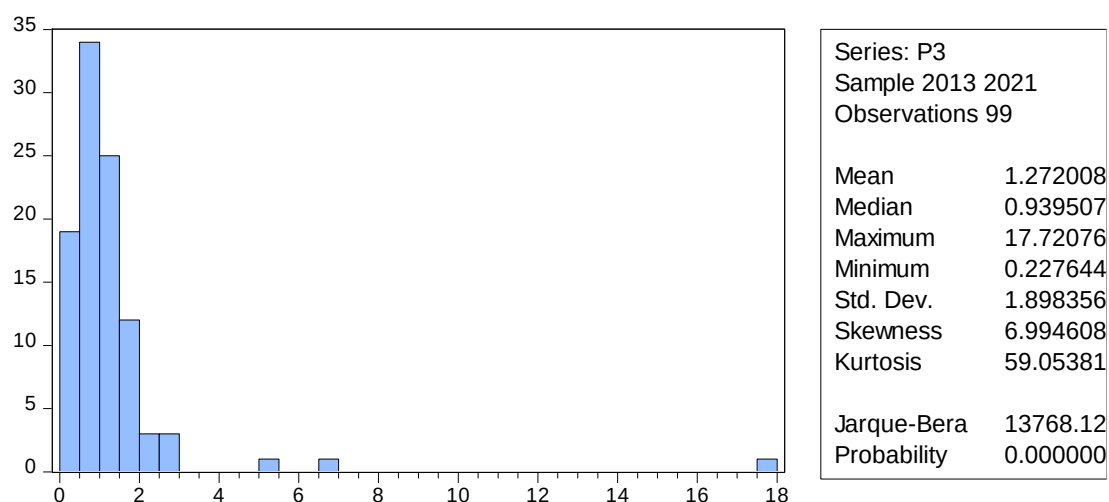
• **نسبة السعر إلى القيمة الدفترية P3:** بلغ المتوسط الحسابي Mean لهذه النسبة 1.27 وهي

أكبر من الواحد وهذا يدل على أن أسعار الأسهم في السوق تفوق القيمة الدفترية، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 1.9 أي أن هنالك اختلاف ضعيف في نسبة السعر إلى القيمة الدفترية بين المصارف، فقد كانت أعلى نسبة (17.72) وهي تعود إلى بنك سورية والخليج في عام 2018 وهذا مؤشر جيد على كفاءة المصرف، في حين كانت أدنى نسبة (0.23) وهي تعود لبنك فرنسبك في عام 2016. بينما نجد القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera قدرت 0.00 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد (0.05) وهذا يعني أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

يوضح الشكل الآتي نوع المنحنى، فمن حيث الالتواء والتماثل Skewness، نلاحظ أن المنحنى موجب الالتواء أي ملتوي نحو اليمين، أما من حيث التفلطح Kurtosis، نلاحظ أن المنحنى ذو قمة عالية أي قمة مدببة (معامل التفلطح أكبر من 3).

الشكل (22-3): منحنى التوزيع لنسبة السعر إلى القيمة الدفترية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



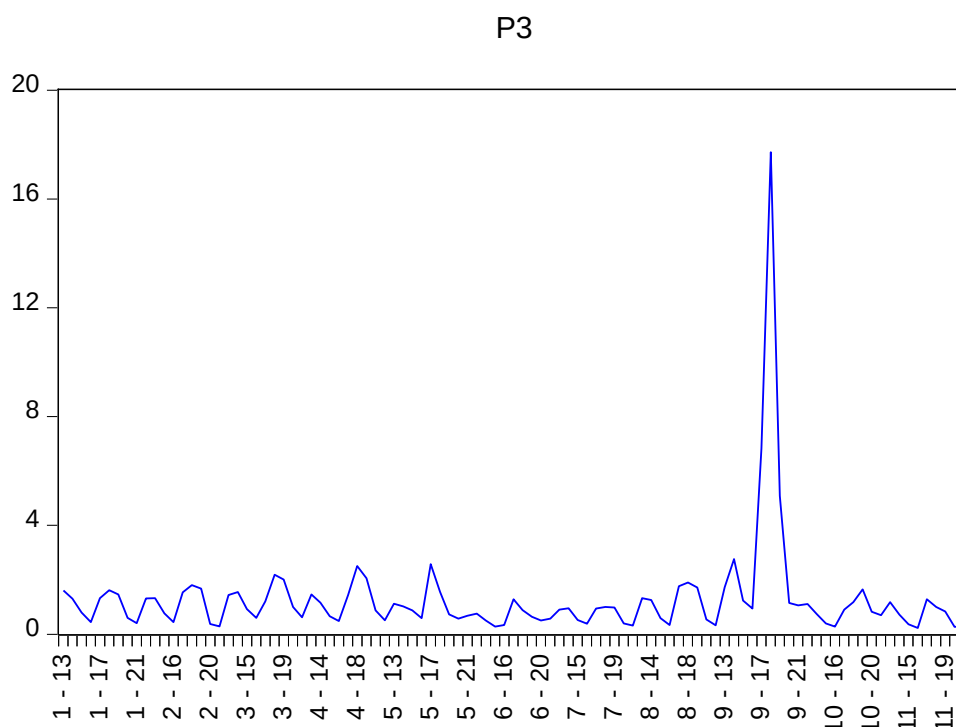
إن الرسم البياني في الشكل رقم (23-3) يعكس نسبة السعر إلى القيمة الدفترية للمصارف التقليدية من

الفترة 2013 وحتى 2021، وقيم المعدل غير مستقرة خلال تلك الفترة، وبشكل عام يلاحظ من الشكل (23-3)

أن المصرف رقم 9 أي بنك سورية والخليج حقق أعلى نسبة مقارنة مع بقية المصارف.

الشكل (23-3): الرسم البياني لنسبة السعر إلى القيمة الدفترية في المصارف التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

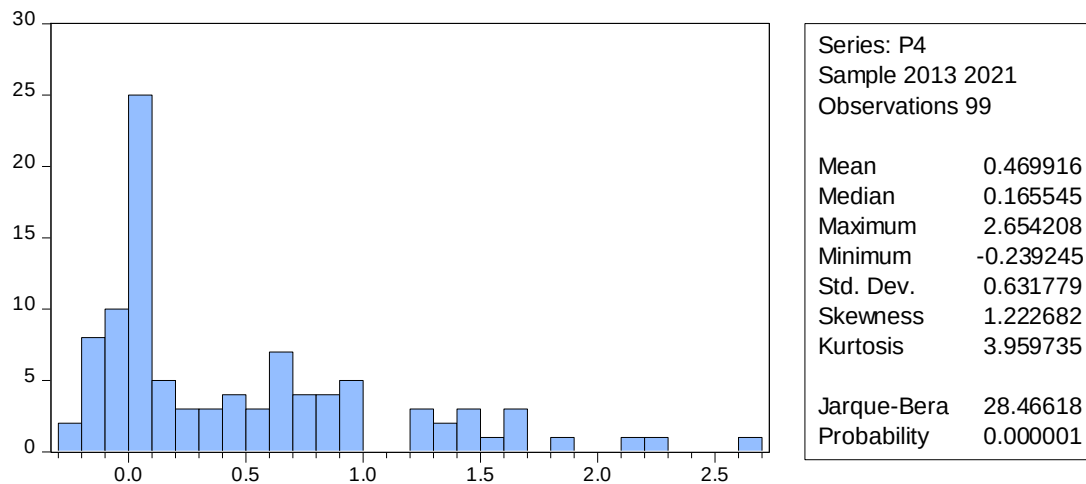


• **العائد على توزيع الأرباح P4:** بلغ المتوسط الحسابي Mean لهذه النسبة 0.47 وهي نسبة منخفضة مقارنة مع أعلى معدل للمصارف (2.65)، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 0.63 أي أن هنالك اختلاف ضعيف في معدل العائد على توزيع الأرباح بين المصارف، فقد كان أعلى معدل (2.65) وهو يعود إلى بنك فرنسبنك في عام 2020 ويدل ذلك على أن المصرف لا يستثمر أرباحه بهدف التوسع والنمو، في حين كان أدنى معدل (-0.24) وهو يعود لبنك سورية والخليج في عام 2014 والسبب في ذلك لأن المصرف في عام 2014 كان لديه خسائر. بينما نجد القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera قدرت 0.00 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد (0.05) وهذا يعني أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

يوضح الشكل الآتي نوع المنحنى، فمن حيث الالتواء والتماثل Skewness، نلاحظ أن المنحنى موجب الالتواء أي ملتوي نحو اليمين، أما من حيث التفلطح Kurtosis، نلاحظ أن المنحنى ذو قمة عالية أي قمة مدببة (معامل التفلطح أكبر من 3).

الشكل (24-3): منحني التوزيع للعائد على توزيع الأرباح

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



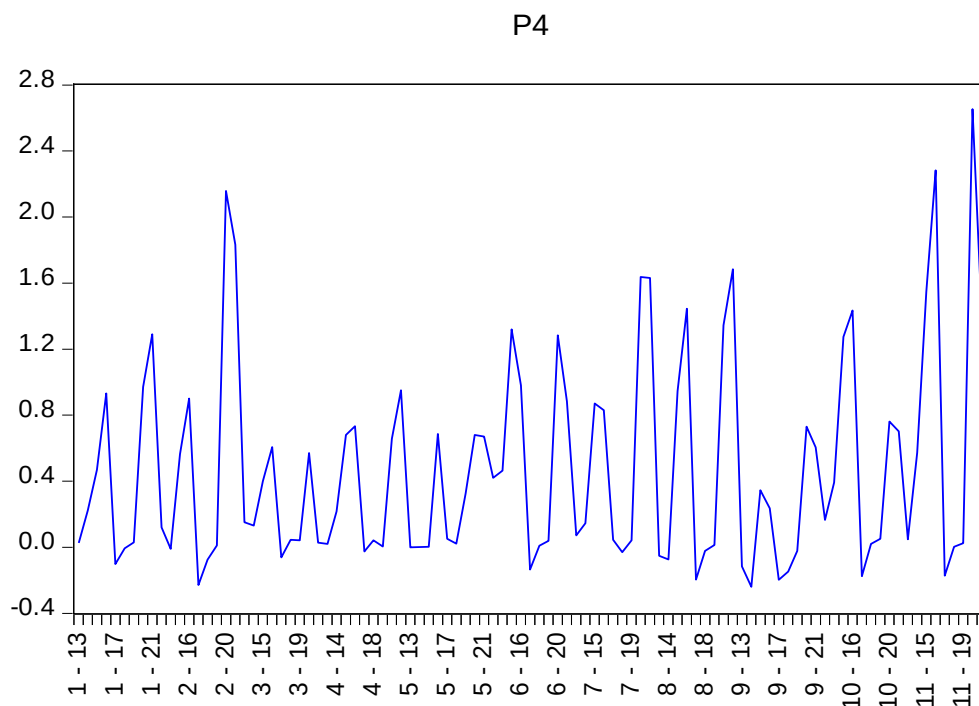
إن الرسم البياني في الشكل رقم (25-3) يعكس معدل العائد على توزيع الأرباح للمصارف التقليدية من

الفترة 2013 وحتى 2021، وقيم المعدل غير مستقرة خلال تلك الفترة، وبشكل عام يلاحظ من الشكل (25-3)

أن المصرف رقم 11 أي بنك فرنسبنك حقق أعلى معدل مقارنة مع بقية المصارف.

الشكل (25-3): الرسم البياني للعائد على توزيع الأرباح في المصارف التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

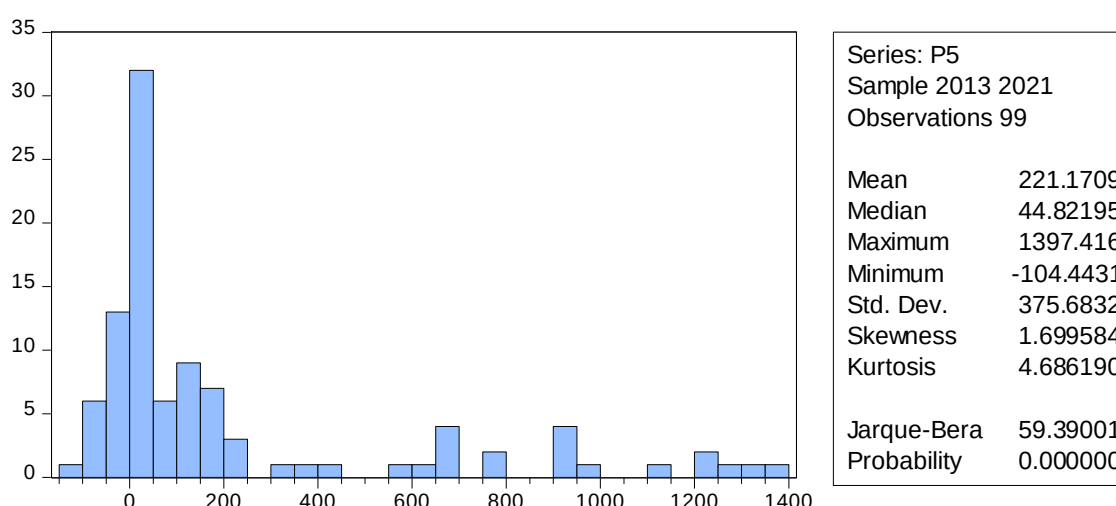


• **ربحية السهم الواحد P5:** بلغ المتوسط الحسابي Mean لهذه النسبة 221.17، أي قد بلغ مقدار الأرباح التي حققها السهم الواحد 221.17، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 375.68 أي أن هنالك اختلاف كبير في ربحية السهم الواحد بين المصارف، ويؤكد ذلك التباعد بين أعلى نسبة وأدنى نسبة، فقد كانت أعلى نسبة (1397.4) وهي تعود إلى بنك بيمو في عام 2021 وذلك يدل على كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق أرباح عالية، في حين كانت أدنى نسبة (-104.44) وهي تعود للبنك العربي في عام 2017 والسبب في ذلك أن المصرف في عام 2017 كان لديه خسائر. بينما نجد القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera قدرت 0.00 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد (0.05) وهذا يعني أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

يوضح الشكل الآتي نوع المنحنى، فمن حيث الالتواء والتماثل Skewness، نلاحظ أن المنحنى موجب الالتواء أي ملتوي نحو اليمين، أما من حيث التفلطح Kurtosis، نلاحظ أن المنحنى ذو قمة عالية أي قمة مدببة (معامل التفلطح أكبر من 3).

الشكل (26-3): منحنى التوزيع لربحية السهم الواحد

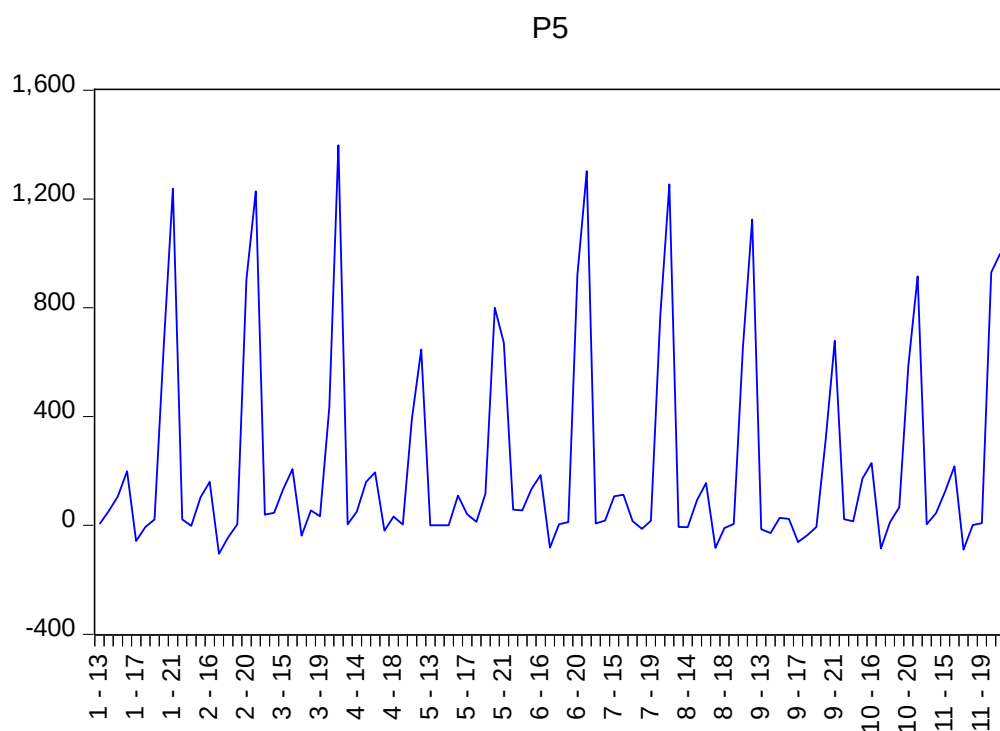
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



إن الرسم البياني في الشكل رقم (27-3) يعكس ربحية السهم الواحد للمصارف التقليدية من الفترة 2013 وحتى 2021، وهذه النسبة غير مستقرة خلال تلك الفترة، وبشكل عام يلاحظ من الشكل (27-3) أن المصرف رقم 3 أي بنك بيمو حقق أعلى نسبة مقارنة مع بقية المصارف.

الشكل (3-27): الرسم البياني لربحية السهم الواحد في المصارف التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10



المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

- 1- مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.
- 2- اختبار الفرضيات وفق طريقة المربعات الصغرى OLS
- 3- اختبار جذر الوحدة.
- 4- اختبار KAO للتكامل المشترك.
- 5- اختبار الفرضيات وفق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

1- مصفوفة الارتباط بين المتغيرات Correlation

تستخدم مصفوفة الارتباط لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويتم حساب معامل الارتباط بين المتغيرات للتعرف على قوة واتجاه ومعنوية العلاقة بينهما، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قوة الارتباط بين المتغيرين، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية، في حين تدل الإشارة السالبة على أن العلاقة عكسية. (نور الدين وآخرون، 2023، ص: 37)

يوضح الجدول الآتي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (4-3): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

الرافعة المالية	حجم المصرف	إدارة رأس المال العامل	ربحية السهم الواحد	العائد على توزيع الأرباح	نسبة السعر إلى القيمة الدفترية	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول	
							1	العائد على الأصول
						1 -----	0.61 0.0000	العائد على حقوق الملكية
					1 -----	-0.84 0.0000	-0.31 0.0015	نسبة السعر إلى القيمة الدفترية
				1 -----	-0.35 0.0004	0.63 0.0000	0.77 0.0000	العائد على توزيع الأرباح
			1 -----	0.67 0.0000	-0.25 0.0126	0.54 0.0000	0.73 0.0000	ربحية السهم الواحد
		1 -----	0.58 0.0000	0.47 0.0000	-0.19 0.0656	0.35 0.0003	0.85** 0.0000	إدارة رأس المال العامل
	1 -----	0.33 0.0008	0.68 0.0000	0.31 0.0015	-0.18 0.0804	0.41 0.0000	0.36 0.0003	حجم المصرف
1 -----	-0.084 0.4097	- 0.65 0.0000	-0.31 0.0021	-0.34 0.0006	0.28 0.0043	-0.26 0.0029	-0.61 0.000	الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- ✓ وجود ارتباط إيجابي قوي ومعنوي بين إدارة رأس المال العامل WCM ومعدل العائد على الأصول P1، حيث بلغت نسبة ارتباط لهما (0.85) ومستوى الدلالة (0.0000).
- ✓ وجود ارتباط إيجابي ضعيف ومعنوي بين إدارة رأس المال العامل WCM وكل من معدل العائد على حقوق الملكية P2، والعائد على توزيع الأرباح P4، وربحية السهم الواحد P5 حيث بلغت نسبة الارتباط لهما (0.35)، (0.47)، (0.58) على التوالي، ومستوى الدلالة (0.0003)، (0.0000)، (0.0000) على التوالي.
- ✓ وجود ارتباط سلبي لكن غير معنوي بين إدارة رأس المال العامل WCM ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية P3، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.0656).
- ✓ وجود ارتباط إيجابي ضعيف ومعنوي بين حجم المصرف X1 وكل من معدل العائد على الأصول P1، ومعدل العائد على حقوق الملكية P2، والعائد على توزيع الأرباح P4، وإدارة رأس المال العامل WCM، حيث بلغت نسبة الارتباط لهما (0.36)، (0.41)، (0.31)، (0.33) على التوالي، ومستوى الدلالة (0.0003)، (0.0000)، (0.0015)، (0.0008) على التوالي.
- ✓ وجود ارتباط إيجابي متوسط ومعنوي بين حجم المصرف X1 وربحية السهم الواحد P5، حيث بلغت نسبة الارتباط (0.68) ومستوى دلالة (0.0000).
- ✓ وجود ارتباط سلبي لكن غير معنوي بين حجم المصرف X1 ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية P3 حيث بلغت مستوى الدلالة (0.0804).
- ✓ وجود ارتباط سلبي ضعيف ومعنوي بين الرافعة المالية X2 وكل من معدل العائد على حقوق الملكية P2، والعائد على توزيع الأرباح P4، وربحية السهم الواحد P5، حيث بلغت نسبة الارتباط لهما (-0.26)، (-0.34)، (-0.31) على التوالي، ومستوى الدلالة (0.0092)، (0.0006)، (0.0021) على التوالي.

- ✓ وجود ارتباط إيجابي ضعيف ومعنوي بين الرافعة المالية X2 ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية P3، حيث بلغت نسبة الارتباط (0.28) ومستوى دلالة (0.0043).
- ✓ وجود ارتباط سلبي متوسط ومعنوي بين الرافعة المالية X2 وكل من إدارة رأس المال العامل WCM ومعدل العائد على الأصول p1، حيث بلغت نسبة الارتباط لهما (-0.65)، (-0.61) على التوالي، ومستوى دلالة (0.0000)، (0.0000) على التوالي.
- ✓ وجود ارتباط سلبي لكن غير معنوي بين الرافعة المالية X2 وحجم المصرف X1 حيث بلغت مستوى الدلالة لهما (0.4097).

2- اختبار الفرضيات وفق طريقة المربعات الصغرى OLS

بدايةً تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية في تحليل أثر إدارة رأس المال العامل WCM على الربحية المقاسة بكل من معدل العائد على الأصول P1، ومعدل العائد على حقوق الملكية P2، نسبة السعر إلى القيمة الدفترية P3، والعائد على توزيع الأرباح P4، وربحية السهم الواحد P5.

ولاختبار الفرضيات تم بناء النماذج الآتية:

- 1) $P1 = \alpha_i + \beta_1 WCM + \beta_2 X1 + \beta_3 X2 + \epsilon$
- 2) $P2 = \alpha_i + \beta_1 WCM + \beta_2 X1 + \beta_3 X2 + \epsilon$
- 3) $P3 = \alpha_i + \beta_1 WCM + \beta_2 X1 + \beta_3 X2 + \epsilon$
- 4) $P4 = \alpha_i + \beta_1 WCM + \beta_2 X1 + \beta_3 X2 + \epsilon$
- 5) $P5 = \alpha_i + \beta_1 WCM + \beta_2 X1 + \beta_3 X2 + \epsilon$

5-1- اختبار الفرضية الأولى: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة

القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على معدل العائد على الأصول في
المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة المالية وحجم المصرف
كمتغيرات ضابطة.

وننتائج التقدير موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (5-3): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الأول

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1933	-1.310062	0.158778	-0.208009	C
0.0000	9.902223	0.000347	0.003438	WCM
0.0834	1.749481	0.006406	0.011207	X1
0.0962	-1.680162	0.038996	-0.065520	X2
0.064722	Mean dependent var		0.734477	R-squared
0.100995	S.D. dependent var		0.726092	Adjusted R-squared
-3.002891	Akaike info criterion		0.052857	S.E. of regression
-2.898038	Schwarz criterion		0.265416	Sum squared resid
-2.960467	Hannan-Quinn criter.		152.6431	Log likelihood
1.453372	Durbin-Watson stat		87.59499	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

❖ ونلاحظ من الجدول السابق أن القوة الإحصائية للنموذج كانت كالآتي:

- اختبار R^2 " معامل التحديد": نجد أن $R^2 = 0.73$ ، أي أن المتغيرات المستقلة فسرت حوالي 73% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وللفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2021، أما النسبة الباقية 27% تعود للخطأ العشوائي في النموذج وتفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج، وهي نسبة تفسير قوية.

- اختبار معنوية إجمالية للنموذج (Prob(F - Statistic) : نجد أن قيمة Prob(F - Statistic) = 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أن النموذج له معنوية إحصائية كلية، أي أن النموذج مقبول إحصائياً.

❖ كما تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- قبول الفرضية الأولى بوجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل WCM على معدل العائد على الأصول P1، وذلك لأن قيمة Prob (t-Statistic) أقل من 0.05.

- عدم وجود تأثير لحجم المصرف X1 والرافعة المالية X2 على معدل العائد على الأصول P1، وذلك لأن قيمة (t-Statistic) Prob أكبر من 0.05.

5-2- اختبار الفرضية الثانية: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة

القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على معدل العائد على حقوق

الملكية في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة المالية

وحجم المصرف كمتغيرات ضابطة.

ونتائج التقدير موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (6-3): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.808185	1.161661	-3.278223	0.0015
WCM	0.003070	0.002540	1.208578	0.2298
X1	0.165575	0.046867	3.532891	0.0006
X2	-0.313521	0.285306	-1.098895	0.2746
R-squared	0.228278		Mean dependent var	0.184925
Adjusted R-squared	0.203908		S.D. dependent var	0.433420
S.E. of regression	0.386715		Akaike info criterion	0.977305
Sum squared resid	14.20707		Schwarz criterion	1.082159
Log likelihood	-44.37661		Hannan-Quinn criter.	1.019729
F-statistic	9.367122		Durbin-Watson stat	1.391330
Prob(F-statistic)	0.000017			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج 10 Eviews

❖ ونلاحظ من الجدول السابق أن القوة الإحصائية للنموذج كانت كالآتي:

- اختبار R^2 "معامل التحديد": نجد أن $R^2 = 0.23$ ، أي أن المتغيرات المستقلة فسرت

حوالي 23% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية في

المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وللفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2021، أما

النسبة الباقية 77% تعود للخطأ العشوائي في النموذج وتفسرها متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج،

وهي نسبة تفسير ضعيفة.

- اختبار معنوية إجمالية للنموذج (Prob(F - Statistic) : نجد أن قيمة Prob(F

$-Statistic) = 0.00$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أن النموذج له معنوية إحصائية

كلية، أي أن النموذج مقبول إحصائياً.

❖ كما تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- رفض الفرضية الثانية أي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل

WCM على معدل العائد على حقوق الملكية P2، وذلك لأن قيمة Prob (t-Statistic) أكبر من 0.05.

- وجود تأثير إيجابي لحجم المصرف X1 على معدل العائد على حقوق الملكية P2،

وذلك لأن قيمة Prob (t-Statistic) أقل من 0.05.

- عدم وجود تأثير للرافعة المالية X2 على معدل العائد على حقوق الملكية P2، وذلك

لأن قيمة Prob (t-Statistic) أكبر من 0.05.

5-3- اختبار الفرضية الثالثة: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة

القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على نسبة السعر إلى القيمة

الدفترية في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة المالية

وحجم المصرف كمتغيرات ضابطة.

ونتائج التقدير موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (7-3): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الثالث

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.109945	5.469956	1.482634	0.1415
WCM	0.007247	0.011961	0.605880	0.5460
X1	-0.373774	0.220683	-1.693717	0.0936
X2	3.360531	1.343428	2.501459	0.0141
R-squared	0.108067			1.272008
Adjusted R-squared	0.079901			1.898356
S.E. of regression	1.820937			4.076144
Sum squared resid	315.0020			4.180998
Log likelihood	-197.7691			4.118568
F-statistic	3.836767			1.185298
Prob(F-statistic)	0.012161			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

❖ ونلاحظ من الجدول السابق أن القوة الإحصائية للنموذج كانت كالآتي:

- اختبار R^2 "معامل التحديد": نجد أن $R^2 = 0.11$ ، أي أن المتغيرات المستقلة فسرت حوالي 11% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل بنسبة السعر إلى القيمة الدفترية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وللفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2021، أما النسبة الباقية 89% تعود للخطأ العشوائي في النموذج وتفسرها متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج، وهي نسبة تفسير ضعيفة.

- اختبار معنوية إجمالية للنموذج (Prob(F - Statistic) : نجد أن قيمة Prob(F - Statistic) = 0.01 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أن النموذج له معنوية إحصائية كلية، أي أن النموذج مقبول إحصائياً.

❖ كما تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- رفض الفرضية الثالثة أي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل WCM على نسبة السعر إلى القيمة الدفترية P3، وذلك لأن قيمة Prob (t-Statistic) أكبر من 0.05.

- عدم وجود تأثير لحجم المصرف X1 على نسبة السعر إلى القيمة الدفترية P3، وذلك لأن قيمة (t-Statistic) Prob أكبر من 0.05.

- وجود تأثير إيجابي للرافعة المالية X2 على نسبة السعر إلى القيمة الدفترية P3، وذلك لأن قيمة (t-Statistic) Prob أقل من 0.05.

4-5- اختبار الفرضية الرابعة: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة

القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على العائد على توزيع الأرباح في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة المالية وحجم المصرف كمتغيرات ضابطة.

ونتائج التقدير موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (8-3): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الرابع

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.790534	1.660945	-1.680088	0.0962
WCM	0.010089	0.003632	2.777808	0.0066
X1	0.134318	0.067010	2.004454	0.0479
X2	-0.338351	0.407930	-0.829434	0.4089
R-squared	0.257495		Mean dependent var	0.469916
Adjusted R-squared	0.234048		S.D. dependent var	0.631779
S.E. of regression	0.552925		Akaike info criterion	1.692376
Sum squared resid	29.04398		Schwarz criterion	1.797230
Log likelihood	-79.77263		Hannan-Quinn criter.	1.734800
F-statistic	10.98176		Durbin-Watson stat	1.298524
Prob(F-statistic)	0.000003			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

❖ ونلاحظ من الجدول السابق أن القوة الإحصائية للنموذج كانت كالآتي:

- اختبار R^2 "معامل التحديد": نجد أن $R^2 = 0.26$ ، أي أن المتغيرات المستقلة فسرت

حوالي 26% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل بالعائد على توزيع الأرباح في المصارف

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وللفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2021، أما النسبة

الباقية 74% تعود للخطأ العشوائي في النموذج وتفسرها متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج، وهي نسبة تفسير ضعيفة.

- اختبار معنوية إجمالية للنموذج $\text{Prob}(F - \text{Statistic})$: نجد أن قيمة $\text{Prob}(F$

$= 0.00 - \text{Statistic})$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أن النموذج له معنوية إحصائية كلية، أي أن النموذج مقبول إحصائياً.

❖ كما تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- قبول الفرضية الرابعة بوجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل

WCM على العائد على توزيع الأرباح P4، وذلك لأن قيمة $\text{Prob}(t - \text{Statistic})$ أقل من 0.05.

- وجود تأثير إيجابي لحجم المصرف X1 على العائد على توزيع الأرباح P4، وذلك

لأن قيمة $\text{Prob}(t - \text{Statistic})$ أقل من 0.05.

- عدم وجود تأثير للرافعة المالية X2 على العائد على توزيع الأرباح P4، وذلك لأن

قيمة $\text{Prob}(t - \text{Statistic})$ أكبر من 0.05.

4-5- اختبار الفرضية الخامسة: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة

القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على ربحية السهم الواحد في

المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة المالية وحجم المصرف

كمتغيرات ضابطة.

وننتج التقدير موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (9-3): نتائج طريقة المربعات الصغرى للنموذج الخامس

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5646.273	724.1984	-7.796584	0.0000
WCM	6.807539	1.583556	4.298894	0.0000
X1	228.7506	29.21742	7.829253	0.0000
X2	-9.741371	177.8641	-0.054769	0.9564
R-squared	0.600799			221.1709
Adjusted R-squared	0.588193			375.6832
S.E. of regression	241.0841			13.84773
Sum squared resid	5521547.			13.95259
Log likelihood	-681.4628			13.89016
F-statistic	47.65854			0.638752
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

❖ ونلاحظ من الجدول السابق أن القوة الإحصائية للنموذج كانت كالآتي:

- اختبار R^2 "معامل التحديد": نجد أن $R^2 = 0.60$ ، أي أن المتغيرات المستقلة فسرت حوالي 60% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل بربحية السهم الواحد في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وللفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2021، أما النسبة الباقية 40% تعود للخطأ العشوائي في النموذج وتفسرها متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج، وهي نسبة تفسير جيدة.

- اختبار معنوية إجمالية للنموذج (Prob(F - Statistic) : نجد أن قيمة - Prob(F - Statistic) = 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أن النموذج له معنوية إحصائية كلية، أي أن النموذج مقبول إحصائياً.

❖ كما تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- قبول الفرضية الخامسة بوجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل WCM على ربحية السهم الواحد P5، وذلك لأن قيمة Prob (t-Statistic) أقل من 0.05.

- وجود تأثير إيجابي لحجم المصرف X1 على ربحية السهم الواحد P5، وذلك لأن قيمة Prob (t-Statistic) أقل من 0.05.

- عدم وجود تأثير للرافعة المالية X_2 على ربحية السهم الواحد P_5 ، وذلك لأن قيمة t -Prob (Statistic أكبر من 0.05).

3- اختبار جذر الوحدة لدراسة استقرار السلاسل الزمنية المقطعية

تأتي خطوة اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل، وذلك بهدف تقادي إمكانية الحصول على انحدار زائف، بالإضافة إلى تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. (الأمين وآخرون، 2020، ص: 85)

وتتفوق اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المقطعية على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظراً لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. (Youssef and other, 2020)

ظهر حديثاً عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة للسلاسل الزمنية المقطعية وأكثرها استخداماً هي:

- اختبار Levin, lin and chu- LLC:

طور هذا الاختبار سنة 2002 وينبثق من اختبار Dickey fuller حيث يعتمد على فرضيتين (إخلاص وآخرون، 2020، ص: 49):

- الفرض العدمي (H_0) والذي ينص على أن السلاسل الزمنية المقطعية تحتوي على جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة.
- الفرض البديل (H_1) والذي ينص على أن السلاسل الزمنية المقطعية لا تحتوي على جذر الوحدة، أي أن السلسلة مستقرة.

وفي حال كانت القيمة الاحتمالية prob أكبر من 0.05 نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل أي السلسلة غير مستقرة، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية prob أقل من 0.05 نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل أي السلسلة مستقرة.

- اختبار Breitung test:

طور هذا الاختبار سنة 2000 وهو يتفق مع اختبار LLC في مرحلته الأولى إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت، حيث يستخدم التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة السابقة من أجل الحصول على البواقي. (إخلاص وآخرون، 2020، ص: 49)

- اختبار Im, Pesaran and Shin:

طور هذا الاختبار سنة 2003 ويعتمد على نفس فرضيات LLC حيث أبقى على الفرضية العدمية كما هي وبالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي. (إخلاص وآخرون، 2020، ص: 49)

- اختبار Hadri:

اقترح هذا الاختبار من طرف الجزائري "قدور حضري" سنة 2000، يتميز عن باقي الاختبارات بأن فرضيته العدمية والبديلة عكس بقية الاختبارات السابقة. (إخلاص وآخرون، 2020، ص: 49)

وللاختصار سيتم استخدام الاختبار الأكثر شيوعاً وهو Levin lin and chu للكشف عن خواص السلاسل الزمنية المقطعية.

❖ نتائج اختبار Levin, Lin & Chu t

الجدول رقم (10-3): نتائج اختبار جذر الوحدة levin, lin & chu t

النتيجة	عند الفرق الأول مع قاطع واتجاه	عند المستوى مع قاطع واتجاه	المتغيرات
مستقر عند الفرق الأول	0.0000	0.0801	WCM إدارة رأس المال العامل
مستقر عند الفرق الأول	0.0000	1.0000	X1 حجم المصرف
مستقر عند المستوى	-	0.0000	X2 الرافعة المالية
مستقر عند المستوى	-	0.0046	P1 معدل العائد على الأصول
مستقر عند المستوى	-	0.0001	P2 معدل العائد على حقوق الملكية
مستقر عند المستوى	-	0.0000	P3 نسبة السعر إلى القيمة الدفترية
مستقر عند المستوى	-	0.0000	P4 العائد على توزيع الأرباح
مستقر عند الفرق الأول	0.0100	1.0000	P5 ربحية السهم الواحد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل من الرافعة المالية X2، ومعدل العائد على الأصول P1، ومعدل العائد على حقوق الملكية P2، ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية P3، والعائد على توزيع الأرباح P4 مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، بينما نلاحظ أن إدارة رأس المال العامل WCM، وحجم المصرف X1، وربحية السهم الواحد P5 مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وبالتالي هناك مزيج من $I(0)$ و $I(1)$.

4- اختبار التكامل المشترك Cointegration test

عندما تكون السلاسل الزمنية المقطعية مستقرة عند المستوى فلا حاجة لإجراء اختبار التكامل المشترك، لكن نظراً لكون أغلب متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، فهذا يعني ضرورة إجراء اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل. (قندوز، 2021، ص:32)

في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تختلف الاستراتيجيات المتبعة لتحديد فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، واختبار التكامل المشترك عموماً في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية هو أكثر قوة من بيانات السلاسل الزمنية الفردية، وهذا يرجع بالدرجة الأولى لطبيعة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تعطي

تقديرات ذات ثقة أعلى نظراً لزيادة حجم العينة وبالتالي تحقيق كفاءة أعلى، وهناك أسلوبان مختلفان لتحديد التكامل المشترك في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (الحجاية، 2018، ص:103):

الأسلوب الأول: يعتمد على التوسع في طريقة إنجل وجرينجر في التكامل المشترك، وأشهر هذه الاختبارات في هذا المجال هو اختبار Pedroni وهذا الاختبار يسمح بتباين القواطع ومعلومات الاتجاه عبر المقاطع، كما أن الفرضية العدمية في هذا الاختبار تشير إلى عدم وجود التكامل المشترك مقابل فرضيتين بديلتين الأولى هي فرضية التجانس بين جميع المقاطع وتشتمل على أربعة إحصاءات رئيسية، أما الفرضية البديلة الثانية فتشير إلى عدم التجانس بين المقاطع وتشتمل على ثلاثة إحصاءات رئيسية.

أما الاختبار الآخر المشهور ضمن هذا الأسلوب فهو اختبار Kao الذي يفترض تماثل المقاطع عبر جميع المصارف في ظل الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل بين المتغيرات.

الأسلوب الثاني: يعتمد على التوسع في اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في السلاسل الزمنية، ومن ضمن هذه الاختبارات الاختبار المعروف Johansen fisher cointegration، وهو مشابه إلى حد كبير جداً لطريقة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك من خلال اختبار المتجهات التكاملية التي تقابلها أعلى قيم Eigenvalue المحسوبة في اختبار الأثر Trace statistic وفي اختبار القيمة العظمى Max-Eigen statistic. (الحجاية، 2018، ص:103)

بعد التحقق من استقرار البيانات المقطعية الزمنية عند المستوى والفرق الأول يمكن تطبيق اختبار kao للتحقق فيما إذا كان هناك معادلة تكامل مشترك بين المتغيرات، يشترك هذا الاختبار من الفرض العدمي H_0 والذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، في حال كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل أي عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والعكس صحيح.

❖ نتائج اختبار kao موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (3-11): اختبار Kao للنماذج الخمسة

Sample: 2013 2021

Included observations: 99

Null Hypothesis: No cointegration

Prob	t-statistic	ADF النموذج
0.0000	-6.499140	النموذج الأول بالنسبة لمعدل العائد على الأصول p1
0.0000	-4.954584	النموذج الثاني بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية p2
0.0000	-4.717504	النموذج الثالث بالنسبة لنسبة السعر إلى القيمة الدفترية p3
0.0000	-5.415573	النموذج الرابع بالنسبة للعائد على توزيع الأرباح p4
0.0000	-4.936712	النموذج الخامس بالنسبة لربحية السهم الواحد p5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار Kao للنماذج الخمسة، ونجد أن القيمة الاحتمالية للنماذج الخمسة تساوي 0.0000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرض العدمي، أي يوجد تكامل مشترك بين إدارة رأس المال العامل والربحية المقاسة بكل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية، والعائد على توزيع الأرباح، وربحية السهم الواحد.

5- اختبار الفرضيات وفق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL:

بناءً على نتائج اختبار جذر الوحدة والتي تشير إلى مزيج بين $I(0)$ و $I(1)$ ، ونتائج اختبار kao التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن النموذج المناسب والأصح لاختبار الفرضيات في هذه الحالة هو نموذج ARDL، ويمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية (لقمان وآخرون، 2022):

$$Y_{it} = \varphi_i (Y_{i,t-1} - \theta_i X_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta Y_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{i,t-1} + \alpha_i + e_{it} \Delta$$

حيث أن:

i: عدد المصارف، t: الفترة الزمنية، j: عدد التأخيرات.

p: فترات الإبطاء الخاصة بالمتغير التابع، q: فترات الإبطاء الخاصة بالمتغير المستقل.

$X_{i,t}$: المتغير المستقل، Y_{it} : المتغير التابع.

$(Y_{i,t-1} - \theta_i X_{i,t-1})$: تركيبة تصحيح الخطأ.

φ_i : معامل حد تصحيح الخطأ، ويجب أن يكون سالب ومعنوي حتى يكون هناك علاقة تكامل مشترك

طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

θ_i : معاملات العلاقة طويلة الأجل بين Y_{it} و X_{it} .

δ_{ij} و β_{ij} : معاملات العلاقة قصير الأجل بين Y_{it} و X_{it} .

α_i : الأثر الثابت، e_{it} : حد الخطأ العشوائي.

يتميز نموذج ARDL بعدة مزايا منها:

- لا يتطلب تطبيق نموذج ARDL أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها متكاملة في مستواها الأصلي (بدون حساب أية فروق) والتي يطلق عليها متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، أو أن تكون كلها متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ أي بعد حساب الفرق الأول لها، حيث يمكن تطبيق ذلك النموذج في حالة السلاسل الزمنية التي تكون متغيراتها بعضها مستقر في المستوى الأصلي والبعض الآخر مستقر بعد أخذ الفرق الأول، وبشرط ألا يشتمل النموذج على أية متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية $I(2)$.
- إمكانية تقدير تأثيرات الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلاً عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.
- يصلح استخدام هذا النموذج في حالة العينات صغيرة الحجم.
- يساعد تطبيق هذا النموذج على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي، مما يجعل التقديرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة.

- يتميز نموذج ARDL عن النماذج الأخرى المستخدمة في تقدير التكامل المشترك والتي تستخدم عدد من الإبطاءات متساوية لجميع متغيرات الدراسة، في حين أن نموذج ARDL يستخدم العدد الأمثل والمناسب من فترات الإبطاء الزمني لكل متغير بحيث يتم تقدير نموذج تتوفر فيه الخصائص الإحصائية والقياسية المطلوبة. (محمود، 2018، ص:599)

- يقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ لوجود نموذج تصحيح الخطأ (Error correction model (ECM). (الصمدي، 2021)

ولتوضيح العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين إدارة رأس المال العامل والربحية المقاسة بـ (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية، والعائد على توزيع الأرباح، وربحية السهم الواحد)، يمكننا صياغة نماذج الدراسة الآتية:

1- النموذج الأول بالنسبة لمعدل العائد على الأصول p1:

$$\Delta P1_{it} = \varphi_i \{P1_{i,t-1} - \theta_i WCM_{i,t-1}\} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta P1_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q1-1} \beta_{1ij} \Delta WCM_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q2-1} \beta_{2ij} \Delta X1_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q3-1} \beta_{3ij} \Delta X2_{i,t-1} + \alpha_i + e_{it}$$

2- النموذج الثاني بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية p2:

$$\Delta P2_{it} = \varphi_i \{P2_{i,t-1} - \theta_i WCM_{i,t-1}\} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta P2_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q1-1} \beta_{1ij} \Delta WCM_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q2-1} \beta_{2ij} \Delta X1_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q3-1} \beta_{3ij} \Delta X2_{i,t-1} + \alpha_i + e_{it}$$

3- النموذج الثالث بالنسبة لنسبة السعر إلى القيمة الدفترية p3:

$$\Delta P3_{it} = \varphi_i \{P3_{i,t-1} - \theta_i WCM_{i,t-1}\} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta P3_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q1-1} \beta_{1ij} \Delta WCM_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q2-1} \beta_{2ij} \Delta X1_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q3-1} \beta_{3ij} \Delta X2_{i,t-1} + \alpha_i + e_{it}$$

4- النموذج الرابع بالنسبة للعائد على توزيع الأرباح p4:

$$\Delta P4_{it} = \varphi_i \{P4_{i,t-1} - \theta_i WCM_{i,t-1}\} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta P4_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q1-1} \beta_{1ij} \Delta WCM_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q2-1} \beta_{2ij} \Delta X1_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q3-1} \beta_{3ij} \Delta X2_{i,t-1} + \alpha_i + e_{it}$$

5- النموذج الخامس بالنسبة لربحية السهم الواحد p5:

$$\Delta P5_{it} = \varphi_i \{P5_{i,t-1} - \theta_i WCM_{i,t-1}\} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta P5_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q1-1} \beta_{1ij} \Delta WCM_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q2-1} \beta_{2ij} \Delta X1_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q3-1} \beta_{3ij} \Delta X2_{i,t-1} + \alpha_i + e_{it}$$

❖ ونائج اختبار الفرضيات موضحة بالشكل الآتي:

8-1 - اختبار الفرضية الأولى: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال

العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على معدل العائد

على الأصول في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة

المالية وحجم المصرف كمتغيرات ضابطة.

ونائج تقدير نموذج ARDL موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (12-3): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الأول

Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): WCM				
Static regressors: X1 X2				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 6				
Selected model: PMG(1,1)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long-run (Pooled) Coefficients				
0.3883	-0.8672	0.0059	-0.005	WCM
0.5015	0.6750	0.5397	0.3643	C
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
0.0000	-7.7579	0.0333	-0.2585	COINTEQ
0.0000	7.7199	0.0013	0.0104	D(WCM)
0.6644	0.4353	0.0018	0.0008	X1
0.0065	-2.7895	0.0483	-0.1347	X2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

ومن الجدول السابق تم التوصل إلى:

• **رفض الفرضية الأولى وفق نتائج العلاقة طويلة الأجل (Long-run (Pooled)**

Coefficients: حيث أظهرت النتائج عدم وجود تأثير في الأجل الطويل لإدارة رأس المال العامل WCM على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول P1، حيث كانت قيمة (t-statistic) prob 0.3883 وهي أكبر من 0.05.

• **قبول الفرضية الأولى وفق نتائج العلاقة قصيرة الأجل (Short-run (Mean-**

Group) Coefficient حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي في الأجل القصير لإدارة رأس المال العامل WCM على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول P1. وأظهرت النتائج أيضاً وجود تأثير سلبي معنوي للرافعة المالية X2 على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول P1. كما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لحجم المصرف X1 على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول P1.

• قيمة معامل تصحيح الخطأ COINTEQ معنوي وذو إشارة سالبة، وهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين إدارة رأس المال العامل ومعدل العائد على الأصول، أي أن هناك آلية لتصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بمعامل -0.2585، وهذه النسبة تشير إلى سرعة تصحيح الأخطاء في الأجل القصير والعودة للتوازن طويل الأجل.

8-2- **اختبار الفرضية الثانية: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة القروض**

إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة المالية وحجم المصرف
كمتغيرات ضابطة.

وننتائج تقدير نموذج ARDL موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (13-3): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الثاني

Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): WCM				
Static regressors: X1 X2				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 6				
Selected model: PMG(1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
WCM	0.0054	0.0002	27.2147	0.0000
C	4.1118	0.1290	31.8719	0.0000
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.5263	0.0647	-8.1312	0.0000
D(WCM)	0.0366	0.0063	5.7697	0.0000
X1	-0.0486	0.0323	-1.5044	0.1362
X2	-0.9733	1.0436	-0.9326	0.3537

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

ومن الجدول السابق تم التوصل إلى:

- **قبول الفرضية الثانية وفق نتائج العلاقة طويلة الأجل (Long-run (Pooled**

Coefficients حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي في الأجل الطويل لإدارة رأس المال العامل wcm على الربحية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية p2، حيث كانت قيمة t-prob (statistic) 0.0000 وهي أقل من 0.05.

- **قبول الفرضية الثانية وفق نتائج العلاقة قصيرة الأجل (Short-run (Mean-**

Group) Coefficient حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي في الأجل القصير لإدارة رأس المال العامل wcm على الربحية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية p2. ولم يكن لحجم المصرف X1 والرافعة المالية X2 أي تأثير على الربحية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية p2.

- قيمة معامل تصحيح الخطأ COINTEQ معنوي وذو إشارة سالبة، وهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين إدارة رأس المال العامل ومعدل العائد على حقوق

الملكية، أي أن هناك آلية لتصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بمعامل -0.5263، وهذه النسبة تشير إلى سرعة تصحيح الأخطاء في الأجل القصير والعودة للتوازن طويل الأجل.

3-8 اختبار الفرضية الثالثة: يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل (نسبة القروض

إلى الودائع، نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على نسبة السعر إلى القيمة الدفترية في

المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة المالية وحجم المصرف

كمتغيرات ضابطة.

وننتائج تقدير نموذج ARDL موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (14-3): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الثالث

Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): WCM				
Static regressors: X1 X2				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 6				
Selected model: PMG(2,2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
WCM	0.0066	0.0025	2.6485	0.0099
C	-6.11805	0.1958	-31.2405	0.0000
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-1.5023	0.7566	-1.9855	0.0509
D(P3(-1))	0.3903	0.3817	1.0225	0.3100
D(WCM)	0.0913	0.2004	0.4555	0.6501
D(WCM(-1))	0.4151	0.5627	0.7377	0.46311
X1	-1.3482	2.0134	-0.6696	0.5053
X2	46.5597	49.0179	0.9499	0.3454

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

ومن الجدول السابق تم التوصل إلى:

• قبول الفرضية الثالثة وفق نتائج العلاقة طويلة الأجل (Long-run (Pooled)

Coefficients حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي في الأجل الطويل لإدارة رأس المال

العامل WCM على الربحية المقاسة بنسبة السعر إلى القيمة الدفترية p_3 ، حيث كانت قيمة t -prob (statistic 0.0099 وهي أقل من 0.05).

• **رفض الفرضية الثالثة وفق نتائج العلاقة قصيرة الأجل – Short-run (Mean-Group) Coefficient**

حيث أظهرت النتائج أن إدارة رأس المال العامل بفترة إبطاء واحدة ليس له تأثير معنوي على الربحية المقاسة بنسبة السعر إلى القيمة الدفترية P_3 .

كما أظهرت النتائج أن المتغير التابع (نسبة السعر إلى القيمة الدفترية) بفترة إبطاء واحدة $P_3(-1)$ ليس له تأثير معنوي على نسبة السعر إلى القيمة الدفترية P_3 ، ولم يكن أيضاً لحجم المصرف X_1 والرافعة المالية X_2 أي تأثير أيضاً على الربحية المقاسة بنسبة السعر إلى القيمة الدفترية.

• قيمة معامل تصحيح الخطأ COINTEQ ذو إشارة سالبة لكن غير معنوي، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين إدارة رأس المال العامل ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية.

8-4- **اختبار الفرضية الرابعة: يوجد تأثير إيجابي لإدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع، نسبة**

النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على العائد على توزيع الأرباح في المصارف التقليدية

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة المالية وحجم المصرف كمتغيرات

ضابطة.

وننتائج تقدير نموذج ARDL موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (15-3): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الرابع

Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): WCM				
Static regressors: X1 X2				
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 6				
Selected model: PMG(2,2)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long-run (Pooled) Coefficients				
0.0000	9.7817	0.0023	0.0224	WCM
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
0.6216	0.4957	3.2727	1.6224	COINTEQ
0.71560	-0.3658	2.2870	-0.8366	D(P4(-1))
0.1699	1.3867	0.1635	0.2268	D(WCM)
0.6879	0.4033	0.2004	0.0808	D(WCM(-1))
0.1435	-1.4794	2.0597	-3.0471	X1
0.19593	-1.3057	11.8558	-15.4802	X2
0.1419	1.4855	61.1557	90.8479	C

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

ومن الجدول السابق تم التوصل إلى:

• **قبول الفرضية الرابعة وفق نتائج العلاقة طويلة الأجل (Long-run (Pooled) Coefficients**

Coefficients حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي في الأجل الطويل لإدارة رأس المال العامل WCM على الربحية المقاسة بالعائد على توزيع الأرباح p4، حيث كانت قيمة t-prob (statistic) 0.0000 وهي أقل من 0.05.

• **رفض الفرضية الرابعة وفق نتائج العلاقة قصيرة الأجل (Short-run (Mean-Group) Coefficient**

Group) Coefficient حيث أظهرت النتائج أن إدارة رأس المال العامل بفترة إبطاء واحدة ليس له تأثير معنوي على الربحية المقاسة بالعائد على توزيع الأرباح P4.

كما أظهرت النتائج أن المتغير التابع (العائد على توزيع الأرباح) بفترة إبطاء واحدة (1-P4

ليس له تأثير معنوي على العائد على توزيع الأرباح، ولم يكن أيضاً لحجم المصرف X1 والرافعة المالية

X2 أي تأثير أيضاً على الربحية المقاسة بالعائد على توزيع الأرباح P4.

• قيمة معامل تصحيح الخطأ COINTEQ غير معنوي، وهذا يشير إلى عدم وجود

علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين إدارة رأس المال العامل والعائد على توزيع الأرباح.

8-5- اختبار الفرضية الخامسة: يوجد تأثير إيجابي لإدارة رأس المال العامل (نسبة القروض إلى الودائع،

نسبة النقدية، نسبة التداول، نسبة تغطية الفوائد) على ربحية السهم الواحد في المصارف التقليدية

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود الرافعة المالية وحجم المصرف كمتغيرات

ضابطة.

وننتج تقدير نموذج ARDL موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (16-3): تقدير نموذج ARDL بالنسبة للنموذج الخامس

Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): WCM				
Static regressors: X1 X2				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 6				
Selected model: PMG(2,2)				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
Long-run (Pooled) Coefficients				
0.0000	6.2986	2.4103	15.1816	WCM
0.0000	9.4824	129.6139	1229.0547	C
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
0.9692	-0.0387	0.9720	-0.03762	COINTEQ
0.7709	0.2924	1.0467	0.3060	D(P5(-1))
0.1052	1.6412	18.9233	31.0562	D(WCM)
0.6641	-0.4361	22.8911	-9.9829	D(WCM(-1))
0.5981	0.5295	32.3846	17.1490	X1
0.9335	-0.0837	1165.6995	-97.5583	X2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

ومن الجدول السابق تم التوصل إلى:

• قبول الفرضية الخامسة وفق نتائج العلاقة طويلة الأجل Long-run (Pooled) Coefficients

حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي في الأجل الطويل لإدارة رأس المال العامل WCM على

الربحية المقاسة بربحية السهم الواحد p5، حيث كانت قيمة (t-statistic) prob 0.0000 وهي أقل

من 0.05.

• **رفض الفرضية الخامسة وفق نتائج العلاقة قصيرة الأجل (Short-run (Mean-Group):**

Coefficient حيث أظهرت النتائج أن إدارة رأس المال العامل بفترة إبطاء واحدة ليس له تأثير معنوي على الربحية المقاسة بربحية السهم الواحد P5.

كما أظهرت النتائج أن المتغير التابع (ربحية السهم الواحد) بفترة إبطاء واحدة $P4(1-)$ ليس

له تأثير معنوي على ربحية السهم الواحد، ولم يكن أيضاً لحجم المصرف X1 والرافعة المالية X2 أي

تأثير أيضاً على الربحية المقاسة بربحية السهم الواحد P5.

• **قيمة معامل تصحيح الخطأ COINTEQ غير معنوي، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك**

أو علاقة طويلة الأجل بين إدارة رأس المال العامل وربحية السهم الواحد.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

1- نتائج الدراسة

2- توصيات الدراسة

3- دراسات مستقبلية

- نتائج الدراسة Research results:

لقد كان الهدف في هذا الفصل اختبار الفرضيات باستخدام برنامج Eviews بناءً على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، والتي تفسر العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين إدارة رأس المال العامل والربحية المقاسة بخمس مقاييس (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية، والعائد على توزيع الأرباح، وربحية السهم الواحد).

وبعد اختبار الفرضيات تم الوصول إلى أن إدارة رأس المال العامل له تأثير إيجابي على الربحية، وبالتالي ستسهم الكفاءة في إدارة رأس المال العامل في:

- 1- زيادة كفاءة إدارة المصارف في استثمار أصولها وتوليد أرباح منها.
 - 2- تعظيم ثروة الملاك وزيادة قدرة المصارف على تحقيق عائد كبير وخلق قيمة للمساهمين.
 - 3- ارتفاع سعر السهم في السوق فوق القيمة الدفترية، أي أن المصارف ستقوم بأداء جيد.
 - 4- زيادة نصيب السهم الواحد من توزيعات الأرباح.
 - 5- زيادة كفاءة المصارف وارتفاع نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة.
- شكلت الدراسة الحالية دعم لسياسة رأس المال العامل المتحفظة واتفقت بالنتيجة التي توصلت إليها بوجود تأثير إيجابي لإدارة رأس المال العامل على الربحية مع دراسة كل من (Alzararee & (Jalal and other, 2022) & (Maina, 2013) & (pham and other, 2020) & (Alsharif, 2021) & (and other, 2022) في حين اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة كل من (علي، 2024) & (عفيفي وآخرون، 2024) & (محمد، 2023) & (Mekonnen, 2011) الذين توصلوا إلى وجود تأثير سلبي لإدارة رأس المال العامل على الربحية، كما تتعارض الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات التي تدعم سياسة رأس المال العامل المعتدلة (أحمد، 2023) و (محمد شعبان، 2021) والتي بينت أن العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية هي علاقة غير خطية والتي.

- التوصيات recommendations:

وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة المصارف بالتالي:

- إعطاء اهتمام خاص لإدارة رأس المال العامل وفقاً للنتيجة التي تم التوصل إليها بوجود تأثير إيجابي لإدارة رأس المال العامل على الربحية، والذي يعد المعبر الأساسي لتعظيم ثروة الملاك؛ وزيادة كفاءة المصارف وقدرتها على توليد الأرباح.
- تحديد المستوى الأمثل لرأس المال العامل في المصارف، وتحديد المستوى الأمثل للرصيد النقدي الواجب الاحتفاظ به لسداد الالتزامات المالية عند تاريخ الاستحقاق، واستثمار الفائض بأصول مربحة تدر عوائد عالية للمصارف.
- تحسين وتطوير جودة الخدمات المصرفية بشكل يساهم في جذب عملاء جدد والمحافظة على العملاء الحاليين وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة حجم الودائع المصرفية وإعادة استثمارها بشكل مربح.

- الدراسات المستقبلية Future Research:

- إجراء دراسة حول تأثير سياسات إدارة رأس المال العامل على الربحية، وذلك لمعرفة أي سياسة يجب أن تتبعها المصارف في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.
- الاستمرار في البحث عن العلاقة في إدارة رأس المال العامل والربحية وباستخدام متغيرات أخرى مختلفة عن متغيرات الدراسة الحالية.
- تطبيق الدراسة على المصارف الإسلامية، وذلك لأن النتائج التي تم الوصول إليها لا يمكن تعميمها على المصارف الإسلامية.

قائمة المراجع العربية

❖ الكتب:

- 1- أرناؤوط، مهند. (2021). مالية إسلامية. سوريا. منشورات الجامعة الافتراضية.
- 2- الألفي، أحمد عبد العزيز. (2013). الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. الإسكندرية: مصر.
- 3- الأنصاري، أسامة عبد الخالق. (2006). إدارة المصارف التجارية والمصارف الإسلامية. القاهرة: مصر.
- 4- توفيق، جميل أحمد. (2013). أساسيات الإدارة المالية. الإسكندرية: مصر. دار النهضة العربية.
- 5- حسن، محروس. (2006). إدارة المنشآت المالية الجزء الأول المصارف التجارية. المكتب العربي الحديث. مصر.
- 6- رمضان، زياد. (1997). إدارة الأعمال المصرفية. ط: 6، عمان: الأردن. دار صفاء.
- 7- الزبيدي، حمزة محمود. (2000). إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان). ط: 1. عمان مؤسسة الوراق.
- 8- صقر، منال. علي، غذوان. (2021). إدارة المؤسسات المالية. سوريا. منشورات الجامعة الافتراضية.
- 9- الصيرفي، محمد. (2007). إدارة المصارف. ط: 1، الإسكندرية: مصر. دار الوفاء.
- 10- عبد الباقي، إسماعيل إبراهيم. (2015). إدارة البنوك التجارية. عمان. دار غيداء للنشر والتوزيع.
- 11- علي، غذوان. (2020). مبادئ الإدارة المالية. سوريا. منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
- 12- علي، غذوان. (2021). خدمات مصرفية. سوريا. منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
- 13- كنعان، علي. حمزه، محمد. (2017). إدارة المصارف. منشورات جامعة دمشق - كلية الاقتصاد.
- 14- هندي، منير إبراهيم. (2007). الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر. ط: 6. المكتب العربي الحديث. الإسكندرية: مصر.
- 15- هندي، منير إبراهيم. (2008). الأوراق المالية وأسواق رأس المال. الإسكندرية: مصر.

❖ الرسائل الجامعية:

- 1- إخلاص، بسي. صبرينة، بسي. (2020). مساهمة لوحة القيادة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة عينة من المؤسسات في ولاية ورقلة في الفترة 2011-2017. ماجستير. جامعة قاصدي مرباح - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبة.
- 2- عليوي، نشأت حكمت. (2019). أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. ماجستير. جامعة الشرق الأوسط - كلية الأعمال قسم المحاسبة.
- 3- لميس، بن جدي. فاطمة، حريش. (2020). العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف دراسة تطبيقية في مؤسسة أنابيب (2017-2019). ماجستير. جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريج - كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم التسيير.

❖ المجالات الجامعية:

- 1- اجدير، مريم رجب. عبد الهادي، مصطفى علي. (2022). الموازنة بين السيولة والربحية: دراسة تحليلية مقارنة للمصرف الزراعي. المجلة الأفريقية المتقدمة النقية والعلوم التطبيقية. مج: 2. العدد: 2. ص-300.
- 2- أحمد، إيمان سعيد سيد. (2023). العلاقة بين كفاءة رأس المال العامل وربحية الشركات المساهمة المصرية (دراسة اختبارية). مجلة البحوث التجارية. مج: 45. عدد: 1. ص-ص: 77-109.
- 3- أحمد، ضحى ذياب. عباس، صبحي حسون. (2021). تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (FSI) في العراق للمدة 2005-2019. مجلة الإدارة والاقتصاد. عدد: 129. ص-ص: 203-224.
- 4- الأمين، بلهوشات محمد. محيري، فوزي. قابوسة، علي. 2020. أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلم التجارية. مج: 13. عدد: 1. ص-ص: 79-96.
- 5- اورحمان، هيشوو غفور. عمر، ردى آزاد. عبد الله، ريم احمد. (2021). أثر إدارة رأس المال العامل على مستوى الأداء المالي المصرفي: بحث تطبيقي في عينة المصارف المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية. مجلة

قهلاي زانست العلمية. مج: 6. عدد: 1. ص - ص: 429 - 456. أربيل، كوردستان: العراق. الجامعة اللبنانية الفرنسية.

- 6- بروي، آدم محمد إبراهيم. الياس، محمد الطيب. (2023). أثر العوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية في السودان. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. مج: 19. عدد: 1. ص-ص: 1-27.
- 7- جاسم، موج عباس. هاشم، حسن طالب. كاطع، عباس هادي. (2022). تحليل مساهمة هامش الفائدة في ربحية المصارف. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. مج: 14. عدد: 2. ص-ص: 277-290.
- 8- الحجايا، سليم سليمان. (2018). محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2000-2014). المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية. مج: 5. عدد: 2. ص-ص: 93-110.
- 9- حزوري، حسن. (2018). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سوريا). مجلة جامعة الفرات. ص-ص: 73-92.
- 10- حسين، أحمد. المولى، إبراهيم. (2021). تقييم الربحية وأثرها على الإنتاجية في المصارف التجارية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة). مجلة كلية مدينة العلم. مج: 13. عدد: 1. ص-ص: 173-201.
- 11- حلو، سناء حسن. (2022). دور التدفقات النقدية في ربحية المصرف - بحث تطبيقي في عدد من المصارف الخاصة العراقية. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم. مج: 1. عدد: 51. ص-ص: 118-129.
- 12- حمودة، منال محمد. القرني، إيلاف ناصر. (2021). أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات صناعة الأغذية المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية (2015-2019). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. مج: 5. عدد: 25. ص-ص: 49-69.
- 13- الحناوي، أنس الدين. العدي، إبراهيم. (2022). أثر الضرائب المؤجلة في ربحية المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. مج: 38. عدد: 4. ص-ص: 263-299.

- 14-حنظل، حنان جمعه. خلف، وحيدة جبر. (2023). تحليل علاقة مخاطر (السيولة والائتمان) بمؤشرات السلامة المصرفية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (2010-2020). مجلة الريادة للمال والأعمال. مج:4. عدد: 1. ص - ص: 114 - 125.
- 15-الحيالي، علي درب كسار. الحاني، عفاف صالح. (2005). تقويم مستوى الأداء العلمي لطلبة قسم الاقتصاد الزراعي نموذج حالة - المرحلتين الثالثة والرابعة للعام الدراسي (2003-2004). مجلة العلوم الزراعية العراقية. مج: 36. عدد: 5. ص-ص: 187-198.
- 16-الدم، العربي قلاع. جعني، آمنة. (2022). تسعير الائتمان المصرفي وأثره على ربح المصارف التجارية. مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية. مج: 4. عدد: 1. ص - ص: 39 - 58.
- 17-راضي، حمد عبد الحسين. (2009). العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية للمدة 1995-2002. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. مج: 11. عدد: 4. ص-ص: 8-37.
- 18-زايد، محمد عبد المنعم أبو السعود. إبراهيم، محمد زيدان. البسطويس، مروة أحمد عبد الرحمن. (2023). دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي - دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية. مج: 7. عدد: 1. ص - ص: 1 - 51. جامعة الإسكندرية كلية التجارة.
- 19-سعيد، بلال نوري. حسين، عقيل مشعل. (2022). تقييم المحددات الداخلية للربحية المصرفية وتأثيرها في الشركات المساهمة - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الريادة للمال والأعمال. مج: 3. عدد: 2. ص-ص: 298-312.
- 20-سليمان، هبة الله أحمد. (2021). أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. مج: 23. عدد: 2. ص-ص: 45-74.

21-سمحان، حسين محمد حسين. جمعة، خالد كامل. (2018). أثر حجم المصارف الإسلامية ومخاطر عملياتها على ربحية أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. دراسات، علوم الشريعة والقانون. مج: 45. عدد: 1. ص-ص: 83-96.

22-سمعان، أحمد محمد شاكر. محمد، محمد محمود سليمان. محمد، شيرين عادل عبد الله. تأثير الربحية على العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث التجارية. مج: 46. عدد: 1. ص-ص: 110-150.

23-الشعار، عبد القادر. مهنا، زينب. غدير، هيفاء. (2022). أثر كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية والسيولة في ربحية المصارف الخاصة (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية). مجلة جامعة حماة. مج: 5. العدد: 10. ص-ص: 76-90.

24-صالح، نعم علي. حمدان، خولة حسين. (2022). أثر مخاطر التركيز الائتماني على ربحية المصرف/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة. مجلة دراسات محاسبية ومالية. مج: 17. عدد: 61. ص-ص: 420-435.

25-الصمدي، فاطمة محمد علي. (2021). المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية. مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية. مج: 20. عدد: 4. ص-ص: 163-169.

26-عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم. الفارسي، تهاني عويد. (2020). أثر السيولة على ربحية المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة (2010-2019). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. مج: 4. عدد: 12. ص-ص: 109-132.

27-عذاب، علي عبد. (2021). أثر الرافعة المالية في القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية العراقية بحث تطبيقي في مصرف بغداد للمدة (2010-2019). مجلة دراسات محاسبية ومالية. مج: 16. عدد: 57. ص-ص: 42-57.

- 28-عربي، ايه سعدون. (2023). أثر بعض المحددات الداخلية على الربحية المصرفية/ دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005- 2017). المجلة الأكاديمية لجامعة نوروذ. مج: 12. عدد: 1. ص-ص: 96-123.
- 29-عساف، نافع. (2022). أثر رأس المال العامل على ربحية الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث. مج: 10. عدد: 1. ص-ص: 1-10.
- 30-العسكري، فرج محمد. المحمودي، على محمد. صالح، محمد ميلاد. (2017). تقييم كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي للفترة من 1/3/2012 إلى 3/4/2013. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية. العدد العاشر، ص-ص: 38-67.
- 31-العسيري، معدي علي حسن. (2022). أثر الرافعة المالية في عائد توزيعات الأرباح -دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. مج: 6. عدد: 9. ص-ص: 17-34.
- 32-عفيفي، أشرف السعيد احمد السيد. عبد الرحمن، وليد محمد محمد السيد. (2024). أثر إدارة رأس المال العامل على الربحية خلال مراحل دورة حياة المنشأة: دراسة اختيارية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث الإدارية. مج: 42. عدد: 1. ص-ص: 1-61.
- 33-علي، غذوان علي. (2024). أثر إدارة رأس المال العامل في ربحية الشركات دراسة تطبيقية على شركات الصناعات الغذائية والمشروبات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. مج: 40. عدد: 3. ص-ص: 247-265.
- 34-علي، غذوان علي. (2019). العلاقة بين السيولة والربحية والقيمة السوقية للشركات: دراسة تطبيقية على شركات صناعة الملابس والجلود والنسيج المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج: 35. عدد: 2. ص-ص: 89-132.

- 35- عمر، أراز محمد رشيد. علي، دلير سليم. (2022). تأثير الرافعة المالية على الربحية المصرفية "دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة جامعة دهوك. مج: 25. عدد: 2. ص-ص: 619 - 640.
- 36- الفاعوري، ميساء محمد عبد الفتاح. الخوري، رتاب سالم. (2023). أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات. مج: 26. عدد: 2. ص-ص: 77-97.
- 37- فخري، سامر. قادر، آسو. (2016). مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية. مج: 6. عدد: 2. ص-ص: 145-170.
- 38- كنعان، علي. ساعد، علي. (2018). أثر الرافعة المالية على الربحية دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. مج: 40. عدد: 3. ص-ص: 265-280.
- 39- لقمان، الياس مطهر عبد الله. الطاهر، مخلوفي. (2022). أثر التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية للمغرب وتونس: نموذج panel ARDL. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي. مج: 10. عدد: 1. ص-ص: 141-159.
- 40- محمد، أمجد إبراهيم آدم. (2021). العلاقة بين السيولة والربحية في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية. مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية. مج: 11. عدد: 2. ص-ص: 112-128.
- 41- محمد شعبان، محمد رمضان. (2021). أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. مجلة التجارة والتمويل. مج: 41. العدد: 4. ص-ص: 205-256.
- 42- محمد، غادة مرزوق. (2023). إدارة رأس المال العامل الكفاء وتأثيرها على الأداء المالي للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري. المجلة العلمية للبحوث التجارية. مج: 4. العدد: 2. ص-ص: 608-649.

- 43-محمود، خالد صلاح الدين طه. (2018). تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 1/1/2015 إلى 20/6/2018. مجلة منوفية للعلوم الزراعية والاقتصادية والاجتماعية. مج: 3. ص-ص: 595-614.
- 44-مريم، صديقي. احمد، زناقي سيد. (2023). إدارة السيولة المصرفية ودورها في تخفيض من خطر السيولة. مجلة الإدارة والمنظمات والاستراتيجية. مج: 5. العدد: 1. ص-ص: 93-104.
- 45-مهنا، زينب نهاد. غدير، هيفاء غدير. الشعار، عبد القادر يوسف. (2022). أثر كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية والسيولة في ربحية المصارف الخاصة (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في سورية). مجلة جامعة حماة. مج: 5. العدد: 10. ص-ص: 76-90.
- 46-مهنا، زينب نهاد. غدير، هيفاء غدير. الشعار، عبد القادر يوسف. (2022). أثر الأنشطة التمويلية في ربحية المصارف الإسلامية العاملة في سورية. مجلة جامعة حماة. مج: 44. العدد: 3. ص-ص: 519-536.
- 47-نقيش، صيرينة. بوجعادة، الياس. (2023) نسب السيولة المصرفية وفقاً لمقررات بازل 3 في الدول العربية. مجلة الباحث الاقتصادي. مج: 11. العدد: 1. ص-ص: 322-333.
- 48-نور الدين، جهاد أحمد. عمران، رجب محمد. (2023). دور التدوير الاجباري لمراقبي الحسابات في تحسين جودة التقارير المالية بالجمعيات التعاونية الكويتية "دراسة تطبيقية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. مج: 15. عدد خاص. ص-ص: 1-43.
- 49-النيف، خالد. القلاب، خلود. (2022). العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. مج: 16. عدد: 1.
- 50-الوائلي، رغد كريم قاسم. الزبيدي، حمزة فائق وهيب. (2019). الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق دراسة حالة: مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار للسنوات (2018-2015). مجلة دراسات محاسبية ومالية.

51- ونوس، حيدره. سليمان، عماد. (2022). أثر العوامل الداخلية والخارجية في ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة البعث. مج: 44. عدد: 21. ص-ص: 11-38.

❖ المواقع الالكترونية:

1- www.dse.gov.sy

قائمة المراجع الأجنبية

❖ الكتب:

- 1- Brigham, E. F. and Ehrhardt, M. C. (2007). **Financial Management Theory and Practice**. 12thed. United States of America. Thomson South – Westren. Pp: 1-1107
- 2- Brigham, E. F. and Houston, J. F. (2009). **Fundamentals of financial management**. 6thed. United States of America. South – Westren cengage learning. Pp: 1-627.
- 3- Lienert, L. (2009). **Modernizing Cash Management**. 19thed. United States of America. International monetary fund. Pp: 1-22.
- 4- McLaney, E. (2009). **Business Finance theory and practice**. 8thed. Rotolito Lombarda, Italy. Prentice Hall. Pp: 1- 537.
- 5- Melicher, R. W. and Norton, E. A. (2017). **Introduction to Finance Markets, Investment**. and Financial Management. 16thed. United States of America. WILEY. PP: 1- 654
- 6- Paramasivan, C. and Subramanian, T. (W. D.). **Financial Management**. New Age International Publishers. Pp: 1-280.
- 7- Rimo, S., and Panbunyuen, P. (2010). **The effect of company characteristics on Working capital management**. Pp: 1-79
- 8- Saunders, M. N. K., and Lewis. P., and Thornhill. A. (2023). **Research Methods for business students**. 9thed. Harlow, England, New York: pearson. Pp: 1-860

- 9- Van Horne, J. C. and Wachowicz, J. M. (2008). **Fundamentals of Financial Management**. 13thed. Pearson education limited. Pp: 1-744.

❖ الرسائل الجامعية:

- 1- Maina, M. A., (2013). **The relationship between working capital management and financial performance of manufacturing firms listed at the Nairobi securities exchange**. Master. Business Administration, University of Nairobi. Nairobi: Kenya. P: 64
- 2- Mekonnen, M. (2011) .**the impact of working capital management on firms' profitability**. Master. Department of Accounting and Finance, Addis Ababa University.
- 3- Owusu, D. Y. (2019). **The impact of working capital management on the profitability of banks in Ghana**. Master. University of Ghana Business school. Ghana.

❖ المجلات:

- 1- Ahmad, A. Y., & Mwangi, L. W. (2022). Working Capital Management and Financial Performance of Small and Medium Enterprises in Garissa Country, Kenya. **Journal of Current Aspects in Inance, Banking and Accounting**. 4(1). Pp: 56-71. Garissa: Kenya.
- 2- Bagh, T., Nazir, M. I., Khan, M. A., Khan, M. A., & Razzaq, S. (2016). The Impact of Working Capital Management On Firms Financial Performance: Evidence From

Pakistan. **International Journal of Economics and financial Issues**. 6(3). Pp:

1097–1105. Pakistan. Econjournals.

3– Bansal, R. (2014). A Comparative Analysis of the Financial Ratios of Selected Banks in the India for the period of 2011–2014. **Journal of Finance and Accounting**.

5(19). Pp: 153–167.

4– Godswill, O., Ailemen, I., Osabohien, R., Chisom, N., and Pascal, N. (2018, May, 18). Working capital management and bank performance: empirical research of ten deposit money banks in Nigeria. **Journal of Banks and Banl Systems**. 13(2). Pp:

49– 61. Business Perspectives.

5– Isik, O., Unal. E. A., Unal, Y. (2017). THE EFFECT OF FIRM SIZE ON PROFITABILITY: EVIDENCE FROM TURKISH MANUFACTURING SECTOR.

Journal of Business, Economics and Finance. 6(4). Pp: 301–308.

6– Jalal, F., B., Albalaki, F. M. M., Ahmed, D. M., Ali, B. O., Hamawandy, N. M.

(2022). Extent of impacts of working capital management on profitability of local banks in iraq. **Journal of positive school psychology**. 6(5). Pp: 5900–5907.

7– Kusmayadi, D., Rahman, R., Abdullah, Y., (2018). ANALYSIS OF THE EFFECT OF NET PROFIT MARGIN, PRICE TO BOOK VALUE, AND DEPT TO EQUITY RATIO ON STOCK RETURN. **International Journal of Recent Scientific Research**. 7(9).

28091–28095.

8– Mabandla, N. Z., & Makoni, P. L. (2019). WORKING CAPITAL MANAGEMENT AND FINANCIAL PERFORMANCE: EVIDENCE FROM LISTED FOOD AND BEVERAGE

COMPANIES IN SOUTH AFRICA. **Academy of Accounting and Financial Studies**

Journal. 23(2). Pp: 1–10. South Africa.

9– Oluwatoyin, O. R. (2017). The effect of working capital management on profitability of deposit money banks in Nigeria: A case study of first bank PLC. **Journal of finance and accounting**. 8(24). Pp: 54–59. IISTE.

10–Pham, K. X., and Nguyen, Q. N., Nguyen, C. V. (2020). Effect of working capital management on the profitability of steel companies on vitnam stock exchanges. **Journal of Asian finance, Economics and business**. 7(10). Pp: 741– 750.

11–Ponce, A. T. (2013). What Determines the profitability of banks? Evidence from spain. **Journal of accounting & Finance**. 53(2). Pp: 561–586.

12–Ponsian, N., Chrispina, K., Tago, G., Mkiibi, H. (2014, 19, December). The effect of working capital management on profitability. **International journal of Economics, Finance and Management Sciences**. 2(6). Pp: 347–355. Science Publishing Grroup.

13–Senthilnathan, S. (2020, May, 12). Working Capital Management. **Journal of SSRN**. PP: 1–22.

14–Alsharif, B. M. (2021, October, 15). Working capital management and profitability in Islamic banks: An Empirical Study. **Journal of Economics and Business**. 20(2). Pp: 613– 631. Ashwinanokha.

- 15-Sohail, S., Rasul, F., Fatima, U. (2016). Effect of Aggressive & Conservative Working capital management policy on performance of Scheduled Commercial banks of Pakistan. **Journal of Business and Management**. 8(10). Pp:40– 48.
- 16-Tharu, N. K., Shrestha, Y. M. (2019). The influence of bank size on profitability: an application of statistics. **International Journal of Financial, Accounting, and Management**. 1(2). PP: 81– 89.
- 17-Yaboah, B. Yaboah, M. (2014, September). The effect working capital management of Ghana banks on profitability: panel Approach. **Journal of Business and Social Science**. 5(10). pp: 294– 306.
- 18-Youssef, A. M. A. R., EL Adel, R., Adam, H. (2020). Using econometric models to estimate the relationship between electricity generation from nuclear energy and carbon emissions with the Applied on Egypt. **International Journal of multidisciplinary studies on management, business, and economy**. 3(2). PP: 86–93.
- 19-Al-Zararee, A., Almasria, N. A., & Alawaqleh, Q. (2022, Wednesday, 05, January). The effect working capital management and credit management policy on Jordanian banks financial performance. **Banks and Bank Systems**. 16(4). Pp: 229–239. Jordan. Business Perspectives.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and Scientific

Research

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Business Administration



The impact of working capital management on Bank Profitability

A survey for banks listed on the Damascus Securities Exchange

Scheme submitted for obtaining a master's degree in business administration

Provide student: Rama Orabi

The Supervision of Dr: Mouhanad Nabil Arnaout

Assistant Professor at the Faculty of Economics, Damascus University

2024 م

